

– – 08 ماي 1945

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة في العلوم الاقتصادية

مخصص: نقود و مؤسسات مالية

تحت عنوان:

تقييم مساهمة دراسات الجدوى في اتخاذ قرار

التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية

دراسة حالة بنك بدر وادي الزناتي

إشراف الاستاد:

حجاج عبد الحكيم

إعداد الطلبة:

ضيبي اسمهان

لبرش لطيفة

الموسم الجامعي: 2016/2015

وَاللَّهُ  
عَلِيمٌ  
ذَوُو  
الْحُرْمَةِ

يا رب لا تدعني اصاب بالغرور إذا مجحت

و لا بالياس إذا فشلت

و ذكرني دائما ان الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح ...

يا رب إذا اعطيتني مجاحا لا تفقدني تواضعي و إذا اعطيتني

تواضعا لا تفقدني اعتزازي بكرامتي و اجعلني من الدين إذا

اعطي شكورا و إذا ادوا فيك صبورا و إذا اذنبوا استغفروا و

إذا تقلبت بهم الايام اعتبروا.

امين يا رب العالمين.



إليك " ابي " العزيز حفظك الله.

" إلى من حملنا في رحم واحد و تقاسمت معهم حلو الحياة و مرها اشقائي  
عبير و زينو " حفظهما الله من كل اذى.

إلى كل عائلتي من كبيرها إلى صغيرها

إلى كل من علمني حرفا من المرحلة الابتدائية إلى الجامعية

إلى صديقات العمر إلى من كانوا معي في السراء و الضراء حبيبة ياسمين  
سارة.

إلى من تقاسمت معها حلو و مر هذا البحث لطيفة .

إلى كل من صديقاتي و رفيقاتي في مشواري الجامعي، صبرينة زهرة سعيدة،  
فطيمة، هاجر، حنان إلى كل من احبني و تمنى لي النجاح.

إلى من امدني بالدعم و كان لي سندا

إلى كل من يعرفوني و اعرفهم و اكن لهم الحب و التقدير.

إلى كل من ذكرهم قلبي و نساهم قلمي.

و اهدي ثمرة جهدي راجيا من المولى عز وجل ان يجد القبول  
النجاح.

إسمهان.



## تشكرات

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي اهدانا الطموح والصبر وسدد  
وامن علينا بإتمام هذه الدراسة ومن علينا بـ له التي لا تحصىها فما كان لشيء ان  
يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شاناه

فالحمد لله في الاولى والحمد لله في الاخرة والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه  
وسلم وعلى اله وصحبه وجميع الانبياء والمرسلين اما بعد:

نتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير وامتنانا وعرفانا بالجميل إلى الاستاذ المشرف  
"حجاج عبد الحكيم" الذي لم يخل علينا بتقديم نصائحه الذهبية وتوجيهاته القيمة طوال  
مراحل البحث وكذلك لتشجيعه ودعمه المعنوي الكبير الذي كان له اكبر الاثر في إنجاز  
العمل.

كما اتوجه بخالص شكري وعظيم تقديري لوالدي السيد "لبرش بشير" رئيس قسمة  
الفلاحة بوادي الزناتي لدعمه وتوصيا .  
و نتقدم بالشكر لاسرتانا لكل ما قدموه من صبر وصمت حتى يكتمل هذا البحث ويرى  
النور.

كما نتقدم بجزيل الشكر لموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي الزناتي من المدير  
إلى عون الامن لمساعدتهم بتقديم المعلومات وكذلك للمعاملة الحسنة التي عامل بها

فائمة الاشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
4	عناصر الإنتاج	01
9	دورة حياة المشروع	02
16	مراحل دراسات الجدوى	03
29	شجرة القرارات	04
79	هيكل تنظيمي يبرز المصالح واهم الوظائف بالبنك	05
105	منحنى بياني للـ VAV	06

فائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الإئتماني	64
02	مؤشرات التوازن المالي	99
03	مختلف النسب المالية	100
04	حساب معدل القيمة الحالية	103
05	حساب التدفق الحالي والتدفق الحالي المتراكم	104
06	نتائج معدل التحيين	106

## الفهرس

كلمة الشكر

الاهداء

فائمة الجداول

فائمة الاشكال

فائمة الملاحق

فائمة الاختصارات

1.....

2.....

الفصل الاول: الإطار العام لدراسة جدوى المشاريع الاستثمارية

3..... المبحث الاول: ماهية المشروعات الاستثمارية

3..... المطلب الاول: مفهوم المشروعات الاستثمارية

4..... المطلب الثاني: انواع وخصائص المشروعات الاستثمارية

4..... اولاً: انواع المشروعات الاستثمارية

7..... تانياً: خصائص المشروعات الاستثمارية

9..... المطلب الثالث: اهداف واهمية المشروعات الاستثمارية

9..... اولاً: اهداف المشروعات الاستثمارية

10..... تانياً: اهمية المشروعات الاستثمارية

11..... المبحث الثاني: الإطار العام لدراسة الجدوى

11..... المطلب الاول: مفهوم دراسات الجدوى ومجالات تطبيقها

11..... اولاً: مفهوم دراسات الجدوى

12..... تانياً: مجالات تطبيقها

13..... المطلب الثاني: اهمية دراسات الجدوى والصعوبات التي تواجهها

13..... اولاً: اهمية دراسات الجدوى

15..... تانياً: الصعوبات التي تواجه القائمين على دراسة الجدوى

16.....	المطلب الثالث: مراحل دراسات الجدوى
20.....	المبحث الثالث : معايير تقييم المشاريع الاستثمارية
20.....	المطلب الاول : معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التاكيد
20.....	اولا : المعايير التقليدية.....
22.....	ثانيا : المعايير الحديثة.....
25.....	المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التاكيد
25.....	المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف الخطر
29.....	اولا معامل الاختلاف لقياس الخطر.....
30.....	ثانيا : الانحراف المعياري لقياس الخطر.....
32.....	.....
	<b>الفصل الثاني: دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الاستثمارية</b>
34.....	.....
35.....	المبحث الاول: عموميات حول البنوك التجارية.....
35.....	المطلب الاول: ماهية البنوك التجارية.....
35.....	اولا: السياق التاريخي لنشأة البنوك.....
36.....	: البنوك التجارية.....
37.....	ثاتا: سمات البنوك التجارية.....
38.....	المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية.....
39.....	اولا: موارد البنوك التجارية.....
42.....	ثانيا: استخدامات البنوك التجارية.....
44.....	المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية.....
44.....	اولا: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية.....
48.....	ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية.....
50.....	المبحث الثاني: التمويل في البنوك.....
50.....	المطلب الاول: تعريف التمويل واهميته.....
50.....	اولا: تعريف التمويل.....

51.....	تانيا: اهمية التمويل.....
52.....	المطلب الثاني: مصادر التمويل.....
52.....	اولا: مصادر التمويل حسب الاجل.....
56.....	تانيا: مصادر التمويل حسب المصدر.....
57.....	المطلب الثالث: مخاطر التمويل وطرق تفاديها.....
57.....	اولا: مخاطر التمويل.....
57.....	تاني: طرق تفادي مخاطر التمويل.....
58.....	المبحث الثالث: تقنيات تمويل المشاريع الاستثمارية.....
58.....	المطلب الاول: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح الائتمان.....
60.....	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.....
60.....	اولا: العوامل الخاصة بالعميل.....
61.....	تانيا: العوامل الخاصة.....
63.....	ثالثا: العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني.....
64.....	المطلب الاول: تقنيات منح القروض.....
	المرحلة الاولى
65.....	اولا : مكونات ملف القرض.....
66.....	تانيا: الدراسة القانونية والإدارية.....
66.....	ثالثا: التحري الائتماني.....
	المرحلة الثانية
67.....	اولا: الدراسة المالية للمشروع.....
67.....	تانيا الدراسة الاقتصادية للمشروع.....
68.....	ثالثا: الدراسة البيئية والتقنية لطلب القرض.....
	المرحلة الثالثة
70.....	.....
	الفصل الثاني: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وادي الزناتي
72.....	.....

73.....	المبحث الاول: عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
73.....	المطلب الاول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
73.....	اولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
75.....	ثانيا: تغير الشكل القانوني للبنك.
77.....	ثالثا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
78.....	رابعا: اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
78.....	المطلب الثاني: دراسة وكالة وادي الزناتي.
78.....	اولا: التعريف بوكالة وادي الزناتي.
79.....	ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي الزناتي.
81.....	المطلب الثالث: مصادر واستخدامات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
81.....	اولا: مصادر البنك.
82.....	ثانيا: استخدامات البنك.
83.....	المبحث الثاني: السياسة الإفراضية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
83.....	المطلب الاول: سياسة منح القروض.
86.....	المطلب الثاني: مراحل العملية الا
86.....	اولا: الدراسة التقنية للقروض.
89.....	ثانيا: الدراسة الاقتصادية والمالية للمشروع.
90.....	المطلب الثالث: كيفية تحقيق فرض.
92.....	المبحث الثالث: دراسة ملف مشروع استثماري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
92.....	المطلب الاول: مفهوم فرض التحدي.
97.....	المطلب الثاني: النموذج محل الدراسة.
98.....	المطلب الثالث: تقييم المشروع من وجهة نظر البنك.
110.....	الخلاصة
112.....	الخاتمة العامة
115.....	فائمة المراجع
121.....	الملاحق.

البنك في المحيط الذي إلى أكبر ربح خلال التوفيق بين موارد واستخداماته، وذلك بالاستثمار والتوظيف في العمليات المالية والنقدية، وتقديم القروض تعتبر اهم اوجه الاستثمار للموارد المالية، ويمثل العائد المتوقع الجانب الاكبر من إيرادات البنك، ولما كانت البنوك التجارية تعتبر إحدى اهم المصادر المتاحة لاستخدامها سواء في خلق او تشغيل وتطوير المشاريع الاستثمارية ونظرا لتنوع الاحتياجات التمويلية للمشاريع الاستثمارية، ومحدودية المصادر التمويلية الذاتية هذه الاحتياجات، يعتبر الاعتماد التمويل باستخدام اموال الدين او الاقتراض المصادر الاساسية في تمويل هذه المشاريع، البنوك بالدور الاساسي في ذلك، تتحمل مسؤولية المشاريع الاستثمارية والمفاضلة اجل اتخاذ قرار استثماري رشيد وتخصيص امثل لمواردها المالية، بهدف الاهداف التي إليها، وفي هذا السياق حظي موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية بالاهتمام الكبير في تحقيق الاستخدام والتوزيع الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة، فهناك علاقة وثيقة بين دراسات الجدوى الاقتصادية وطبيعة القرارات الاستثمارية، فكلما اعتمد القرار على دراسات شاملة ودقيقة وموضوعية وعلمية، كلما كانت القرارات اكثر بحا واما في تحقيق الاهداف المسطرة والمنشودة، ولا شك من ان اهم المعايير التي تكشف عن مدى صحة ودقة صياغة البرامج والمشاريع وحسن تنفيذها من دونه، هو النتائج التي تتمخض عنها، ومدى مطابقتها مع الاهداف المرسومة لها، مما يستدعي مقارنة تلك النتائج مع الاهداف الموضوعية لها مسبقا، لمعرفة او لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

يعترض مختلف البنوك التجارية مشاكل عديدة القيام الاقتصادي، اهمها . القروض او المفاضلة المشاريع الاستثمارية الطالبة وهذا في إمكانها المالية المحدودة، وكثرة المقترحات الاستثمارية المتاحة، كما ان العلاقة بين البنك كمقرض والفرد او المؤسسة كمقترض قد يترتب عليها ظهور مصاعب تتمثل في عدم قدرة المقترض على تسديد ديونه وهو ما يسمى بمخاطرة القرض، وامام هذه الصعوبات التي تعترضه، فإن البنك لا يمكن ان يمنح تمويلا او قروضا لعملائه دون الاخذ بعين الاعتبار العمليات اللازمة له كي يتجنب التعرض لمثل هذه المخاطر، وتتلخص اهم هذه العمليات في القيام بدراسة الجدوى وهي الدراسة التي تنطلق من دراسة ملف المؤسسة المقدم للبنك لطلب القرض من اجل تحديد نقاط القوة والضعف ومن ثم اتخاذ القرار الامثل بمنح القرض من عدمه.



## الإشكالية والتساؤلات الفرعية:

على ضوء العرض السالف الذكر، يمكن صياغة الإشكالية العامة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم دراسات الجدوى في اتخاذ قرار التمويل البنكي السليم للمشاريع الاستثمارية؟

تنبثق عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:

- لماذا نقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية؟ وهل دراسة الجدوى شرط اساسي لضمان نجاح المشروع الاستثماري؟
- على اي اساس يتم تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية؟
- اين تكمن اهمية التقييم الاقتصادي والمالي للمشروعات الاستثمارية؟
- ما هي الشروط والضوابط المراعاة هند تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية؟
- كيف اثبت ان المشروع مجدي اقتصاديا؟ وكيف اختار مشروع من مجموعة مشاريع بديلة؟

## الفرضيات:

- تضطلع دراسة الجدوى بدور اساسي في تقدير مدى نجاح المشروع.
- تقوم البنوك بدراسة جدوى المشروع بالتركيز في عملية التقييم على الجانب المالي والذي يتم على اساسه اتخاذ قرار التمويل باعتباره اهم الجوانب المتعلقة بالمشروع الاستثماري.
- تقييم المشاريع الاستثمارية وتمويلها من طرف البنوك يتوقف على الاختيار العقلاني المبني اساسا على دراسة الجدوى الدقيقة لعناصر المشروع.

## اهمية البحث:

تكمن الاهمية العلمية للبحث في إمكانية اعتباره موضوعا يلقي الضوء على دور دراسات الجدوى في اتخاذ قرار التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية من خلال التطرق إلى الطرق المعتمدة في تقييم المشاريع وتقنيات التحليل الائتماني لطلب القرض في إطار دراسة حالة طلب ومنح قرض استثماري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

## اهداف البحث:

- إلقاء الضوء على البنوك وعملها.
- التعرف على اهمية دراسة الجدوى وكل ما يتعلق بها.
- توضيح كيفية تقييم المشاريع باستخدام مجموعة من المعايير والطرق العلمية.
- إبراز اهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته المالية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.

## المنهج المستخدم في البحث:

لغرض الكشف عن الحقائق وتحليل الوقائع ذات الصلة بالموضوع، اعتمدنا المنهج التاريخي والوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق لحيثيات الموضوع محل الدراسة ومختلف العناصر المؤثرة ذات العلاقة، كما اعتمدنا المنهج التحليلي كركيزة اساسية، فكان استخدامه عبر كامل محاور البحث، وذلك بغرض التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع بتحليلها وتحديد اتارها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة، خاصة ما تعلق بالمؤشرات والمعايير المتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية للمشاريع الاستثمارية والتي تشكل العناصر المهمة التي تعكس اهمية واتر دراسة الجدوى على اتخاذ قرار التمويل البنكي. اما فيما يخص ادوات الدراسة فقد اعتمدنا على مجموعة من الكتب و لك مجموعة من الدوريات والإحصائيات ومواقع الإنترنت المتخصصة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

## هيكلية البحث:

يعتمد الموضوع على جانبين احدهما نظري والاخر تطبيقي يتعلق باحد وكالات البنوك الجزائرية ومن هنا قمنا بتقسيم بحثنا وفق الخطة التالية:

- الفصل الاول تطرقنا فيه إلى الإطار العام لدراسة جدوى المشاريع الاستثمارية من خلال ثلاث مباحث، مبحث حول ماهية المشروعات الاستثمارية، والثاني خاص بالإطار العام لدراسات الجدوى، اما الثالث فقد اردناه لتسليط الضوء على معايير تقييم المشاريع الاستثمارية.
- اما الفصل الثاني فتعرفنا من خلاله على دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية حيث تضمن هو الاخر ثلاث مباحث، تطرقنا في الاول إلى عموميات حول البنوك التجارية لنحاول في المبحث الثاني تقديم للتمويل في البنوك في المبحث الثالث إلى عرض تقنيات تمويل المشاريع الاستثمارية.
- والفصل الثالث خصصناه للدراسة الميدانية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، وكالة وادي الزناتي، حيث ارتكز المبحث الاول على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، اما المبحث الثاني فتعرضنا فيه لسياسة الإقراضية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والمبحث الثالث كان لعرض كيفية تقييم المشروع من وجهة نظر البنك.

:

يعتبر القيام بدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية امرا لا بد منه من اجل اتخاذ قرار استثماري رشيد حيث تسمح دراسات الجدوى باختبار صلاحية هذه المشاريع، والإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بها، للوصول إلى اتخاذ قرار حول قبول المشروع المقترح او رفضه، بمعنى تحديد إمكانية إنشائه من عدمه. فالامر الذي لا شك فيه ان عدم قيام المستثمر بإجراء دراسة الجدوى لمشروعه او لقراره يكون مثل محاولة إصابة هدف ليس فقط غير واضح وإنما يتحرك، ويتحرك بطريقة لا

## المبحث الاول: ماهية المشروعات الاستثمارية:

تساهم دراسات الجدوى في حسن استخدام الموارد الاقتصادية، والتخصيص الكفء لها إذ انها تشكل كاداة في صنع القرار الاستثماري الرشيد، وهي بذلك تولي اهتماما اساسيا بالمشروعات الاستثمارية وهدفها الرئيسي هو تحديد إمكانية اتخاذ القرار بإقامة المشروع من عدمه. وعلى هذا الاساس من الضروري التعرف على ماهية المشروع الاستثماري من خلال تحديد مفهومه انواعه، خصائصه، واهدافه، واهميته.

## المطلب الاول: مفهوم المشروعات الاستثمارية

لم تهتم تقريبا كل الادبيات الاقتصادية بتعريف المشروع الاستثماري، على غرار اهتمامهم الكبير وإعطاء مفهوم الاستثمار، وهذا نظرا لاندماجهما وصعوبة الفصل بينهما، فالفرق بين الاستثمار والمشروع الاستثماري يوجد في الفارق الزمني بينهما فالمشروع الاستثماري يسبق العملية الاستثمارية فهو تمهيد للاستثمار.

وقد عرف الاستثمار على انه: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات او الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والحفاظ على الطاقات الإنتاجية القائمة او"<sup>1</sup>. كما عرف ايضا بانه الزيادة الصافية في راس المال الحقيقي للمجتمع، وبمعنى اخر هو كل إضافة جديدة إلى الاصول الرأسمالية المملوكة للمجتمع كالات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل، وكذا المخزون من السلع والخدمات التي سوف يجري استخدامها في إنتاج سلع استهلاكية واستثمارية، فضلا عن الإنفاق الاستثماري على اعمال الصيانة الجوهرية التي تؤدي إلى زيادة عمر الالات والمعدات او زيادة إنتاجها<sup>2</sup>. اما المشروع الاستثماري فقد اعطيت له مفاهيم عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر<sup>3</sup>:

- المشروع الاستثماري هو فكرة مقترحة تخضع إلى الدراسة والتقييم الامر الذي يعني احتمال الاخذ بها او رفضها على الإطلاق، او احتمال تنفيذها بعد إجراء القليل او الكثير من التعديلات.

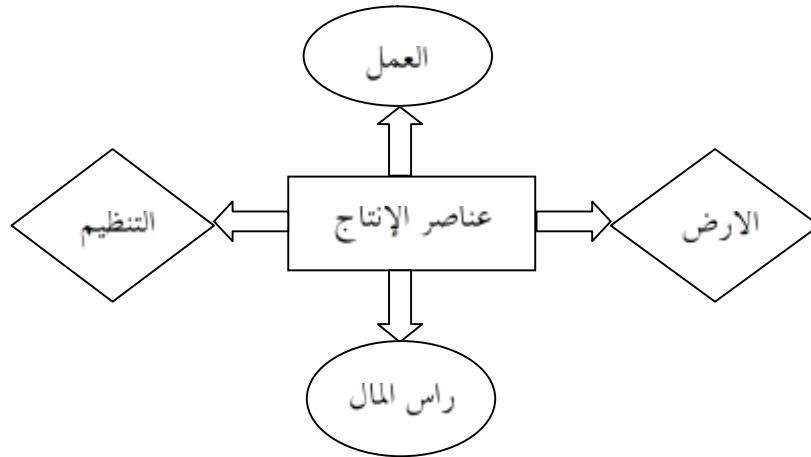
1 منصورى الزين الاستثمار واثره التنمية الاقتصادية، دار الراءة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص17.

2 ميمر عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2005، ص49.

3 بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية دراسة الامننت ببني صاف، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالفايد، تلمسان، 2010، ص36.

- هو اقتراح بتخصيص او التضحية بمقدار معين من موارد المنشأة في الوقت الحاضر، وذلك على امل الحصول على عوائد نقدية متوقعة في المستقبل وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.
  - هو مجموعة من النشاطات المتنافسة والمتفاعلة فيما بينها من اجل تحقيق اهداف عامة او خاصة وذلك في إطار الموارد المتاحة (مالية، مادية، بشرية...).
- كما عرف ايضا على انه كل كيان بداته يملكه ويديره او يديره فقط ،
- التأليف والمزج الإنتاج ويوجهها لإنتاج او تقديم سلعة او خدمة او مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من اجل تحقيق اهداف معينة خلال فترة معينة<sup>1</sup>.

الشكل رقم 01: عناصر الإنتاج



المصدر: شقيري نوري موسى، اسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، الاردن، 2009 ص16.

المطلب الثاني: انواع وخصائص المشروعات الاستثمارية

اولاً انواع المشروعات الاستثمارية:

يمكن النظر إلى المشروعات وتقسيمها إلى انواع متعددة ولكن اختصارها إلى نوعين هما من حيث الملكية ومن حيث النشاط الاقتصادي يعطينا فكرة عن انواع المشروعات.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية واتخاذ قرارات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص19.

## ❖ أنواع المشاريع حسب الملكية:

يمكن تقسيم المشروعات على اساس الملكية إلى ثلاثة انواع<sup>1</sup>:

- 1 مشروعات خاصة، اي يمتلكها القطاع الخاص او افراد من المجتمع وبالتالي تعود الخسارة او الربح على مالكيها من الافراد.
- 2 المشروعات العامة، اي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع افراد المجتمع، إذا تمخض عنها نفع، ويتحمل جميع افراد المجتمع الخسارة إذا ما منيت هذه المشروعات العامة بالخسارة.
- 3 مشروعات مختلطة، اي تعود ملكيتها للدولة والافراد على اساس المشاركة.

## ❖ انواع المشروعات حسب النشاط:

المشروعات حسب النشاط الاقتصادي إلى ثلاثة انواع رئيسية هي<sup>2</sup>:

## 4 مشروعات القطاع الاولي:

تشمل المشروعات في هذا القطاع مشروعات استغلال الاراضي الزراعية، او استصلاح الاراضي او استخراج المعادن و الثروات الطبيعية او استغلال مساقط المياه او إنشاء قنوات الري وبناء السدود. ولا شك ان البلاد ذات الموارد الطبيعية الغنية من ارض خصبة وامهار وامطار، ومعادن مختلفة او ترواح نفطية تتنوع فيها المشروعات بقدر اكبر من تلك البلدان ذات الموارد الطبيعية القليلة والاراضي القاحلة والتي تفتقر إلى وجود معادن.

## 2 مشروعات القطاع الصناعي:

تشمل مشروعات القطاع الصناعي مختلف المشاريع المنتجة للسلع مثل المشروعات الصناعية الخفيفة كمشروعات صناعة الصابون، والصناعات الجلدية والغذائية، ومشروعات لصناعة الثقيلة مثل الحديد والصلب والعربات والطائرات... الخ.

<sup>1</sup> احمد رمضان نعمة الله، تخطيط المشروعات الاستثمارية ودراسة الجدوى الاقتصادية، المكتبة المصرية ل النشر والتوزيع، الإسكندرية 2003، ص30.

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى، اسامة عزمي سلام، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2009، ص19.



ولا شك ان البلدان مختلف من حيث تنوع هذه المشروعات حسب تطورها التكنولوجي ومدى تقدمها الصناعي، حتى ان العالم اصبح الان يعتبر البلدان الصناعية فئة خاصة ومتطورة، بينما البلدان الاخرى بلدان نامية او في طريقها للتصنيع.

### 3 مشروعات قطاع الخدمات:

ويشمل هذا القسم مشروعات خدمات السياحة، ومشروعات الطرق او وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والمطارات والموانئ، ومشروعات التعليم والصحة والطاقت وتوليد الكهرباء وتوزيعها ومشروعات توفير المياه للمدن ومشروعات الصرف الصحي. كما يشمل هذا القسم بالطبع المشروعات التجارية.

ويمكن تصنيف المشروعات الاستثمارية من حيث علاقتها بنشاط المستثمر الحالي إلى الأنواع التالية<sup>1</sup>:

1 **المشروعات الجديدة:** وهي المشاريع التي تضيف نشاط اخر جديدا إلى نشاطات المستثمر الحالية كان يضيف مشاريع سياحية إلى المشاريع في الصناعة.

2 **المشروعات التوسعية:** وهي المشروعات التي يكون هدفها زيادة المنتجات الحالية او زيادة الاسواق او كليهما.

3 **المشروعات الاستبدالية:** وهي المشروعات التي يكون هدفها استبدال اصول جديدة باصول الحالية.

4 **المشروعات المساعدة:** وهي المشروعات التي تهدف إلى توفير الخدمات للعمليات الاساسية القائمة مثل إنشاء مبنى للإدارة.

كما يمكن تصنيف المشاريع الاستثمارية على اساس العلاقة التبادلية إلى<sup>2</sup>:

1 **المشاريع المستقلة:** وهي المشاريع القابلة للتنفيذ فنيا بمعزل عن المشروعات الاخرى.

2 **المشاريع المتكاملة:** وهي المشاريع التي يلزم إقامة إحداها إقامة الاخر، مثلا: خط مياه الشرب من احد البحار وإقامة مشروع مياه البحر لإقامة الثاني ضروري لإقامة الاول يعني متكاملين حتى يكون هناك

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص20.

<sup>2</sup> محمد عبد الفتاح العثماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2007 ص11.

إضافة إلى التصنيفات السابقة يمكن أيضا تقسيم المشروعات بحسب حجمها إلى قسمين هما<sup>1</sup>:

#### 4 المشروعات صغيرة الحجم وتتميز بما يلي:

- .
- تعطي إنتاج في فترة قصيرة نسب .
- تحتاج لراس مال صغير، لذلك فإن طريقة التمويل بسيطة وبالتالي فمن الممكن ان تمويل من صاحب المشروع.
- لا تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة.
- مخاطرها صغيرة نسبيا.
- يمكن ان تتواجد في مناطق متعددة.

#### 2 المشروعات كبيرة الحجم وتتميز بما يلي:

- معقدة.
- إنتاج بعد فترة طويلة نسبيا.
- تحتاج لراس مال كبير، لذلك فإن طريقة التمويل اكثر تعقيدا.
- تحتاج إلى التمرکز في مناطق محددة، مثل المناطق الصناعية في المدن الصناعية.
- في حال ا المشروعات فإن مخاطره كبيرة نسبيا.
- خصائص المشاريع الاستثمارية:

هناك بعض الخصائص التي تتميز بها المشروعات بحيث ان كل مشروع له خصائص تختلف عن المشاريع الاخرى وتتمثل هذه الخصائص فيمل يلي<sup>2</sup>:

#### 4 الغرض:

إن المشروع عادة له غرض محدد ونشاط يحدث لمرة واحدة فقط لتحقيق هدف او نتائج ملموسة وهائية خاصة بهذا المشروع ومحددة.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى، اسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص21.

<sup>2</sup> احمد دودين، إدارة المشاريع، جامعة الزرقاء، عمان، الاردن، 2012 صص 24 25.



## 2 دورة الحياة:

المشروع له دورة حياة، ومراحل مختلفة خلال هذه الدورة وكل مرحلة من هذه المراحل لها ما ويحتاج إلى اتخاذ قرارات خاصة بها.

وحسب الأبحاث هناك خمس مراحل أساسية لهذه الدورة هي:

- التأسيس: في هذه المرحلة يكون للمشروع أهداف طموحة وإبداعات متعددة.
- التجميع: في هذه المرحلة تصبح الأهداف واضحة.
- الرسم والسيطرة: هنا يضع المشروع القواعد والإجراءات الرسمية ويؤكد على ضرورة تنفيذها ويتم التأكيد على الفعالية والكفاءة.
- الهيكل التنظيمي: في هذه المرحلة يزيد الاهتمام بالبحث عن السلع الجديدة وفرص النمو في البيئة الخارجية ويميل الهيكل التنظيمي إلى التعقيد والانتعاش.
- التدهور: يبدل المشروع في هذه المرحلة قصارى جهده في البحث عن الأساليب التي تمكنه من الاحتفاظ بالأسواق ويرتفع معدل دوران العمال المهرة وتزداد حدة مستويات الصراع بين العاملين.

## 3 التداخلات:

عادة تتداخل المشروعات في المنظمة ، بعضها البعض، وتتداخل أيضا مع الأقسام الوظيفية الأخرى في المنظمة من إنتاج وتسويق وتمويل.

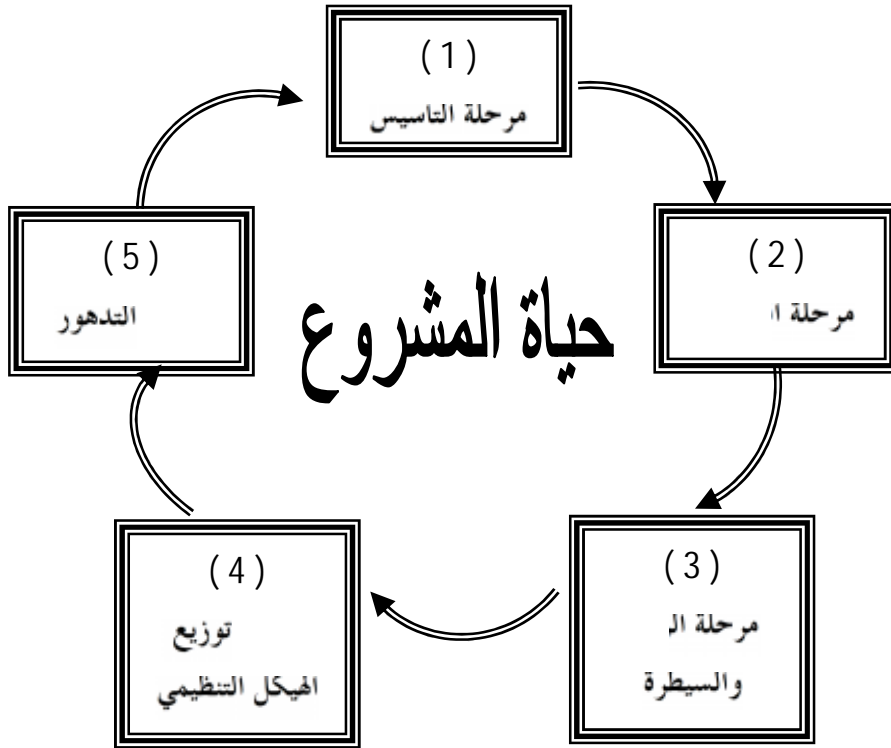
## 4 الانفرادية:

كل مشروع له مزايا وخصائص يتميز بها عن أي مشروع آخر، روع خصوصية وأهدافه المتنوعة ووسائل مختلفة لتحقيق هذه الأهداف.

## 5 الصراعات:

المشاريع تواجه صراعات مختلفة سواء مع بعضها البعض في المنظمة الأم أو الأقسام الوظيفية الأخرى في المنظمة، والسبب في الصراع هو الموارد والإمكانات المحددة في المنظمة، وكذلك صراعات بين فرق العمل في المشاريع المختلفة أو صراعات متنوعة بين الأطراف ذات العلاقة المهمة بالمشروع من عملاء، وممولين وموردين والإدارة العليا للمنظمة... الخ.

الشكل رقم 02: دورة حياة المشروع



المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: اهداف واهمية المشروعات الاستثمارية

اولاً اهداف المشروعات الاستثمارية:

- إن تحديد الاهداف المراد تحقيقها من المشروع يعتبر بمثابة النقطة المحورية لدراسة جدوى اي مشروع استثماري وهو يسعى إلى تحقيق جملة من الاهداف نذكر منها<sup>1</sup>:
- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية، وزيادة الدخل الوطني.
  - زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفاء والاعلى لعوامل الإنتاج.
  - تطوير اساليب الإنتاج المحلية وبمحدد التكنولوجيا.
  - تحقيق التنمية الاجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مجالات الحياة.
  - رسخ مبادئ العمل الجماعي باعتبار المشروع مجهود جماعي بين مختلف العاملين في الداخل وتحقيق التفاعل بين افراد المجتمع.

<sup>1</sup> اوسر منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسات الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات إفريقيا، المركز الجامعي حميس مليانة، العدد السابع، السادس الثاني، 2009 ص 331.

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتوفير حاجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

- توفير فرص العمل والقضاء او التخفيف من حدة البطالة.

### - أهمية المشروعات الاستثمارية:

تكتسب المشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة فاهميتها بالنسبة للمؤسسات تعادل أهمية الروح للجسد، فكما ان الجسد يفنى بمغادرة الروح فإن المؤسسات تتوقف بتوقف المشاريع الاستثمارية في إعطائها الحياة للمؤسسات، فإن الافراد وفي مقدمتهم رجال الاعمال والمقاولون واصحاب رؤوس الاموال، والتجار والمستثمرون، وطالبو العمل بمختلف انواعهم يجدون حياة ثانية في قيام المشاريع، وفي دورات حياة المشاريع، إذ ان هؤلاء الافراد يجدون في المشاريع ملاذا لطموحاتهم الشخصية، وإبداعها في سيطرتهم على عالمهم الخاص كلما استطاعوا إقامة مشاريعهم وساروا بها في الاتجاهات التي يرغبون بها، وايضا للمشاريع الاستثمارية أهمية في تحريك وتنشيط اقتصاد البلد، حيث تنشط فيها الحركات الإنتاجية والبنوية، والتنمية والتطويرية زيادة على هذا للمشاريع الاستثمارية أهمية مميزة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل المجتمعات وبالتالي تعتبر عماد الاقتصاد الوطني، ووجودها يشكل دعامة اساسية من دعائم النمو والتنمية، فهي محرك الاقتصاد الموجه نحو التقدم والرقي والازدهار ولا يمكن لاي اقتصاد قوي و وري ان يتخلى عنها لهما مؤشر ومعيار التشغيل والتوظيف للمواطنين والدولة كما تعد المشاريع الاستثمارية حجر الزاوية في بناء الاقتصاد الوطني لكل دول العالم وبالاخص الدول النامية لهما

وإيجاد المزيد من فرص العمل وبالتالي خفض معدلات البطالة التي اوضحت مؤرقا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لصانعي القرار، زيادة دخول الافراد وتحقيق ال

المعيشية والاجتماعية لهم، زيادة إيرادات الحكومة من الضرائب وبالتالي خفض العجز المالي في الموازنة العامة للدولة والذي ينتج عنه زيادة معدلات الإنفاق الحكومي للدولة، دعم المؤسسات الاجتماعية وبالتالي تطوير وازدهار الاقتصاد القومي للدولة، دعم قطاع الاعمال وفتح المجال للإبداع والابتكار وتنمية روح المناف<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حسن إبراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص ص 15 16.

## المبحث الثاني: الإطار العام لدراسات الجدوى

لكي يمكن الحكم على صلاحية المشروع لتحقيق الاهداف المرجوة منه فإنه يجب القيام ببعض الدراسات المتخصصة والتي تمكن في النهاية من اتخاذ القرار الاستثماري المتعلق بإنشاء المشروع من عدمه.

## المطلب الاول: مفهوم دراسات الجدوى ومجالات تطبيقها

## اولاً مفهوم دراسات الجدوى:

تعددت التعاريف الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات إلا ان كل التعريفات دارت حول ان علم دراسات الجدوى هو من اهم فروع الاقتصاد التطبيقي الذي يستمد منهجيته من النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلبي متاترا إلى جانب ذلك ببعض العلوم الاخرى كالمحاسبة والإدارة وبحوث التسويق والعمليات ومؤتراً فيها ايضاً، ومنه يمكن تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية على انها:

مجموعة من الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع او المشروعات المقترحة والتي قد تكون إما بشكل دراسات اولية او تفصيلية والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل او فرصة استثمارية من بين عدة بدائل او فرص استثمارية ولا بد ان تتصف تلك الدراسات بالدقة والموضوعية والشمولية فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي بحرى للتأكد من ان مخرجات المشروع اكبر من مدخلاته او على الاقل مساوية لها<sup>1</sup>.

كما عرفت على انها منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الاساليب والادوات والاختبارات والاسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح او فشل مشروع استثماري معين واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق اهداف تتمحور حول الوصول إلى اعلى عائد ومنفعة الخاص او الاقتصاد القومي او لكليهما على مدى عمره الافتراضي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سيد سالم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، دار الراءة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2011، ص125.

<sup>2</sup> محمددين نور الدين، دراسة الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العلمية، مجلة الباحث، العدد السابع، ورقلة، 2009

2010 ص 206.

دراسات جدوى المشروعات هي دراسات يجب ان تتم قبل تنفيذ اي مشروع سواء كان هذا المشروع خاصا او عاما بصرف النظر عن اصحابه كما يستلزم تنفيذه تخصيص جزء من الموارد المتاحة للمجتمع لهذا المشروع<sup>1</sup>.

كما يشير مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية إلى مجموعة الاختبارات والتقديرات التي يتم إعدادها للحكم على صلاحية المشروع الاستثماري المقترح في ضوء توقعات التكاليف والعوائد المباشرة وغير المباشرة طول العمر الاقتصادي للمشروع<sup>2</sup>.

رغم تعدد التعاريف إلا انه يمكن التمييز ببساطة بين مفهومين لدراسة الجدوى<sup>3</sup>:

- المفهوم الاول يتميز بالشمول وفيه تعني دراسة الجدوى كل الدراسات التي تتعلق بالفرصة الاستثمارية في مراحلها المختلفة منذ ان كانت فكرة حتى الوصول إلى القرار النهائي بقبول الفكرة او رفضها.
- اما المفهوم الثاني الضيق فيحصر دراسة الجدوى في المرحلة بين بداية المشروع كفكرة والمرحلة السابقة للتقييم والهدف من دراسة الجدوى بشكل عام هو الوصول إلى قرار مدروس بقبول او رفض المشروع الاستثماري الذي بدا الفكرة.

#### - مجالات تطبيقها:

- تعد اوجه الاستخدام التي تتم فيها الاستعانة بدراسات الجدوى بغية الوصول إلى قرار معين يتعلق بالنشاط الاستثماري المقترح ولعل اهم هذه المجالات ما<sup>4</sup>:
- إنشاء مشروعات جديدة: يعتبر الاستثمار في مشروعات جديدة غير قائمة احد اهم المجالات التي يتم الاستعانة بدراسات الجدوى بهدف تحديد مدى جدوى تنفيذ المشروع وإنفاق الموارد المالية عليه من وفي جميع الاحوال سواء كان المشروع بحاريا او صناعيا او زراعيا او خدميا صغيرا ام كبيرا فإن دراسة جدوى المشروع تمثل عنصرا اساسيا لضمان نجاح المشروع عند تنفيذه او تشغيله.

<sup>1</sup> احمد فوزي ملوحيه، اسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2009 ص 7.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2009 ص 13.

<sup>3</sup> بل محمد خليل عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، الطبعة الاولى، القاهرة، 2008، ص 5.

<sup>4</sup> عاطف وليم اندراوس، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 45.



- **مشروعات التوسع:** ترتبط بوجود مشروعات قائمة تعمل وتنتج، بيد ان هذه المشروعات رات ان تمة إمكانية لتوسيع حجم ونطاق المشروع الحالي.

- **مشروعات الإحلال والتجديد:** ترتبط هذه المشروعات بمشروعات قائمة وتنقسم إلى الآتي:

● **مشروعات الإحلال التي تستهدف النشاط:** وهذه المجموعة مقترحات الإنفاق الاستثماري التي تهدف إلى استبدال الآلات والمعدات المهتلكة بأخرى جديدة.

● **مشروعات الإحلال بغرض التخلفة:** تنطوي على الاستغناء على الأصول التي يمكنها العمل ولكنها اخذت في التقادم وإحلالها بأخرى احدث وارقي من الناحية التكنولوجية، ويهدف هذا النوع إلى تخفيض عناصر التكلفة المرتبطة بالإنتاج كتكلفة العمالة....

● **التطور التكنولوجي:** تهدف هذه المشروعات إلى ترجمة رغبة الإدارة إلى الاستعانة بنمط او اسلوب جديد من الاساليب التكنولوجية في عملية الإنتاج الامر الذي يتطلب تنفيذ استثمارات لتحقيق ذلك، وتنقسم اساليب الإنتاج إلى مجموعتين اساسيتين:

● اساليب الإنتاج التي تعتمد على الانسجام المكثف لعنصر العمل في مواجهة استخدام اقل لعنصر راس المال ويناسب هذا الاسلوب الدولة التي تتصف بكثافة السكان وانخفاض مستويات الاجور السائدة.

● اساليب الإنتاج التكنولوجية التي تعتمد على الاستخدام المكثف لراس المال في مواجهة العمل، وإذا كان هناك احد المشروعات الذي يتخذ من الاسلوب المكثف الاستخدام لعنصر العمل اساسا لعملياته الإنتاجية ورغبة في التحول إلى النمط الاخر المكثف لاستخدام راس المال فيجب إجراء دراسات جدوى مفصلة لعملية التحول التكنولوجي الجديد وفي ضوء نتائج هذه الدراسة يتقرر جدوى تنفيذ قرار التحول

**المطلب الثاني: أهمية دراسات الجدوى والصعوبات التي تواجهها**

**اولاً أهمية دراسات الجدوى:**

إن دراسات الجدوى الاستثمارية وإن كانت بوصلة يهتدي بها المستثمر إلا ان أهميتها لا تقتصر على المستثمر وحده وإنما تعداه لتشمل كل الجهات التي لها علاقة بالمشروع كما يلي:

## 4 أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للمستثمر:

- يهدف المستثمر من إقامة المشروع تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وعليه فإن دراسة الجدوى تكتسب أهمية بالغة بالنسبة له من النواحي التالية<sup>1</sup>:
- الاطمئنان على فرص نجاح المشروع ومستوى ربحيته المتوقعة.
- تعتبر دراسة الجدوى وسيلة للمفاضلة بين المشروعات لاختيار أفضلها من وجهة نظره.
- تعتبر تكلفة دراسة الجدوى الاقتصادية قليلة جدا قياسا إلى تكلفة المشروع وإنما ما تبث ان المشروع غير مجد تكون الدراسة قد جنبت المستثمر حمل خسائر فيما لو أقام المشروع بدون دراسة.
- كذلك تعتبر دراسة الجدوى مهمة للمستثمر من أجل الترويج للمشروع وتوفير احتياجاته المالية وذلك من خلال:

- إقناع الجهات الرسمية بأهمية المشروع وجدواه الاقتصادية والاجتماعية من أجل الحصول على التراخيص اللازمة ومنح المشروع الإعفاءات والحوافز التشجيعية المنصوص عليها بالانظمة والتشريعات السارية.
- إقناع المؤسسات الاستثمارية الأخرى للمشاركة في المشروع.
- إقناع متعهدي تغطية إصدار الأسهم والجمهور والمدخرين بجدوى تملك أسهم المشروع المطروحة 'كتاب في السوق المالية.
- إقناع المؤسسات المالية بمنح القروض والتمويل اللازم للمشروع من خلال بيان مقدرة المشروع على تحقيق الربح ومن ثم بيان مقدرته على تسديد القرض وعلى تقديم الضمانات الكافية للسداد.

## 2 أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للجهات الرسمية:

تتمثل أهمية دراسة الجدوى في هذا المجال في<sup>2</sup>:

- التأكد من ان المشروع يتفق مع القوانين والانظمة الرسمية السارية.
- التأكد من ان المشروع يتفق مع القيم والاعراف غير المخلة بالاداب العامة.
- التأكد من ان المشروع مستوفي للشروط والمعايير المعتمدة للترخيص والإعفاءات والحوافز إن وجدت.

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2009، ص 40.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 40.

### 3 أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمتعاملين في السوق المالية:

لا يجيز قانون المالية طرح اسهم للاكتتاب العام إلا بموجب نشرة إصدار للاسهم تتضمن ملخصاً لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وعقد تأسيس المؤسسة ونظامها الداخلي مبين فيه اسماء المؤسسين ومقدار مساهمة كل منهم، واهداف المؤسسة وغاياتها لتتيح الفرصة للمتعاملين في الاسهم الإطلاع على اوضاع المؤسسات المدرجة في السوق ليقرروا على ضوء هذه المعلومات الجدوى من شراء اسهم المؤسسة والمضاربة فيها<sup>1</sup>.

### 4 أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية :

أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للممولين في<sup>2</sup>:

- التاكيد من قدرة المشروع على تحقيق دخل كاف للوفاء بالإلتزامات بحاه الممولين.
  - التاكيد من فرص نجاح المشروع وتوقع احتمالات تعثره ومدى تاثير ذلك على قدرته على الوفاء الإلتزامات نحو المقرضين.
  - التاكيد من كفاية الضمانات المقدمة لسداد الدين في حالة تعثر المشروع.
- ومن المعلوم ان اهتمام الجهات التمويلية عموماً بدراسات الجدوى الاقتصادية لا يعني بالضرورة قبول تلك الدراسات المقدمة دون مراجعة، فمستوى الثقة بالدراسات يتوقف على مجموعة من العوامل كخبرة الجهة التي تولت إعداد الدراسة ومعرفتها وصحة الفرضيات التي بنيت عليها خاصة في مجال التوقعات المستقبلية.
- الصعوبات التي تواجه القائمين على دراسة الجدوى:
- إن دراسة جدوى المشروعات ليس طريق مفروش بالورود وإنما عمل يكتنفه العديد من الصعوبات والمشاكل التي يواجهها القائمون على الدراسة، وتتمثل في<sup>3</sup>:
- غياب او النقص او القصور في البيانات والمعلومات عن المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى.

<sup>1</sup> الزبسة عائشة، دراسة الجدوى المالية ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع سكيكدة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 2015 ص17.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص17.

<sup>3</sup> طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، صص 33 34.



- صعوبة تقدير المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى كالتكاليف وبخاصة عندما يكون حجم المشروع كبيرا وعمره المتوقع طويلا او ان تكون بعض المتغيرات من النوع غير المباشر وغير القابل للقياس الكمي كما في حالة المشروعات العامة التي تتولى تقديم خدمات كالتعليم والصحة.
- ارتفاع تكاليف دراسة الجدوى وبخاصة عندما يكون المشروع وميزانيته ضئيلة، ومن الناحية المحاسبية تدخل تكاليف إعداد دراسة الجدوى ضمن عناصر تكاليف التأسيس التي يتم استهلاكها خلال فترة زمنية.
- صعوبات فنية تتمثل في تحديد وقت البدء والانتهاؤ للمشروع والتصاميم الهندسية.
- مخاطر عدم التاكيد في تقدير المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى خلال فترة المشروع وخاصة ما منها بالمتغيرات المفاجئة في الاسعار والطلب ذات الطبيعة الاست.
- مشكلة اختيار المعيار او المعايير الملائمة للتقييم إذ ليس هناك معايير محددة يمكن تطبيقها في كل مكان وزمان كما انه لا يمكن تطبيق المعايير التي تستخدم في الدول المتقدمة على الدول النامية بسبب تباين الهيكل الاقتصادي في كل منها فضلا عن اختلاف الاهداف، فتعدد معايير التقييم جعلت القائمين على العملية يعانون من تحديد وتقييم النتائج والاثار المترتبة على تنفيذ المشروعات المقترحة وتحديد الاولويات.

### المطلب الثالث: مراحل دراسات الجدوى

تتضمن دراسة جدوى المشروع عددا من المراحل المتتابعة تتلخص فيما يلي<sup>1</sup>:

#### المرحلة الاولى: تحديد هدف الدراسة:

يتمثل هدف دراسة الجدوى إما في التاكيد من إمكانية إنشاء مشروع جديد لتصنيع منتج او تقديم خدمة او التاكيد من إمكانية منهج جديد او خط إنتاج جديد او آلة جديدة وتتبع هذه الافكار إما من مصادر خارجية عن الشركة مثل رغبات عملائها لها او من داخل الشركة نتيجة الدراسات التي تقوم بها الإدارات المختلفة.

<sup>1</sup> محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الاسواق المالية الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى الاردن، 2008 ص ص 187 188.

## المرحلة الثانية: الدراسة التمهيديّة للجدوى:

يقصد بهذه الدراسة فحص جوانب المشروع بصفة عامة باستخدام المعلومات المحدودة المتوفرة في تلك

المرحلة المبكرة من عمر المشروع الاستثماري، ويهدف إلى ما :

- تبرير القيام بدراسة تفصيلية للجدوى.
- تحديد الأمور التي تحتاج إلى اهتمام أكبر في الدراسة التفصيلية مثل تحليل السوق أو الدراسة الفنية، المالية أو الدراسة الاجتماعية للمشروع.
- تقدير تكاليف إعداد الدراسة التفصيلية.

تتضمن الدراسة التمهيديّة للجدوى النواحي القانونية ووصف الخصائص الرئيسية للمنتج مع بيان البدائل المتوفرة في السوق تم دراسة السوق الحالية والمتوقعة لمنتجات المشروع وكذلك طبيعة المنافسة فيها وبعد ذلك دراسة البدائل التكنولوجية المتوفرة لإنتاج السلع وكذلك توافر عوامل الإنتاج مثل الخامات... الخ و أخيراً إعداد تقديرات التكلفة المبدئية للمشروع وكذلك تكاليف التشغيل تم تقدير الأرباح المتوقعة بالإضافة إلى تقديرات أرباح الشركات المنافسة التي تقوم بتصنيع منتجات متشابهة.

## المرحلة الثالثة: الدراسة التفصيلية للمشروع:

تكون الدراسة كافة الجوانب المتعلقة بالمشروع المراد تنفيذه والتي اتخذ القرار الأولي باختياره.

وتشمل هذه المرحلة على<sup>1</sup>:

- الدراسة القانونية: ويقصد بها مدى توافق المشروع مع قوانين وتشريعات الاستثمار في الدولة المراد الاستثمار .
- الدراسة التسويقية: تعني التطرق إلى ظروف العرض والطلب السائد في السوق ومستويات الأسعار السائدة.
- الدراسة الفنية: يقصد بها مدى إمكانية تنفيذ المشروع من ناحية تحديد موقع المشروع ومدى ملائمة مساحة الأرض لإقامة مباني الإنتاج والتخزين وتسلسل العمليات الإنتاجية.

<sup>1</sup> هوشيار معروف، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار صفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004 ص42.

- **الدراسة المالية:** وهي عبارة عن ترجمة للدراسة التسويقية والفنية إلى تقديرات مالية ونقدية وهي تشمل على التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل وإيرادات المشروع على مدى عمره الافتراضي.

#### المرحلة الرابعة: اتخاذ القرارات:

بعد تلك المراحل من دراسات الجدوى وتقييم المشروعات التفصيلية والبدائل المتاحة يتبين لصاحب قرار الاستثمار مدى جدوى المشروع المقترح فنيا وماليا واقتصاديا فإذا كان الاستنتاج إيجابيا يتخذ قرار الاستثمار وينقل إلى الخطوات التالية اما في حالة عدم جدوى المشروع المقترح يكون الاستنتاج سلبيا يتم التوقف عند هذه المرحلة وتوضع الدراسة كمصدر معلومات للمستقبل ولمن يهتم بالاستثمار سواء للقطاع او للسلعة سواء كان للنشاط العام او للخاص<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2010، ص27.

شكل رقم 03: مراحل دراسات الجدوى

مراحل دراسة الجدوى للقرار الإستثماري

فكرة

دراسة الجدوى المبدئية

دراسة الجدوى التفصيلية

اجتماعية

تقييم المشروع الاستثماري

محايلات الحسائية

اتخاذ قرار الاستثمار

بدء التنفيذ

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص40.

## المبحث الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية

بعد إعداد الدراسة الاقتصادية وتوفير التمويل اللازم للمشروع تأتي عملية التقييم وهي المرحلة التي تسبق عملية التنفيذ، وعلى أساس عملية التقييم يتم الاختيار بين المشاريع وذلك باستخدام عدة معايير تختلف باختلاف ظروف اتخاذ القرار وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

## المطلب الاول: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد

## اولا: المعايير التقليدية:

تعتبر هذه المعايير من ابسط واقدام طرق تقييم البدائل الاستثمارية واكثرها شيوعا، وهذه الطرق لا تأخذ بعين الاعتبار اثر تغير القيمة الزمنية للنقود وهي تتضمن معيارين هما:

## 1 معيار فترة الاسترداد:

تعتبر هذه الطريقة من ابسط الطرق واكثرها شيوعا واستخداما في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية، وطبقا لهذه الطريقة يفضل المشروع الاستثماري الذي يمكن المنشأة من استرداد تكاليفه الاستثمارية في اسرع وقت ممكن، ويقصد بفترة الاسترداد التي تستطيع خلالها الوحدات الاقتصادية من استرداد الاموال المستثمرة، او هي الفترة التي تتساوى عندها التدفقات النقدية الداخلة، والتدفقات النقدية الخارجة<sup>1</sup>.

وحسب فترة الاسترداد وفق الصياغة التالية<sup>2</sup>:

$$DR = \frac{I0}{NCF}$$

:

DR: فترة الاسترداد.

NCF: التدفقات النقدية الصافية السنوية.

I0 : الاستثمار الاولي.

وتمتاز هذه الطريقة ب<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، ا واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 ص 88.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 88.

<sup>3</sup> ابر عبد الرحيم، دراسات الجدوى (التاصيل العلمي والتطبيق العملي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 232.

- قصر مدة الاسترداد دليل غير مباشر على ربحية المشروع المقترح.
  - قلة الخطر او المخاطر التي تتعرض لها المنشأة لسرعة استرداد الاموال المستثمرة.
  - التدفقات النقدية الناجمة عن المشروع المقترح ستقلل من إعسار المنشأة خصوصا تلك التي تحتاج إلى نقدية.
  - سهولة الاحتساب.
- وبالرغم من هذه المزايا لطريقة مدة الاسترداد وبالرغم من شيوع استخدامها لبساطتها فإن لها عيوب اهمها<sup>1</sup>:
- لا تدخل هذه الطريقة في الحسبان التدفقات النقدية بعد مدة الاسترداد. فكل الاهتمام بمدة الاسترداد لإجمالي التدفقات النقدية.
  - تفشل هذه الطريقة في احتساب الاختلافات بالنسبة لتوقيت التدفقات (الداخلية) في فترة الاسترداد ذاتها.

## 2 معيار المعدل المتوسط للعائد(المعدل اخصائي ARR):

يطلق على هذا المعيار معدل العائد المتوسط، متوسط العائد على الاستثمار، المتوسط العائد اخصائي، وهو مقياس لصافي الفائدة مقسوما على قيمة الاستثمار الكلي<sup>2</sup>.

وتعتمد طريقة المعدل المتوسط للعائد على البيانات اخصائية المتوافرة عن العوائد والتكاليف، المتوقعة للفرص الاستثمارية المتاحة خلال عمرها الإنتاجي ويحتسب هذا المعدل بالعلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$TRC$$

:

TRC: هو معدل العائد اخصائي.

R: متوسط الربح اخصائي.

I<sub>0</sub>: مبلغ الاستثمار الاولي.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 232.

<sup>2</sup> هيثم علي حجازي، مبادئ إدارة المشروعات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 84.

<sup>3</sup> زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، سكيكدة، 2011

وللحكم على ربحية المشروع وفقا لهذه الطريقة، فلا بد من مقارنة معدل العائد المحاسبي بعائد الفرصة البديلة وهذا إذا كان القرار خاصا بديل واحد.

إذا تعددت البدائل، فيمكن المفاضلة بينها على اساس اختيار اعلى المعدلات بشرط ان يكون ايضا اعلى من معدل الفرصة البديلة.

وتمتاز هذه الطريقة بما يلي<sup>1</sup>:

- سهولة عملية الاحتساب.

- ان هذه الطريقة تتماشى مع المفاهيم المحاسبية لقياس الدخل وعائد الاستثمار.

- تاخذ في الاعتبار عامل الربحية المتوقع للاستثمار، وهو ما اهمله معيار فترة الاسترداد.

اما اهم عيوب هذه الطريقة فتتلخص فيما يلي<sup>2</sup>:

- تجاهل هذه الطريقة القيمة الزمنية للنقود.

- تجاهل توقيت التدفقات النقدية.

- المعايير الحديثة:

وهذه المعايير تختلف عن سابقتها في انها تاخذ عامل الزمن بعين الاعتبار وتضع له حسابان خاص، اي

انها تاخذ في حسابها مفهوم القيمة الزمنية للنقود ومن بين اهم هذه المعايير بحد:

#### 4 صافي القيمة الحالية:

يعبر صافي القيمة الحالية عن الفرق بين التدفقات النقدية المستخدمة ومبلغ الاستثمار الاولي، حيث يتم

التدفقات النقدية بمعدل يساوي معدل تكلفة راس المال<sup>3</sup>.

وحسب صافي القيمة الحالية اعتمادا على فكرة بسيطة مفادها ان قيمة النقود في الوقت الحاضر اكبر من

<sup>1</sup> حسن محمد سرحان، نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع السادسي الثاني، جامعة الشلف، 2009، ص 104.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 104.

<sup>3</sup> حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص 89.



نيمتها في المستقبل، ويمكن حساب القيمة الحالية كما يلي<sup>1</sup>:

$$VAN = \sum_{p=0}^n Cp \frac{1}{(1+t)^p} - I0$$

:

I0: الإنفاق الاستثماري الاولي.

Cp: التدفقات النقدية الصافية (تدفقات الخزينة الصافية).

T: معدل الخصم.

وفي حالة تساوي التدفقات النقدية، يمكننا استخدام العلاقة التالية:

VAN

قبل التعرض التفصيلي لهذه الطريقة نذكر ما<sup>2</sup>:

- 1 ان هذه الطريقة تقوم على اساس التدفقات النقدية كفترة الاسترداد وليس على اساس الربح المحاسبي وبذلك يتم حساب القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية. ونفترض مبدئيا عند تطبيق هذا الاسلوب ان التدفقات السنوية تتم في هاية العام بين التدفق الاستثماري المبدئي (الإنفاق المبدئي) يتم في اول او بداية العام الاول.
- 2 نظرا لاننا هتم في المقام الاول بقياس عائد الفرصة الاستثمارية من الناحية الاقتصادية لذلك لا تاخذ في الحسبان التدفقات النقدية المرتبطة بسياسة التمويل(الفوائد، سداد القروض، التوزيعات...الخ) ولكن يمكن اخذ هذه الجوانب إذا ما كنا بصدد تحليل السيولة للاستثمار وفي مرحلة لاحقة لمرحلة قياس الربحية وترتيب المقترحات.
- 3 معدل الخصم الذي يستخدم في حساب القيم الحالية للتدفقات النقدية يساوي الحد الادنى من العائد المطلوب على هذا النوع من الاستثمارات، وهذا يعني ان معدل الخصم اكبر من معدل الفائدة على القروض بحيث يعكس المخاطر التي يتعرض لها التمويل بالملكية.

<sup>1</sup> زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 175.

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي، الاداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2009 ص 266.



بعد حساب صافي القيمة الحالية فإن معيار القبول او الرفض يتم كما يلي:

- إذا كان  $VAN \leq 0$  فإن الاقتراح يعتبر في حكم القبول المبدئي، لذلك يجب الاخذ في الحسبان ايضا الخطر والقيود المالية والسياسية العامة للشركة.
- إذا كانت  $VAN$  فإن الاقتراح يعتبر في حكم المرفوض اي ان المعايير الخاصة بالقبول او الرفض هي:

○  $0 \leq VAN \leftarrow$  يعتبر الاستثمار مربحا ومقبولا.

○  $0 > VAN \leftarrow$  يعتبر الاستثمار غير مربحا ومرفوضا.

ويتضح مما سبق ان هذه الطريقة تزودنا بمعيار للقبول او الرفض كما سبق بيانه، ويعاب عليها انها لا تبين بدقة العائد الفعلي على الاستثمار.

## 2 اسلوب معدل العائد الداخلي:

يعرف اسلوب معدل العائد الداخلي بانه سعر الفائدة الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة (المقبوضات) في المستقبل للاستثمار معين مع تكلفة الاستثمار المبدئي<sup>1</sup>.

كما يمكن القول بان معدل العائد الداخلي  $X$  هو المعدل الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساوية للصفر. او بمعنى اخر هو ذلك المعدل الذي يتساوى عنده راس المال المستثمر ومجموع القيم الحالية لتدفقات الخزينة اي<sup>2</sup>:

$$I = \sum_{p=0}^n cp \cdot \frac{1}{(1+x)^n}$$

$$\sum_{p=0}^n cp \frac{1}{(1+x)^n} - I = 0$$

من مزايا هذه الطريقة انه من السهل دائما ان تفاضل بين البدائل، غير ان هذه الطريقة تتطلب مجهودا اكبر مما تتطلبه الطرق السابقة نظرا لكثرة العمليات الحسابية التي تتضمنها، كما انها تغفل معالجة فرص الاستثمار المتاحة للمنشأة بعد انتهاء العمر الاقتصادي للمشروع وتغفل معالجة مشكل عدم التاكيد.

<sup>1</sup> عبد العزيز النجار، اساميات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 189.

<sup>2</sup> زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 177.

## 3 مؤشر الربحية:

يهدف هذا المؤشر إلى قياس الربحية المحققة لكل دينار واحد من راس المال المستثمر، فإذا كان المؤشر أكبر من الواحد الصحيح اعتبر المشروع مربحاً والعكس صحيح. وهو من الناحية التطبيقية عبارة عن نسبة صافي القيمة الحالية إلى تكلفة الإنفاق الأولي مضاف إليها الواحد الصحيح، ويعبر عنها بالصيغة التالية<sup>1</sup>:

$$IP = 1$$

ويستخدم مؤشر الربحية لتفادي مشكل تقييم المشاريع ذات مدة الحياة الاقتصادية المختلفة أو اختلاف مبلغ الإنفاق الاستثماري الأولي كما أنه يؤخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، ومن أهم عيوبه أنه لا يعالج مشكلة الخطر وعدم التاكيد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، كما يعتمد تطبيقه على تحديد سعر الخصم المناسب لخصم التدفقات النقدية وهذا يعني أن الخطأ في تقدير هذا السعر سيكون له أثر في تطبيق مؤشر الربحية<sup>2</sup>.

## المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التاكيد

ويستخدم في ظل ظروف عدم التاكيد العديد من المعايير أهمها:

## 4 تحليل الحساسية:

يعتبر تحليل الحساسية أو التحليل الحدي (أو البرامتري) من الأساليب التحليلية التي يمكن استخدامها في تقييم مدى فاعلية المشروع الاستثماري وكذا تقييم وقياس المخاطر المصاحبة للمشروع\*، إذ يهدف تحليل الحساسية إلى تحديد درجة تآثر ربحية المشروع بالتغيرات غير المواتية في بعض المتغيرات الأساسية كمعدل الخصم، أو أسعار المخرجات، أو أسعار المدخلات، أو فترة إنشاء المشروع، وكلما كانت درجة حساسية

1 بحمة بوفليسي، شهيرة عثمان، المعايير المالية المشاريع الاستثمارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات

الإدارية، جامعة سكيكدة، يومي 27 28 2009، ص10.

2 زغيد مليكة، بوشنقر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص184.

\* هناك من يصنف هذا العنصر ضمن نماذج التقييم في ظل المخاطر.

الربحية للتغير في اي من التغيرات الاساسية منخفضة، كلما كانت درجة تاكد التوقعات مرتفعة، وبالتالي يكون

احتمال نجاح المشروع اكبر والعكس صحيح<sup>1</sup>.

وهنا ينبغي التمييز بين الحالات التالية<sup>2</sup>:

#### - حساسية الربحية لمعدل الخصم:

من المتغيرات الاساسية التي تؤثر على جدوى المشروع هو معدل الخصم، والذي يتمثل في معدل تكلفة الاموال، فإذا اخذنا صافي القيمة الحالية كمؤشر لقياس الربحية، فإن ارتفاع معدل الخصم سيؤثر سلبا على هذا المقياس، ولهذا ينبغي إجراء تحليل الحساسية لاختبار درجة تاثر صافي القيمة الحالية بارتفاع معدل الخصم.

#### - حساسية الربحية للتغيرات في الإيرادات والتكاليف:

من بين التغيرات الاساسية التي تؤثر على ربحية المشروع، التغيرات في كل من الإيرادات والتكاليف. مما يتطلب اختبار درجة حساسية الربحية للاختلاف في الإيرادات الكلية، او الارتفاع في التكاليف الكلية بنسبة معينة او كليهما معا.

#### - حساسية الربحية للتأخر في التنفيذ:

وهنا يمكن حساب درجة حساسية ربحية المشروع للتأخر في التنفيذ من خلال افتراض تولد المنافع لفترة معينة، ولتكن سنة مثلا، تم احتساب صافي القيمة الحالية، ومقارنتها بصافي القيمة الحالية في حالة عدم حدوث

#### 2 تحليل التعادل:

يتحقق التعادل عندما تتساوى إجمالي الإيرادات مع إجمالي المصاريف وعند هذا الحد تسعى المنشأة إلى تحقيق الارباح، والمنشأة لا تحقق اي ربح او خسارة في مبيعاتها عند هذا المستوى، بمعنى اخر يهدف التعادل إلى تحديد حجم الإنتاج والمبيعات التي تتساوى عنده التكلفة الكلية مع الإيراد الكلي ويكون الربح مساوي

3

<sup>1</sup> زهية حوري، ا المشروعات في بلدان النامية باستخدام الاثار، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص141 .

<sup>2</sup> المرجع نفسه، صص 141 142.

<sup>3</sup> خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح اخصائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة، الطبعة الاولى، الاردن، 2000 ص138.

وينطلق تحليل التعادل من تصنيف تكلفة الإنتاج إلى<sup>1</sup>:

- التكاليف الثابتة:

وتعرف بأها التكلفة التي لا تتغير في مجموعها بتغير كمية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة وضمن حد إنتاجي معقول وتحمل المؤسسة هذه التكاليف سواء عمل المشروع بطاقته الإنتاجية او ببعضها او توقف عن الإنتاج.

- التكاليف المتغيرة:

تعرف بأها التكلفة التي تتغير في مجموعها مع التغير في عدد الوحدات المنتجة او حجم المبيعات، لكن الكلفة المتغيرة الخاصة بالوحدة تبقى ثابتة.

- هامش الربح المشارك:

إذا كان سعر الوحدة المنتجة او سعر بيع السلعة اعلى من تكلفتها المتغيرة، فإن المؤسسة تحقق هامشا مساويا لمقدار الفرق، ويساهم هذا الفرق في تغطية جزء من التكاليف الثابتة. لذا فكلما كان عدد الوحدات المباعة اكثر، كان مجموع الهامش الربحي المحقق اعلى.

ويحدد نقطة التعادل إما لتمثيل حجم او كمية المنتجات التي تحقق التعادل النظري او لتمثيل قيمة المبيعات

التي تحقق هذا التعادل حيث<sup>2</sup>:

بالنسبة لكمية او حجم مبيعات التعادل فتحدد بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي التكاليف الثابتة}}{\text{عائد المساهمة أو المساهمة الحدية للوحدة المنتجة}} = \text{كمية مبيعات التعادل (بالوحدات)}$$

أما قيمة مبيعات التعادل فتحدد بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي التكاليف الثابتة للنشاط}}{\text{هامش عائد مساهمة الوحدة المنتجة}} = \text{كمية مبيعات التعادل (بالجنيه)}$$

<sup>1</sup> محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2014، ص ص353

. 354

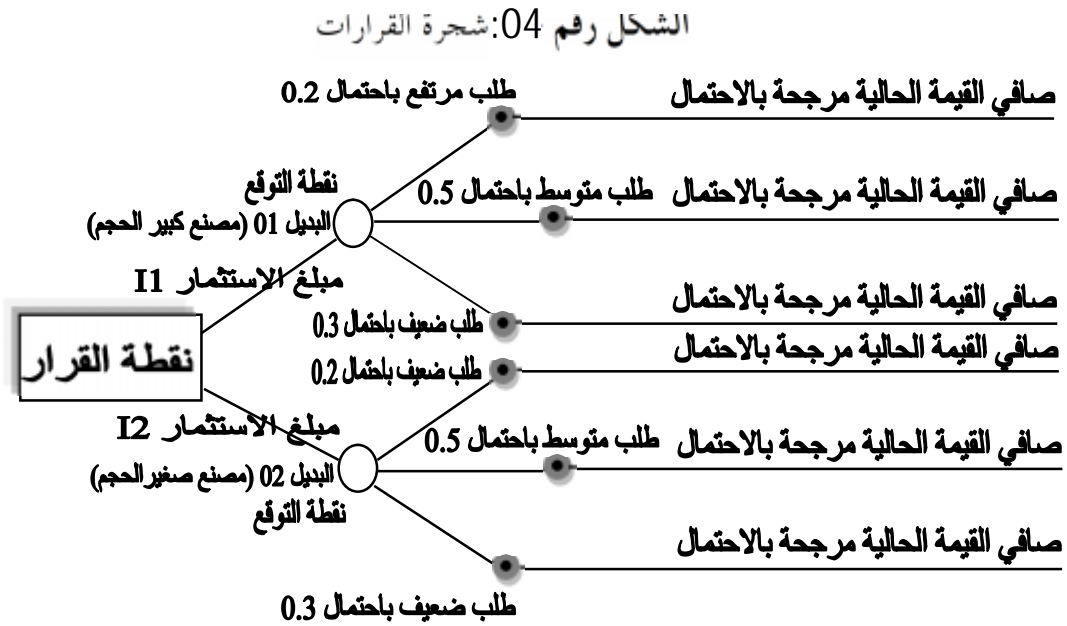
<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 358.

## 3 شجرة القرارات:

يرتبط استخدام أسلوب شجرة القرارات ارتباطاً وثيقاً بالقرارات الاستثمارية، حيث يكون اتخاذ قرار الاستثمار في مرحلة معينة معتمداً على نتائج القرارات التي تم اتخاذها في مرحلة .  
وحتى يتم الاعتماد على أسلوب شجرة القرارات الاحتمالية، في تقييم نتائج الفرص المتاحة والاختيار بينها، ينبغي إتباع الخطوات التالية<sup>1</sup>:

- تحديد نقطة اتخاذ القرار في شكل مربع، وعندها يتم اتخاذ قرار البدء او قرارات التحول المتتالية.
- من نقطة اتخاذ القرار يحدد البدائل الاستثمارية، ويمثل كل بديل من هذه البدائل فرع من الفروع الرئيسية لشجرة القرارات.
- من نقطة كل بديل، تتفرع عدة فروع فرعية (اغصان). تمثل عدد الاحداث المتوقعة حسب حالات الطبيعة (رواج ظروف طبيعية كساد).
- نضع البيانات المالية المتعلقة بكل بديل، بحيث نضع تكلفة الاستثمار المتعلق بكل حدث في الفرع الذي يمثل الحدث.
- يحدد الاحتمالات المرتبطة بالاحداث المختلفة.
- وتتم عملية التقييم والمفاضلة، بإيجاد صافي القيمة الحالية، لكل بديل (توسع بحجم صغير توسع بحجم كبير) في ظل كل حالة من الحالات (رواج، كساد، طبيعية) اعتماداً على معادلات خصم معينة، ثم نتبع ذلك بإيجاد القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية.
- وعند الاختيار يتم اختيار البديل الذي يتمتع بصافي قيمة حالية اكبر، ويمكن توضيح شجرة القرارات بينيا حسب الشكل الموضح ادناه:

<sup>1</sup> عبد القادر بابا، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2014 صص 251-252.



المصدر: عبد القادر بابا، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 2014، ص 252.

المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف الخطر  
 اولاً الاختلاف لقياس الخطر:

هو اداة تستخدم لقياس المخاطرة لكل وحدة من وحدات العائد محسوبة على اساس الانحراف المعياري ومقسومة على العائد المتوقع، حيث ان معامل الاختلاف يوضح مستوى المخاطرة لوحدة العائد وهو يوفر اساسا اكثر منطقية للمقارنة بين المشاريع لاختيار افضلها بمعنى انه كلما ارتفع معامل الاختلاف زادت المخاطرة، وبحسب كالتالي<sup>1</sup>:

$$CV =$$

CV: معامل الاختلاف

S: الانحراف المعياري

$\bar{x}$ : المتوسط الحسابي

<sup>1</sup> علي عباس، الإدارة المالية، دار إتراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2008، ص 147.



## - الانحراف المعياري لقياس الخطر:

معياري الانحراف المعياري يعتبر هذا المقياس من احد المقاييس التي تستخدم في مجال تقييم البدائل الاستثمارية في حالات المخاطرة وعدم التاكيد وهو يستخدم لقياس درجة الاختلاف الموجودة بين التدفقات النقدية المتوقعة الخاصة بكل بديل من البدائل المطروحة الموجودة مع ملاحظة انه كلما ارتفعت قيمة الانحراف المعياري كلما دل ذلك على ارتفاع درجة المخاطرة التي يتعرض لها المشروع الاستثماري لذا يكون من المفضل المقارنات ان تختار البديل الاستثماري ذو الانحراف المعياري الاقل، ويتم حسابه كما<sup>1</sup>:

$$E(CF) = \bar{X}$$

$$X =$$

بحسب اولا القيمة المتوقعة كالاتي ونرمز لها بالرمز:

:

$X_i$ : تمثل التدفقات النقدية المحتملة لكل حدث

$P_i$ : احتمال الحدث  $i$ .

$n$ : عدد الاحداث المحتملة.

بعد حساب القيمة المتوقعة يمكن حساب انحراف كل ناتج محتمل عن القيمة المتوقعة.

$$S = X_i - \bar{X}$$

ان الانحرافات الموجبة والسالبة يمكن ان تؤدي إلى اختزال بعضها البعض لذلك يجب تربيع

الانحرافات المربعة للقيم المحتملة عن القيمة المتوقعة مضروبة في احتمال ظهورها ويسمى بالتباين ويرمز له بالرمز

ويحسب بالصيغة الرياضية التالية:

$$S^2 = \sum_{i=1}^n P_i (X_i - \bar{X})^2$$

واضح من معادلة حساب التباين ان الانحراف المعياري ما هو إلا جذر تربيعي للتباين.

$$S = \sqrt{\quad}$$

:

$S$ : الانحراف المعياري.

<sup>1</sup> محمد الصيرفي، اقتصاديات المشروعات، مؤسسة حورص الدولية، الطبعة الاولى، 2005، ص307.



n: ترتيب كل سنة من سنوات التدفق البديل.

$X_i$ : التدفق النقدي  $\bar{X}$  لقيمة التدفق في قيمة الاحتمال.

$P_i$ : هو احتمال حدوث التدفق النقدي.

$X_i$ : التدفق النقدي.

:

إن الاستثمار يتميز بكونه عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي فهو محور الحياة الاقتصادية على المستوى الفردي والكلبي، من هنا جاء الاهتمام بدراسات الجدوى كوكها وسيلة تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، مما يسمح بتحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتاح من الموارد الاقتصادية ولقد حاولنا في هذا الفصل إبراز أهمية دراسات الجدوى من خلال تاصيل الجوانب النظرية فيما يتعلق بتقييم المشروعات، وقد استطعنا ان نتوصل إلى النتائج التالية:

- إن تقييم المشاريع سواء من وجهة نظر المستثمر الفردي او من وجهة نظر المجتمع هدفه النهائي تحقيق الكفاءة الاقتصادية التي هي اساس تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تعتبر دراسة الجدوى ضرورية لكل المشروعات باختلاف احجامها وانواعها، ويتوقف حجم هذه الدراسات وتكلفتها على حجم المشروع وطبيعته وحجم الموال المستثمرة فيه.
- لا يمكن دراسة وتقييم المشروع الاستثماري ومقارنة البدائل المختلفة دون توفر معطيات وبيانات اساسية تكون متغيرات نموذج التقييم، وذلك يتطلب الالتزام بالجدية والخبرة وعدم إهمال اي مدخل في تحديد هذه المتغيرات وهنا تبرز الاهمية الكبيرة لما يسمى بدراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية.

ظهرت البنوك التجارية تلبية لحاجة الإنسان إلى إيجاد أماكن لحفظ أمواله وبدات كمؤسسات خاصة تتقاضى فائدة على الاموال المودعة لديها.

ولكن باتساع نطاق الإرتباطات التجارية بين الافراد والهيئات زاد نشاط هذه المؤسسات واصبحت عبارة عن مصارف تقوم بدور حيوي في تمويل الإقتصاد الوطني ولم يقتصر عملها على إيداع الاموال وسحبها فقط بل تطورت مهامها بتطور مختلف التقنيات المواكبة للتكنولوجيا التي تستعملها.

وكانت عمليات الإقراض اكثر العمليات المالية اهمية للعائد الذي يحققه من خلال العمليات التمويلية الموجهة لمختلف نشاطات الإستغلال، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الإستثمارية على شكل قروض متوسطة وطويلة الاجل تسمح بتطوير وتوسيع نشاطات المؤسسة وكذلك عمليات تمويل التجارة الخارجية.

وفي فصلنا هذا سوف نتطرق إلى مختلف المفاهيم الملمة بماهية البنوك التجارية والتي تتمثل في تعريفها بعد التعرف على تطورها التاريخي وسماها، تم دراسة وظائفها بعد تحديد مواردها واستخدامها تم نقوم بالقاء الضوء على ماهية التمويل البنكي من خلال مفهوم التمويل ومصادره بالإضافة إلى مختلف المخاطر التمويلية وطرق تفاديها، كما نتطرق إلى تقنيات تمويل المشاريع الإستثمارية.

### المبحث الاول : عموميات حول البنوك التجارية

تختلف المفاهيم الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين واللوائح والانظمة المالية التي تعمل في ظلها هذه البنوك ومن ناحية اخرى تختلف باختلاف طبيعة نشاطها والشكل القانوني الذي تاخذه هذه البنوك.

#### المطلب الاول: ماهية البنوك التجارية

##### اولا. السياق التاريخي لنشأة البنوك

إن البدايات الاولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل في الالف الرابع قبل الميلاد اما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد باربعة قرون بدايات العمليات التي تراولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض<sup>1</sup>.

إذا حاولنا تتبع نشأة البنوك التجارية فنجد انها تراكمت مع فكرة ظهور النقود الورقية ومن ثم فان الشكل الاول والبداية للبنوك التجارية هو الصراف او الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الاجنبية ومبادلتها بعملات وطنية حيث كان في السابق يتم التعامل بالنقود المعدنية التي تتطلب التاكيد من وزنها وقياسها ( درجة نقائها ). إن نشأة البنوك برزت من خلال تطور نشاط الصيرافة الذين كانوا يقبلون الودائع مقابل إيصالات او شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة وتدرجيا لاحظ هؤلاء الصيرافة ان الإيصالات اخذت تلقى قبولا عاما في التداول وفاء لبعض الالتزامات اي انها تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات وان اصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة اما باقي الودائع فتبقى مجمدة لدى الصراف لذلك فكر هذا الاخير في إقراضها، ومن هنا اخذ البنك في شكله الاول يدفع فوائد إلى اصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد ان كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع اصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة لذلك تطور نشاط البنك (الصيرفي) في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة كذلك وعائد البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض وتلك التي يدفعها لاصحاب الودائع، وبذلك يجدر الإشارة إلى ان نشأة اول بنك يعود إلى سنة 1517 بالبندقية ثم تلاه بنك امستردام عام 1609 ومنذ ذلك الوقت بدأت البنوك بالانتشار والتطور في مختلف احاء العالم إلى ان وصلت إلى ما هي عليه الان<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> شاكرو القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 25.

<sup>2</sup> عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 5 6.

- تعريف البنوك التجارية:

تعد البنوك اهم الركائز لاي اقتصاد وذلك من خلال ما تقدمه من خدمات، وعليه فهناك عدة تعاريف للبنوك التجارية نذكر منها :

تعتبر كلمة بنك مشتقة من كلمة " Banco " الايطالية والتي تعني مصطبة ويقصد بها المنضدة التي يجلس عليها الصراف لتحويل العملة في مدينة البندقية بعد ذلك تطور هذا المفهوم ليصبح يعني المكان الذي توجد فيه المنضدة التي تتم فوقها جميع العمليات المصرفية<sup>1</sup>.

كما وردت عدة تعاريف للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة<sup>2</sup>:

فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول : بان البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء المجموعة الاولى لديها فائض من الاموال تحتاج للحفظ عليه وتنميته والمجموعة الثانية هي مجموعة العملاء التي تحتاج إلى اموال لاغراض اهمها الاستثمار او التشغيل او كلاهما، كما قد ينظر إلى البنك على اعتبار انه تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعة من العملاء بما لا يتعارض ومصصلحة المجتمع ويتمشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية.

اما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على انه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول الودائع تحت الطلب ولاجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق اهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج لما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفق الاوضاع التي يقررها البنك المركزي.

كما تعرف على انها تلك البنوك التي تقوم بالاعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها

وخصم الاوراق التجارية ومنح القروض وما شابه ذلك واهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الاخرى هو قبولها الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الاموال إلى اصحابها في اي وقت اتناء الدوام الرسمي للمصرف<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد سحنون، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 2003، ص 76.

<sup>2</sup> محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2006، ص 13.

<sup>3</sup> سامر جلد، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر، عمان، الاردن، 2008، ص ص 59 60.

هي تلك المؤسسات والمنشات الائتمانية التي تقوم بحفظ النقود المودعة لديها بصفة امانة قابلة للسحب عند الطلب او بعد اجل قصير مع منح الائتمان قصير الاجل<sup>1</sup>.

ومن هذا يمكن القول بان البنوك التجارية هي نوع من انواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، لذلك فهي تعتبر وسيط بين اصحاب الفائض واصحاب العجز.

#### - سمات البنوك التجارية :

تتمس البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الاعمال وذلك لتأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالانشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك وتمثل هذه السمات فيما يلي:  
الربحية:

يتكون الجانب الاكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي ان ارباح تلك البنوك اكثر تأترا بالتغير في إيراداتها وذلك بالمقارنة مع منشآت الاعمال الاخرى لذلك يقال ان البنوك التجارية تعد من اكثر منشآت الاعمال الاخرى تعرضا لتأثر الرفع المالي فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب عن ذلك زيادة الارباح بنسبة اكبر وعلى العكس من ذلك إذا خفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الارباح بنسبة اكبر بل قد تتحول ارباح البنك إلى خسائر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وبحسب حدوث انخفاض فيها وإذا كان للاعتماد الودائع بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها سواء حقق ارباح او لم يحقق فان للاعتماد على الودائع ميزة هامة فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكها ومن ثم إذا اعتمد البنك على اموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقلل ابوابه من اليوم الاول بل وربما لا يفتح ابوابه على الإطلاق، اما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك حافة صافي العوائد التي تتمثل في الفرق بين الارباح المتولدة على استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه اكبر بكثير من العائد على الاستثمار، هذا ويطلق احيانا على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي ( او عائد المتاجرة بالملكية ) اي العائد الناجم عن الاعتماد على اموال الغير في تمويل الاستثمارات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، الإسكندرية، 2013، ص 34.

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 1996، ص 10.



السيولة:

تمثل الجانب الاكبر من موارد البنك وتمثل في ودائع عند الطلب ومن ثم ينبغي ان يكون البنك مستعد للوفاء بها في اي لحظة وتعد من اهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الاعمال الاخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تاجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك كفيلا بان تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس ويزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد فلقد اضطر بنك انتر اللباني إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين واقفل ابوابه في 14 نوفمبر 1966 وذلك نتيجة للزيادة المفاجئة في المسحوبات التي لم يتمكن من مواجهتها رغم ما لديه من موارد نقدية<sup>1</sup>.

الامان:

يتسم راس المال للمصرف التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى مجموع الموجودات عن 8 % مقررات لجنة بازل وهذا يعني انه على المصرف التاكيد من ان اموال مودعيه قد تم توزيعها بالشكل السليم الذي يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب ويتوقف على طول وقصر المدة وعلى الضمانات الاصلية والتكميلية التي تصاحب قرار منح الائتمان حيث يتطلب دراستها وهي مخاطر العميل طالب الائتمان ومخاطر النشاط ومخاطر البيئة المحيطة للعميل كالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية كما تتعلق ايضا بحجم الائتمان المطلوب عن العملية ومدة الائتمان المطلوب ونوع التمويل<sup>2</sup>.

المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية

تتسم موارد البنوك التجارية واستخداماتها بسمات خاصة تميزها عن غيرها من البنوك والمؤسسات المالية الاخر حيث تمثل موارد البنك التجاري التزاما ابجاء الغير، اما استخداماته فتشير إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري. ويمكن التعرف على موارد البنك واستخداماته لهذه الموارد من خلال دراسة عناصر الاصول والخصوم في ميزانيته والتي يمكن من خلالها التعرف على المركز المالي في لحظة معينة كما يمكن تحديد حجم النشاط الذي يقوم به البنك، وبشكل عام تتمثل موارد واستخدامات البنك التجاري في:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 11.

<sup>2</sup> صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الوافع والتطبيقات العلمية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2009، ص 38 .



اولاً موارد البنوك التجارية:

و تنقسم إلى:

- الموارد الذاتية: وتشمل بندين رئيسيين هما<sup>1</sup>:

**1/ راس المال المدفوع:** وهو ما يدفعه المساهمون من اموال يتم استخدامها اساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه ومن هنا فهو يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته فضلا عن تضاؤل اهميته بالمقارنة مع الموارد الاخرى للمصرف، ومع ذلك فهو يعتبر مؤشرا لمتانة المركز المالي للمصرف والثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية وعادة تفرض التشريعات المصرفية حدودا دنيا على راس المال المدفوع ولا تمنع من زيادته بعد التأسيس لكنها من ناحية اخرى تحول دون إمكانية سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس، ومع ذلك احيانا قد يسمح بسحب جزء من راس المال المدفوع لمواجهة خسارة ما او لتلبية غرض استثماري معين.

**2/ المخصصات والاحتياطات والارباح غير الموزعة:** فالمخصصات هي تلك الارصدة التي يتم تحصيلها على إجمالي الارباح المحققة في نهاية الفترة المالية وذلك بغرض مواجهة ظروف غير مرغوبة معينة ومن امثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها ومخصصات خسائر محفظة الاوراق المالية ومخصصات الضرائب، وهذه الارصدة بطبيعتها الحال لا تعد بكاملها موارد ذاتية حيث ان بعضها يمثل التزامات على المصرف مثل الغير اما الباقي بعد تخصيص كل التزام لغرضه المخصص له يعتبر موردا ذاتيا.

اما الاحتياطات فهي الارصدة التي يجنيها المصرف من صافي ارباحه المعدة والقابلة للتوزيع على المساهمين وبعض هذه الاحتياطات قانونية إجبارية يلتزم المصرف بتكوينها بنص القانون والبعض الاخر احتياطات اختيارية او اتفافية يقوم المصرف طواعية بتكوينها لتدعيم مركزه المالي. اما فيما يخص الارباح غير الموزعة فهي تلك المبالغ التي يعتمد المصرف عدم توزيعها من إجمالي ارباحه وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث انه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام او التوظيف.

- الموارد غير الذاتية:

هي مجموعة الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري وهي بصفة عامة تمثل النسبة الكبيرة

<sup>1</sup> إسماعيل احمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 253

من إجمالي موارده وتتمثل هذه الموارد اساسا في<sup>1</sup>:

1/ **الودائع المصرفية:** يتلقى البنك التجاري مجموعة متنوعة من الودائع للأفراد ورجال الأعمال والمشاريع والإدارات العامة والمؤسسات والمؤسسات المالية والبنوك الأخرى وذلك في صورة إيداع حقيقي (نقود قانونية) بقصد الحصول على الأموال اللازمة لعملياته ، وتكون هذه الودائع على شكل حسابات جارية أو تحت الطلب أو على شكل ودائع ادخارية أو لاجل.

#### 1- ودائع تحت الطلب:

وتكون على شكل حساب جار أو حساب شيكات، حيث يمكن سحبها بمجرد الطلب وفي أي لحظة وغالبا لا يتقاضى العميل مقابل إيداعه أي ثمن (فائدة). إلا أن لاجاه الحديث يشجع على إعطاء فائدة بسيطة خاصة بالنسبة للمبالغ الكبيرة بقصد جذبها وبسبب الأهمية النسبية للودائع الجارية فهي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده وعليها يتم اعتبار البنوك التجارية بأنها مؤسسات تتعامل بأموال الغير أي بأموال المدوعين من خلال ودائعهم التي تكون معظم موارد هذه المصارف والتي يتم استخدامها في عملها وممارستها لمعظم نشاطاتها وهو ما يميز البنوك التجارية عن معظم أنواع البنوك الأخرى التي لا تحتل فيها الودائع وبالذات الجارية منها أي ودائع تحت الطلب مثل هذه الأهمية النسبية التي تحتلها في البنوك التجارية وذلك ارتباطا بطبيعتها<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى أن ودائع المصارف فيما بينها وودائع الحكومة والمؤسسات العامة تحتل مكانا بارزا بين الودائع الحقيقية الجارية<sup>3</sup>:

#### ب ودائع البنك:

وهي قيام أحد البنوك بإيداع جزء من أمواله في بنك آخر. هذه الأموال التي يودعها البنك يكون قد تلقاها على شكل إيداعات لديه من قبل الأفراد والمشاريع والمؤسسات الخاصة والحكومية أو من قبل الدولة. والإيداع من قبل بنك لدى بنك آخر يمثل الإيداع الثاني ويعتبر توظيفا بسيطا ومرجحا عن الفائدة التي سوف يتقاضاها والتي تتجاوز عادة ما يدفعه للأفراد والمؤسسات على ودائعهم، كما أن هذا النوع من التوظيف يحقق للبنك مستوى مرتفعا من السيولة يمكنه من تلبية طلبات السحب في أية لحظة عن طريق تسهيل وديعته الجاهزة لدى البنك الآخر أي سحب هذه الوديعة لتلبية التزاماته، هذه الطريقة تنفيذ البنوك الصغيرة وحديثه النشأة

<sup>1</sup> سليمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ص 13.

<sup>2</sup> النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 241.

<sup>3</sup> سليمان بودياب، مرجع سبق ذكره، ص 133.

او التي لا تتوفر لها سوق تشغيل مناسبة او فروع اجنبية لتوظيف اموالها او ان مستواها وإمكاناتها لا تاهلها للقيام بالتوظيف المامون والرشيد مما يجعل هذه البنوك الصغيرة عادة مجمع للمدخرات تفيد البنوك الكبيرة القادرة التي تقسم السوق الدولية بين سوق لتجميع الادخارات وسوق للتوظيف والاستثمارات.

### ج- الودائع الحكومية وودائع القطاع العام:

فلقد تزايدت و كبرت نتيجة التوسع في نشاط الدولة الإقليمي ( اللامركزي ) بحيث اصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من ودائع البنوك خاصة في الدول البترولية حيث الفائض النقدي الحكومي الموجه للتشغيل في الداخل نتيجة العوائق المفروضة على عمليات السحب لتسيير الودائع الموجودة لدى البنوك الاجنبية والتي اصبحت الدول البترولية تعاني منها في الاونة الاخيرة، هذه الودائع الحكومية المتراكمة في المصارف اقليمية تكون غالبا بدون ثمن او بثمان رمزي لتساعد المصارف التجارية على التوسع في عملياتها وتشجيعها على تنمية الائتمان متوسط الاجل.

وهناك صور اخرى لتلك الودائع ومنها ودائع الادخار السكني لكافة العمال والموظفين ولافراد الجيش وقوى الامن اما الودائع التي تتمثل في شهادات ايداع او شهادات متنوعة ذات طبيعة ادخارية فهي عبارة عن سندات تصدرها البنوك التجارية لاجل مسمى او غير مسمى يكتب بما عادة الافراد والمشاريع بقصد تحقيق عائدات مجزية . وهذه السندات تصدر بقيمة محددة ولا يمكن لمالكها ان يسحبوا اموالهم اي استبدال الشهادات بقيمتها النقدية قبل فترة زمنية معينة وبعض هذه السندات يكون قابل للتداول في السوق النقدية.

### د الودائع الائتمانية:

وهي ودائع ناشئة عن فتح حسابات اعتمادية واستخدامها من جانب الافراد او المشاريع للقيام بنشاطهم الاقتصادي واحتمال تقدم اصحاب الشيكات المسحوبة على هذه الحسابات للمطالب وتستند هذه الودائع عادة إلى الثقة بالتاجر فاتح الاعتماد او إلى رهونات او كفالات وليس إلى ايداعات نقدية وحقيقية.

**2 فروض المصارف من البنك المركزي:** يمكن للبنك التجاري ان يقترض من المصرف المركزي عند الحاجة وبشروط معينة يضعها الاخير إذا لم تعترض .

**3 الحسابات المدنية للمصارف الاخرى:** يمكن كذلك للبنك التجاري ان يقترض من غيره من البنوك التجارية عندما يحتاج إلى السيولة او على اموال للتوظيف، وتعتبر القروض بين المصارف من اهم مصادر الاموال للبنوك التجارية في الوقت الحاضر وقد محدث حسابات دائنة او مدنية تترتب عليها التزامات على احد

البنوك في مواجهة البنك الاخر نتيجة المعاملات والتحويلات والتسويات التي تخفي في طياتها قروضها بين البنوك المشتركة في تلك العمليات، وقد تتم عمليات القروض المصرفية بين البنوك وفروعها ومراسيلها او معتمديها في بلدان اخرى ومن هذا كله بحد ان كل من الودائع والقروض تدخل في إطار الموارد غير الذاتية للبنوك التجارية:

#### - استخدامات البنوك التجارية:

تشير الاستخدامات إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري او بمعنى اخر تمثل استثماراته فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر عائدا بل يتعين عليه ان يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة وبناء على هذه الاستخدامات تعطي لنا فكرة واضحة عن الالوجه المختلفة لنشاط البنك التجاري، ويمكن تقسيم استخدامات البنك التجاري حسب درجة سيولتها إلى<sup>1</sup>:

**1 ارصدة نقدية حاضرة:** وتمثل في السيولة النقدية الكاملة، وهي عبارة عن ارصدة لا تحقق اي عائد للبنك التجاري، مما يحتم عليه بحميد الكثير من امواله في هذه الاصول وإلا تعرض للخسارة، ومع ذلك يفرض القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ارصدها المستمدة من الودائع . وللارصدة النقدية الحاضرة في البنوك التجارية عدة اشكال:

- **نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري:** وهي عبارة عن اوراق نقد قانوني ونقود مساعدة وعمليات اجنبية يحتفظ بها البنك في خزينته لمواجهة طلبات المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.
- **ارصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي:** يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ لديه بجزء او نسبة معينة من اصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم ودائم ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية.
- **اصول التحصيل:** وهي عبارة عن اصول في مرحلة الجباية والتحصيل إذ يمكن تحويلها إلى سيولة نقدي كاملة بسهولة مثل الشيكات المستحقة على البنوك الاخرى.

<sup>1</sup> غرادة عبد الواحد، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ( غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص ص 9 10.



- مجموعة الاصول التي تغلب عليها سمة السيولة: ويطلق عليها ايضا السيولة من الدرجة الثانية وهي انواع من التوظيف قصير الاجل يمكن تحويلها إلى نقود حاضرة بإجراءات بسيطة وتكلفة زهيدة تحقق هدفا مزدوجا (السيولة المرتفعة والعائد من الاستغلال).
- ومن اهم انواع هذه المجموعة من الاصول يمكننا ان نميز بين:
  - اوراق حكومية قصيرة الاجل: وتكون عادة في شكل اذونات خزانة وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الاخير تتميز بتوافر الضمان في استرداد قيمتها مع تحقيقها لعائد مقبول ويكون البنك المركزي على استعداد تام لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة.
  - الاوراق التجارية القابلة للخصم: يعتبر خصم الاوراق التجارية من اهم المجالات التي يستثمر فيها المصرف التجاري والفكرة الاساسية في عملية خصم الاوراق التجارية هو لجوء احد الاشخاص إلى البنك التجاري للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي لم يحن تاريخ استحقاقها بعد إذ يقوم البنك التجاري بتقديم قيمة الورقة إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم ويحتفظ بالورقة التجارية ليحين موعد استحقاقها كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سيولة ان يقوم بإعادة خصم بعضها لدى المصرف المركزي مقابل سعر إعادة خصم اقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من العملاء.

## 2 القروض: يعتبر منح القروض او إتاحة الائتمان النشاط الرئيسي للبنك التجاري وتحقق القروض بمختلف

انواعها عائد اكبر من انواع التوظيف السالفة الذكر غير انها في نفس الوقت تتضمن مخاطرة كبيرة.

فالنسبة للإقراض قصير الاجل يعتبر اهم اوجه استخدامات البنوك التجارية لمواردها حيث ترتفع القروض التي تمنحها هذه البنوك للمتعاملين معها ومعظمهم من التجار سواء من خلال الحسابات الجارية المدنية (السحب على المكشوف) او من خلال خصم الكمبيالات والاوراق التجارية الاخرى وهو الامر الذي يرتبط بطبيعة عمل البنوك هذه والذي يتم فيه خدمة النشاطات التجارية اساسا ولان طبيعة النشاطات التجارية هذه وممارستها يتطلب تمويلا قصيرا الاجل ارتباطا بدورة هذه النشاطات قصيرة الاجل وهو الامر الذي يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الاخرى والمؤسسات المالية الاخرى، انا بالنسبة لكل القروض متوسطة وطويلة الاجل فهي لا تحتل اهمية نسبية تذكر في استخدامات البنوك التجارية لمواردها والتي يمكن ان تتصل بتكوين

رؤوس الاموال الائتمانية التي يتم من خلال إقامة المشروعات او توسيعها بسبب ان معظم موارد البنوك هي موارد قصيرة الاجل، وبسبب طبيعة نشاطات المتعاملين معها والتي تتطلب تمويل قصير الاجل هو الامر الذي يؤكد تمييزها عن معظم البنوك والمؤسسات المالية الاخرى وبالذات البنوك الاختصاصية التي ترفع فيها الاهمية النسبية للتمويل متوسط وطويل الاجل، ارتباطا بطبيعة البنوك الاختصاصية الاستثمارية<sup>1</sup>.

إن البنوك التجارية يمكن ان تقوم ببعض الاستخدامات الاستثمارية لمواردها وبالذات في الحالات التي تتوفر لديها موارد مالية تزيد عن احتياجاتها للإقراض وحتى تحقق عائد نتيجة لمثل هذا الاستخدام بدلا من بقاءها بدون استخدام وبدون ان تحقق عائد وهذا يتم عن طريق تكوين محفظة استثمارية يراعي في اختيار تشكيلة الاوراق المالية التي يتم الاستثمار فيها سواء كانت اسهم او سندات وغيرها وضمن اعتبارات السيولة والمخاطرة والعائد وبحيث يتحقق من خلالها تحقيق اكبر قدر ممكن من العائد واقصى سيولة ممكنة باقل مخاطرة ممكنة، وان هذه الاستثمارات لا تشكل نسبة مهمة من استخدامات موارد البنوك كما يتم استثمار في الموجودات الثابتة كالابنية والاجهزة التي تستخدم في عملياتها وكذلك تحتفظ باحتياطات نقدية تفرضها القوانين ومتطلبات قيامها بعملها وممارسة نشاطاتها<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

يطلق الكثير من الاقتصاديين اسم بنك الودائع على البنوك التجارية وقد تنبع هذه التسمية من الوظيفة الاساسية التي تقوم بها هذه البنوك عكس المؤسسات المالية الاخرى فهي متخصصة بمنح الائتمان طويل الاجل وعلى ضوء هذا تم تقسيم وظائف البنوك التجارية إلى تقليدية منها وحديثة وتمثل في:

#### اولا الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

تمثل الوظائف التقليدية للبنوك التجارية فيما يلي:

<sup>1</sup> النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2006، ص342.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 342 343.

### 1 قبول الودائع:

تعرف الوديعة المصرفية على انها مجموعة المبالغ التي يسلمها العميل للبنك وتتميز بخاصيتان الاولى: ان البنك يمتلك النقود المودعة وله حرية كاملة في استخدامها وتوظيفها خاصة في عمليات الائتمان اما الثانية: ان المودع يستطيع التصرف في المبالغ المودعة لدى البنك سواء بسحبها او استردادها مباشرة او تسديدها لشخص اخر عن طريق سحب شيكات والودائع المصرفية لها فوائد رمزية لطرفيها فبالنسبة للمودع يحقق نوعا من الامان بحسب من سرقة امواله وكذلك ليستطيع المودع ان يستفيد من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه سواء بسحب الشيكات او اوامر التحويل المصرفي او الحصول على التسهيلات الائتمانية، اما فوائدها بالنسبة للبنك فمن الجدير بالذكر ان الودائع المصرفية تعد المصدر الاساسي للاموال التي يستخدمها في عملياته الائتمانية او الاستثمارية وبحذر الإشارة إلى ان المادة 5/ من قانون التجارة اعتبر عمليات الصرافة والبنوك اعمالا بحارية على سبيل المساواة، فيعتبر عقد الوديعة النقدية عملا بحاريا بالنسبة للبنك وكذلك المادة 300 القانون المشار إليه اعتبرت هذا العمل بحاريا ايضا بالنسبة للعميل<sup>1</sup>.

وتتنوع الودائع المصرفية من حيث تاريخ استردادها ومن حيث القرض الذي خصصت له وبمقتضى الاتفاق الذي تم بين البنك والعميل إلى صور عديدة:

- الودائع التي ترد بمجرد الطلب (الودائع الجارية): وهي الودائع التي يمكن للعميل سحب منها في اي وقت يشاء دون إشعار مسبق للبنك عن طريق الشيكات، إيصالات صرف او اوامر دفع تصدر من العميل للبنك . وهذه الودائع تمثل القاعدة العامة في الودائع المصرفية ولا تدفع البنوك عنها فائدة إلا إذا بلغت قدرا معيناً<sup>2</sup>.
- الودائع لاجل (الثابتة): هي الودائع التي يلتزم العميل بعدم سحبها او جزء منها إلا عند حلول اجل الاستحقاق المتفق عليه ولا يلتزم البنك بردها إلا عند حلول هذا الاجل. ويعتبر افيد للبنك لذلك يدفع فائدة لهذا النوع، لان البنك يتمتع بحرية اكبر في استخدام هذه الودائع لانه مطمئن على عدم مطالبته برد ها فيجري حساباته على هذا الاساس<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد توفيق سعودي، الوظائف التقليدية للبنك التجاري، دار الامين طبع - توزيع، الطبعة الاولى، 2002، ص 14.

<sup>2</sup> محمد يونس كمال، امين الوصال، اقتصاديات نقود واسواق ومالية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2005، ص 229.

<sup>3</sup> مرجع نفسه، ص 17.



- **الودائع التي ترتبط بشرط إخطار سابق:** هذه الودائع غير محددة المدة ، حيث لا يحدد العميل عند بدء الإيداع فيها موعدا لسحبها او استحقاقها وله الحق في ان يضيف اي مبلغ وقت ما يشاء، إلا ان العميل عندما يريد سحبها عليه إخطار البنك بذلك معينا المبلغ المطلوب سحبه وتاريخه، وهذا النوع تقدم عليه فائدة لاصحابها لما تتيحه من حرية للبنك في توظيفها مقارنة بالودائع الجارية، غير انها لا تصل إلى حرية البنك في توظيف الودائع الثابتة<sup>1</sup>.
- **ودائع التوفير:** تفتح هذه الحسابات عادة للافراد لتشجيعهم على الادخار مقابل حصولهم على فائدة معينة ويحق لصاحب الحساب ان يسحب من رصيده في اي وقت يشاء ويتم السحب منها من قبل العميل شخصيا ولا تستعمل الشيكات بل يتم ذلك بموجب امر بالدفع والتسجيل على دفاتر التوفير ، وتضع معظم التشريعات حد اقصى للمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه من خلال الشهر وذلك لحماية البنك من التعرض إلى عسر مالي<sup>2</sup>.

## 2 منح الائتمان:

- تعتبر ثاني وظيفة قام بها البنك التجاري ولقد برزت بتطوير نشاطاته واعماله، فوظيفة منح الائتمان تعني منح الثقة ولقد كانت تعني في صورتها الاولى تقديم القروض لعملائها (سواء كانوا افراد ومنشات ) في شكل مبالغ نقدية لتمويل مشاريعهم اما حاليا فتطور مفهوم هذه الوظيفة ولم تعد مقتصرة على منح القروض فقط وإنما تعدت ذلك واصبحت تقدم انواع جديدة من الائتمان لا يقدم فيها البنك اية اموال إلى عميله وبصورة اخرى فعلية منح الائتمان تعني تقديم مجموعة من الخدمات للعملاء في صورة مباشرة او غير مباشرة وعموما يمكن إيجاز هذه الانواع في:
- **تقديم القروض:** يقصد بهذه العملية تزويد الافراد والمنشات بالاموال اللازمة لتمويل مشاريعهم مقابل ضمانات.
- **الدفع من تحت الحساب:** من خلال هذه العملية يسمع البنك لعميله ان يصبح مدينا في حدود مبلغ معين اي ان يغطي الحساب في حدود معينة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار اموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 53 54.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص 54.

<sup>3</sup> مصطفى رشيد شبيحة، النقود والمصارف والائتمان دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 121.

- فتح الاعتماد: هو عملية ائتمانية يتم بمقتضاها البنك بوضع مبلغ معين تحت تصرف عميله يجوز له السحب منه في حدود معينة على ان يلتزم بذلك ، ففتح الاعتماد هو التزام ثابت ومؤكد لتقديم البنك مساعدته لعميله في صورة اموال وقروض عند احتياجه إليها<sup>1</sup>.
- محصيل الاوراق التجارية: هو عبارة عن اتفاق يتعهد البنك بمقتضاه بان يدفع مقدما قيمة صك قابل للتداول إلى المستفيد من الصك مقابل نقل ملكيته إلى البنك مع التزام المستفيد برد القيمة الاسمية إلى البنك إذا لم يدفعها المدين الاصيلي<sup>2</sup>.

### 3 خلق النقود:

إن هذه الوظيفة هي امتداد لسياسة هذه البنوك التجارية والمتعلقة بقبول ودائع الافراد القابلة للسحب والتعامل على اساسها في منح الائتمان قصير الاجل ومن هنا فهي تخلق نقود عن طريق توسعها في منح الائتمان حيث يساهم ذلك في زيادة الاستثمارات المنتجة وبالتالي يؤثر هذا الاتجاه على مستوى النشاط الاقتصادي ويحدر الإشارة إلى ان هذه الوظيفة تتوقف إلى حد كبير على الاساس النقدي الذي تملكه هذه النقود اي على الودائع التي تقبلها ومن هنا نجد انه كلما زادت الثقة في هذه البنوك وكلما بحثت سياسة هذه البنوك في جذب المدخرات كلما زادت قدرتها على التوسع في منح الائتمان وذلك في إطار السياسة النقدية العامة والتي تتحدد بدورها عن طريق البنك المركزي او بنوك الدولة، فمن خلال هذه الوظيفة تستطيع البنوك ان تؤثر في كمية النقود اي عرض النقود الذي يعتبر بدوره متغير اقتصادي هام للتأثير على جميع القطاعات الاقتصادية، وبالتالي فإن هذه البنوك في مقدرها زيادة كمية النقود وذلك عن طريق التوسع في سياستها الائتمانية اي ان البنوك سعت إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وذلك باقل قدر من الخطر، اي انها تهدف إلى المحافظة على التوازن بين الربحية والسيولة بمعنى ان هذه البنوك تلجأ دائما إلى الاحتفاظ باحتياطي نقدي مناسب يمكنها من مواجهة الظروف الطارئة وكذلك الطلبات الخاصة بالسحب وهي في نفس الوقت تقوم باستثمار الفائض النقدي لديها وذلك باستخدامها كاساس لخلق النقود اي للتوسع في الائتمان، ومن هنا

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 27.

<sup>2</sup> محمد توفيق سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

سوف تتمكن من تحقيق أقصى ربحية ممكنة عن طريق سعر الفائدة المرتفع الذي يتقاضاه في مقابل القروض التي تمنحها للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة<sup>1</sup>.

#### - الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

فيما سبق لقد اشرنا إلى الدور التقليدي لعمليات البنوك التجارية فيما تقوم به من عمليات وخدمات مصرفية أما الدور الثاني للبنوك التجارية أو ما يطلق عليه أيضا الوظائف غير التقليدية وهو دور جديد له مميزاته في تطور عمليات وخدمات هذه البنوك والمتمثل في:

**1/ القيام بخدمات الاوراق المالية للعملاء:** وهي التحويلات التي تتم بين العملاء فيما بينهم سواء في ذلك المقيمين في نفس المدينة أو إذا كان كل من المحول والمحول إليه في مدينة مختلفة وكذلك القيام بعمليات تحصيل الشيكات والكمبيالات للعملاء وسداد ديونهم نيابة عنهم ، يضاف إلى ذلك بعض الخدمات مثل تاجير الخزائن الحديدية والمخازن للعملاء<sup>2</sup>.

**2/ القيام بوظيفة امناء الاستثمار:** وهي من الوظائف الحديثة التي تتميز بها البنوك التجارية فينشأ البنك التجاري إدارة خاصة به مهمتها القيام بالنيابة عن العملاء بعمليات الاستثمار من توظيف وإدارة الاموال ومن يطلب هذه الخدمة عادة جمهور العملاء الذين ليس لهم الوقت الكافي والخبرة لإدارة اموالهم ومن اهم الوظائف تنفيذ وصايا إدارة الشركات حين بلوغ المستحق السن القانونية فهي تقوم بتصفية الشركات طبقا لما ورد في الوصية وما لا يخالف القانون<sup>3</sup>.

**3/ محصيل الاوراق التجارية للعملاء:** خصم الورقة التجارية هو العملية التي بمقتضاها يعجل البنك الدفع إلى المستفيد من ورقة تجارية لم يحل اجلها بعد قيمة هذه الورقة مقابل تنازل المستفيد للبنك عن ملكية الحق الثابت بالورقة<sup>4</sup> ويترتب عن ذلك التزام البنك المظهر إليه بالمطالبة بقيمة الورقة التجارية في ميعاد استحقاقها أما العميل

<sup>1</sup> احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ص 303 .304

<sup>2</sup> اسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 173 .

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 173 .

<sup>4</sup> صلاح الدين حسين السيسى، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الاموال، عالم الكتاب، الطبعة الاولى، الإسكندرية 2003، ص 54 .

فيلتزم امام البنك بدفع العمولة المتفق عليها بالإضافة إلى ما تكبده البنك من مصاريف في سبيل تنفيذ عقد الوكالة<sup>1</sup>.

**4/ تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين:** أصبحت معظم البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها عند إنشائهم للمشروعات، فهذه الطريقة إذن تختص في تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقهم مع سياسة المشروع في الشراء والبيع والإنتاج والتحصيل، وهذا باعتبار ان مصلحة البنك ومصلحة المشروع كلما كان ذلك افضل للبنك الذي سوف يضمن تسديد الالتزامات المترتبة ع<sup>2</sup>.

**5/ ادخار المناسبات:** يقصد بادخار المناسبات تلك المدخرات التي يحتفظ بها المتعاملين في البنك لمواجهة نفقات مناسبات معينة مثل: نفقات الزواج، الاصطياف...، وتشجع البنوك التجارية مثل هذه المدخرات عن طريق منح فوائد مجزية لاصحابها او منحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع مدخراتهم ويؤدي هذا النوع من الخدمات إلى زيادة موارد البنك نتيجة لتراكم المدخرات الموسمية خاصة إذا تنوعت هذه المدخرات وارتفع عدد المدخرين<sup>3</sup>.

**6/ تاجير الخزائن الحديدية:** يعتبر عقد إيجار الخزائن الحديدية من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التجاري لعملائه وتحقق هذه الخدمة فوائد كبيرة سواء للبنك التجاري او للعميل فالبنك يأخذ اجره ويضم إليه عملاء جدد اما العميل يستعمل الخزينة في سرية ولا يطلع احد على اسراره وممتلكاته لا تكون عرضة للسرقة او الضياع<sup>4</sup>.

**7/ بيع وشراء العملات الاجنبية:** تقوم البنوك التجارية بعمليات بيع وشراء اوراق النقد والبنكوت الاجنبي إلى جمهور العملاء بهدف توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة عملائه، وكذا لتحقيق ربح إذا كانت اسعار الشراء اقل من اسعار البيع<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد توفيق سعودي، مرجع سبق ذكره، ص53.

<sup>2</sup> فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2006، ص 36.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 37.

<sup>4</sup> غردة عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 13

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 14.

8/ خدمات البطاقة الائتمانية : تعتبر البطاقة الائتمانية من اشهر الخدمات المصرفية التي استحدثتها البنوك التجارية وتلخص هذه الخدمة في منح الافراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على مجموعة من المعلومات متعلقة كاسمه ورقم حسابه وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل ان يتمتع بخدمات المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على ان يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى البنك خلال 25 يوما من تاريخ استلامه قائمة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر الماضي ولا يدفع المتعامل اية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الاجل المحدد<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: التمويل في البنوك

يعتبر التمويل من القوى المحركة للحياة الاقتصادية في المؤسسة لما له من تاثير فعال وفاعل على جميع الوظائف الاخرى داخل المنشأة، حيث يسمح بتطويرها واستمرارها لذلك اولى الاقتصاديون منذ القدم اهمية بالغة لموضوع التمويل وعملية البحث عن مصادره في المؤسسة.

#### المطلب الاول: تعريف التمويل واهميته

##### اولا: تعريف التمويل:

اختلفت الاراء حول التمويل فالبعض يعرفه بوصف اعمال المدير المالي والبعض الاخر يركز على الجانب النقدي لوظيفة التمايل حيث يمكن تعريفه على النحو التالي:

هو كافة الاعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم قيمة النقدية المتوقعة الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه والمخاطر المحيطة به وابعاهات السوق المالي<sup>2</sup>.

ويعرف بانه كافة الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق اكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظيم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> شرياق رفيق، دور البنوك التجارية في تفعيل راس المال المخاطر: حالة الجزائر رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1954 2005، ص12.

<sup>2</sup> محمد عثمان إسماعيل حميدي، التمويل والإدارة المالية في منظمات الاعمال، دار النهضة العربية، القاهرة، 1955، ص 16.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001، ص 29.



كما يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها لهذا حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المنشآت الاقتصادية إذ يجمعون على أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع عام أو خاص، وباعتبار التمويل الذي يقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع كان يمثل نظرة تقليدية حيث تركز النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما دة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد<sup>1</sup>.

#### - أهمية التمويل:

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية تنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفرادها وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية ومهما تنوعت المشاريع فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها حيث يعتبر التمويل الدم الجاري للمشروع ومن هنا نستطيع القول بأن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق<sup>2</sup>:

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشاريع.
- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية.

كما يعتبر التمويل عصب المؤسسة والطاقة المحركة لجميع الوظائف والأعمال فبدونه تظل خطط المؤسسة على الورق دون تنفيذ فيحتاج بناء المؤسسات الاقتصادية إلى توفير الأموال اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج كما أن نقص التمويل يؤدي إلى تأخير المشاريع وضياع الفرص وبالتالي انخفاض الإيرادات والتمويل بمبالغ أكثر من الحاجة يعني تعطل الأموال مع دفع تكلفتها أن تنتج إيرادات فهو يحرك عجلة الإنتاج سواء

<sup>1</sup> أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص24.

<sup>2</sup> محمد توفيق تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992، ص65.

للمنتجات او الخدمات ولكن يجب التحقق من الاختيار السليم لمصادر التمويل باقل تكلفة ومخاطرة وايضا اتخاذ قرار الاستثمار المثالي الذي يعطي عائدا مناسباً على الاموال المستثمرة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مصادر التمويل

تقوم المنشآت بتحديد انواع الاموال اللازمة وبعدها تسعى للبحث عنه لتستخدمه في تمويل نفسها لمواصلة نشاطها، حيث تنقسم مصادر التمويل المتاحة للمشروع إلى:

#### اولاً: مصادر التمويل حسب الاجال:

تعتمد دراسة اي جدوى اقتصادية للمشروعات الجديدة او التوسع في المشروعات القائمة على مجموعة من القرارات والتي يكون من بينها قرارات تتعلق بمصادر الاموال ويختلف هذه المصادر باختلاف كل مشروع وحسب هذا المعيار بحد:

#### 1 مصادر التمويل قصير الاجل:

تنقسم مصادر التمويل قصير الاجل إلى نوعين اساسيين الا وهما الائتمان المصرفي والتجاري بحيث تقوم البنوك التجارية بتزويد المنشآت المختلفة بما تحتاج إليه من اموال لتمويل عملياتها الجارية وتمثل في:

#### - الائتمان التجاري:

يعرف الائتمان التجاري بانه الائتمان قصير الاجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم الاخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها ويحتاج المشتري إلى الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأسماله العامل لمقابلة الحاجات الجارية وعدم مقدرته على الحصول على القروض المصرفية وغيرها من القروض القصيرة ذات التكلفة المنخفضة ومن ناحية اخرى فإن رغبة الدائنين التجارية في منح هذا النوع من الائتمان يتوقف على مجموعتين من العوامل: الاولى عوامل شخصية مثل المركز المالي للبائع ومدى رغبته في التخلص من مخزونه السلعي وتقدير البائع لاختطار الائتمان اما المجموعة الثانية هي تلك العوامل الناشئة عن حالة التجارة والمنافسة مثل الفترة الزمنية التي يحتاجها المشتري لتسويق السلعة، طبيعة السلع المباعة... الخ، ويتخذ الائتمان التجاري شكل الحساب الجاري او شكل الكمبيالة او السند الاذني وجميع هذه الاشكال تمكن المشتري من ان يحصل من البائع على ما يحتاج إليه من البضائع بصفة عاجلة مقابل وعد منه بسداد قيمتها في تاريخ اجل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فريد النجار، البورصات والمهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 16.

<sup>2</sup> عبد العزيز النجار، اساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007، ص 474.



وتتمثل أهمية الائتمان التجاري في كونه مصدر تمويل تلقائي أي أن هذا الائتمان ينشأ من العمليات التجارية العادية لشركات الأعمال وتزداد تلقائية هذا المصدر تبعاً لزيادة حجم المشروعات والتي تتأثر تلقائياً بزيادة مبيعاتها وإنتاجها<sup>1</sup>.

#### - الائتمان المصرفي:

هو تلك القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك ويأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري وذلك من حيث درجة اعتماد المؤسسة عليه كمصدر للتمويل قصير الأجل وهذا النوع من المصادر يأخذ صورتين هما<sup>2</sup>:

الصورة الأولى: عبارة عن مبلغ إجمالي تحصل عليه المنشأة مرة واحدة على أن تقوم بالوفاء بقيمة الائتمان والفوائد في التواريخ المتفق عليها.

الصورة الثانية: هي مبلغ إجمالي يمثل حد أقصى لما يمكن أن تحصل عليه المنشأة خلال فترة متفق عليها وهو ما يطلق عليه السقف الائتماني وفي ظل هذا الاتفاق يكون للمنشأة الحق في الحصول على المبلغ المتفق عليه دفعة واحدة أو على عدة دفعات متعددة وبالطبع يكون للمنشأة الحق في الحصول على دفعات متعاقبة من القروض حيث تصل جملة الأموال المقترضة إلى الحد الأقصى المتفق عليها وعندئذ لا يمكنها الحصول على أي قروض إضافية، كما يمكن للمنشأة كذلك أن تقوم بسداد جزء من قيمة القروض خلال الفترة المتفق عليها بما يسمح لها مستقبلاً بالحصول على مزيد من القروض طالما أن الفترة المتفق عليها لم تنقضي ويشترط أن لا تتعدى القروض الإضافية مستوى السقف الائتماني.

#### 2 مصادر التمويل متوسطة الأجل:

هي القروض التي تتراوح مدتها إلى خمس سنوات وأحياناً سبعة سنوات وتمنح بغرض العمليات للراسمالية للمؤسسات ويأخذ هذا النوع من التمويل عدة أشكال<sup>3</sup>:

- قروض مباشرة متوسطة الأجل: هي قروض يتم تسديدها بصورة منتظمة على مدار عدد من السنوات ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الإهلاك بالإضافة إلى ذلك يكون هذا النوع من

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2000، ص 448.

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر 2007، ص 290.

<sup>3</sup> أحمد جميل توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة، ص 370 - 373.

القروض مضمون باصل معين او باي نوع من انواع الضمانات الاخرى وتتمتع هذه الاخيرة بعدة :

- فترة السداد تتراوح بين سنة واحدة وعشر سنوات وكذلك الضمان.
- الدفعات المتساوية على مداد عدة سنوات.
- حق المقرض في إعطاء رايه جراء اي تعبير في إدارة المنشأة المقترضة.
- التمويل التاجيري: يشبه الاقتراض إلى حد كبير ويعرف بانه عقد يتفق بموجبه طرفان هما المؤجر والمستاجر بان يقوم الاول بتقديم اصل معين للطرف الثاني للانتفاع به لمدة معينة على ان يقوم الطرف الثاني بتقديم مبالغ مالية محددة بتواريخ معينة للطرف الاول، ولتمويل التاجيري عدة اشكال نذكر منها:
- البيع ثم الاستئجار: في هذا النوع تقوم منشأة تمتلك اراضي او مباني او معدات من نوع معين ببيعها إلى منشأة مالية وتقوم في نفس الوقت باستئجار الاصل المباع لمدة محدودة وبشروط خاصة.
- التاجير الـ : او ما يعرف باستئجار الخدمة ويتضمن بشكل عام المعدات خدمات صيانتها وتقوم المنشأة المؤجرة بصيانة وخدمة المعدات المستأجرة وتضم تكاليف هذه الصيانة إلى اقساط الإيجار او تحصيلها من المنشأة المستأجرة باتفاق منفصل عن عقد الإيجار كم ان هذه العقود تعطي الحق في إلغاء العقد او إرجاع الاصل إلى المؤجر قبل نهاية مدة العقود الاساسية.
- التاجير التمويلي: يسمى ايضا الاستئجار المالي يتميز بانه لا يتضمن خدمات صيانة ولا يمكن إلغاؤه ولا بد فيه من سداد قيمة الاصل بالكامل.

### 3 مصادر التمويل طويلة الاجل:

- لا تستطيع المؤسسة الاعتماد على مصادر التمويل قصيرة ومتوسطة الاجل فقط فتلجأ إلى مصادر التمويل طويلة الاجل والتي تتمثل في:
- الاسهم العادية:

تمثل الاسهم العادية اموال الملكية في المشروع حيث يتكون رأسمال الشركة المساهمة من عدد من الحصص المتساوية تسمى الاسهم وتمثل الاسهم العادية المصدر الرئيس للتمويل الدائم للمشروع خاصة في حالة الشركات التي تكون في اول مراحل التشغيل ويرجع ذلك إلى ان إصدار الاسهم لا يترتب عليه التزام المشروع بدفع عائد ثابت لحملة الاسهم بحيث يتمتع حاملها بمجموعة من المزايا اهمها: حق الرقابة على المشروع، حق

الاولوية في الاككتاب، حق الاولوية في الاشتراك في الارباح وحق نقل ملكية الاسهم غير انه يتميز بارتفاع تكلفته مقارنة بغيره من مصادر التمويل طويلة الاجل<sup>1</sup>.

- الاسهم الممتازة:

السهم الممتاز هو الاخر يعتبر سند ملكية ويشبه السهم العادي في انه لا يستحق ارباحا إلا إذا تقرر توزيعها وتسمى كذلك لان حملتها يمتازون عن حملة الاسهم العادية في ان لهم حق الاولوية في الارباح في حالة توزيعها كما ان لهم اولوية الحصول على قيمة الاصول في حالة التصفية والملاحظ انه بالرغم من كل هذه المزايا إلا ان هذا المصدر من التمويل ينطوي على تكلفة مرتفعة صحيح انها اقل من تكلفة الاسهم العادية ولكنها اكبر من تكلفة القروض باختلاف انواعها<sup>2</sup>.

- الارباح محتجزة:

هي تلك الارباح التي حققتها المنشأة ولم توزع إلى حملة الاسهم العاديين وبالتالي تعتبر من المصادر الداخلية للتمويل وتستخدم لتمويل الاحتياجات المالية طويلة الاجل للمنشأة<sup>3</sup>.

- السندات:

وهي عبارة عن نوع من القروض طويلة الاجل التي تنقسم إلى عدة اجزاء متساوية القيمة يسمى كل منها سند وتلتزم المنشأة بسداد الفائدة واصل القرض في تواريخ معينة لحملة السندات وتحصل المنشأة على هذا النوع من القروض بموجب عقد معين ما بين اصحاب السندات وبينها وذلك بضمان طرف ثالث عادة ما يكون احد البنوك الذي يراقب عملية الاتفاق المبرم ويحصل صاحب السند على مبلغ سنوي ثابت لا يتاثر بنتائج المؤسسة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، اساسيات الإدارة وبيئة الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص 483.

<sup>2</sup> محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ص 308.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 309.

<sup>4</sup> زياد سليم رمضان، اساسيات في الإدارة المالية، دار صفاء للنشر، الاردن، 1996 ص 134.

- القروض طويلة الاجل:

يوجه هذا النوع من القروض لتمويل الاستثمارات الثقيلة حيث تتجاوز مدة اهتلاكها سبع سنوات كما يستدعي منح هذا النوع وجود ضمانات غالبا ما تكون في شكل رهن للعقارات او المعدات الممولة من طرف القرض الممنوح<sup>1</sup>.

- مصادر التمويل حسب المصدر:

يمكن تصنيف مصادر التمويل على اساس مصادر داخلية (ذاتية) عن طريق المدخرات المتأتية من الارباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية او مصادر خارجية وتكون باستخدام المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كان محليا او اجنبيا لمواجهة احتياجات التمويل وبجد:

**1 مصادر تمويل داخلي:**

وهو التمويل الذي يستخدم لتراكم المدخرات المتأتية من الارباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية او هو مجموع القيم التي افرزها المؤسسة والتي تبقى تحت تصرفها بصفة دائمة او لمدة طويلة نوعا مل ويمكن التمييز بين نوعين من التمويل الداخلي او الدائقي تمويل داخلي عن طريق الارباح المحتجزة والتمويل الدائقي الوقائي والذي نعني به ان سعر التكلفة للمنتجات المباعة من طرف المؤسسة يتكون من التكاليف التي لن تظهر في المستقبل كمصاريف الصيانة بالرغم من انها في سعر البيع احصل ويمكن حصرها في كل من الإهلاكات والمؤونات<sup>2</sup>.

**2 مصادر التمويل الخارجي:**

يلجأ المشروع إلى التمويل الخارجي وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتوفرة لديه وتتمثل في المدخرات المتاحة في الاسواق المالية محلية كانت او اجنبية بواسطة التزامات مالية كانت قروض او سندات او اسهم لمواجهة احتياجاتها التمويلية ولهذا التمويل مصدرين<sup>3</sup>:

- تمويل خاص: يأتي من الودائع البنكية الذي يكون في شكل قروض وتسهيلات بنكية.
- تمويل عام: مصدره موارد الدولة ومؤسساتها ويكون في شكل قروض مصرفية وسندات خزينة.

<sup>1</sup> مدحت صادق، ادوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2001، ص 224.

<sup>2</sup> محمد إبراهيم عبد الرحمان، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص 22.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 22.

المطلب الثالث: مخاطر التمويل وطرق تفاديها

اولا: مخاطر التمويل:

يمكن ان نقسم مخاطر التمويل إلى<sup>1</sup>:

**1 المخاطر المادية:** وهي تلك المخاطر التي قد تلتف بعض السلع المادية التي هي نتاج العمل الذي مولناه. فنحن في هذه الحالة لا نستطيع ان نسد المبالغ التي اقترضناها(مولنا انفسنا بها) مما يلحق بنا خسائر. اي تكاليف إضافية.

**2 المخاطر الفنية:** وهي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقة ان مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خطته.

**3 المخاطر الاقتصادية:** وهي تلك المخاطر الناجمة عن اسباب اقتصادية بحتة. وتنقسم في هذا السياق إلى

:

- خطر انخفاض الطلب على المنتج الذي مولناه. مما يعني عدم الحصول على مردود مالي نسد من خلاله اقسام التمويل وباقي الالتزامات الاخرى.

- مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له. وبالتالي قد لا يمكن إنتاجه.

- طرق تفادي مخاطر التمويل:

نستطيع ان نتفادى ونقل قدر الإمكان من اثار مخاطر التمويل من خلال ثلاث طرق هي<sup>2</sup>:

**1 الإجراءات المناسبة التي تحوي نفقات خا :** يمكن القول تقريبا ان كل نوع من الخطر يمكن ان

ينخفض إلى حد ما عن طريق زيادة المنفق على إجراءات الاحتياط ضده.

**2 تحويل الخطر إلى تكاليف منتظمة ومجميعة مع الاخطار المتشابهة التامين :** بمعنى استبدال النتائج الناجمة

عن المخاطر إلى تكاليف سنوية تدفع لشركات التامين، تتعهد الاخيرة بان تعوض عن الخسائر الناجمة عن اي

سبب طبيعي وذلك في مقابل سداد سنوي محدد يسمى القسط.

**3 مقابلة الاخطار الاخرى التي تعمل في الاتجاه العكسي:** اي خطر الخسارة التي تصاحب فرص الربح.

فليس نادرا ان يجد الخسارة لشخص ما فائدة وريح بالنسبة لشخص اخر. فإذا تعاقد خباز على توريد

الخبز إلى منشأة بسعر محدد، فإنه سوف يحقق خسارة إذا ارتفع سعر الدقيق، والعكس صحيح. والان إذا

<sup>1</sup> طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2002، ص ص 22 23.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 24 25.



استطاع الائتان ان يعملوا مساومة والتي بمقتضاها يتعاقد الخباز على شراء الدقيق من الطحان بسعر محدد فإن كلاهما سوف يحقق إما ارباحا عارضة او خسارة عارضة.

### المبحث الثالث: تقنيات تمويل المشاريع الاستثمارية

تعتمد البنوك التجارية على جملة من الإجراءات والاعتبارات التي يجب ان تراعى عند القيام بعملية منح الائتمان، لما يكتنف هذه العملية من مخاطر كبيرة قد تهدد مركزه المالي.

#### المطلب الاول: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح الائتمان

عندما يفحص المختصون في البنك طلبات القروض يدخل في اعتبارهم عناصر متعددة لها علاقة مباشرة بالطلبات قيد البحث وعلى اساس ان هذه الاعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ اساسية للإقراض يصدر بعد اخذها في الحسبان قرار الموافقة او الرفض للطلبات المقدمة. ويمكن تناول اهم تلك الاعتبارات على النحو التالي<sup>1</sup>:

#### 1 سلامة القروض:

ينشا اي قرض مصرفي نتيجة تقديم الاموال او قيدها في حساب المقترض نظير وعد كتابي بالسداد طبقا لشروط يتفق عليها عند عقد القرض، ولا يمنح القرض إلا عندما يثق من سلامته ومقدرة العميل على السداد طبقا للشروط المتفق عليها، فالحرص مهما بلغت درجته لن يمنع من وجود عنصر المخاطرة في كل قرض حيث قد تنشأ بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على الوفاء، وبذلك يتحمل البنك بعض الخسائر، وهذا لا يمنع البنك من ان يحتاط في منحه القرض، وان يمتنع عن المخاطرة التي لا مبرر لها، حيث ان خسائره في الإقراض معناها قلة في ارباحه وخصوصا وان السعر الاقصى للفائدة يحدده القانون.

#### 2 سيولة القروض:

ويعني بها سرعة دوران القروض، ويترتب على قصر اجال استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه ومن تم سرعة دورانه، فسيولة القروض تنشأ من ثلاث حالات:

- القروض القصيرة الاجل ذات السيولة.
- القروض مقابل اوراق بحارية.
- القروض المضمونة باوراق مالية.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 408 110 .



**3 التنوع:**

حيث يتم تنوع القروض عندما يوزع البنك قروضه على أكبر عدد ممكن من العملاء كما يتضمن التنوع عدم الاقتصار على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل، بل توزيع القروض على الصناعات المختلفة والأنشطة التجارية المتباينة، ويترتب على هذا التنوع قلة احتمال الخسارة نتيجة كساد زراعة أو بحارة أو صناعة معينة ويقصد بالتنوع أيضا تركيز الاقتراض على مناطق معينة إذ يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي واسع إن أمكن، إذ يجد أن البنوك ذات الفروع المتعددة يسهل عليها القيام بهذا التنوع الجغرافي.

**4 طبيعة الودائع:**

تتعدد أنواع الودائع، والبنك مسؤول عن بعث الثقة في نفوس مودعي كل هذه الأنواع ومسؤولية البنك هذه اتجاه مودعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال ويحدد طبيعة الودائع الموجودة لدى البنك مسؤوليته المحتملة في أي وقت اتجاه مودعيه وبالتالي تؤثر على حكم البنك في اختيار أنواع القروض.

**5 القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي:**

كثيرا ما توضع قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض، قد تشمل هذه القروض الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد وتحدد على أساس نسبة مئوية من رأس مال البنك واحتياطه، وقد يعطي البنك المركزي سلطة تحديد بعض أنواع القروض مثل تلك الممنوحة لتمويل شراء المستهلكين للسلع الاستهلاكية وكل هذه الحدود الموضوعية تحد من نشاط البنوك في الإقراض.

**6 سياسة مجلس الإدارة:**

يحدد مجلس إدارة البنك التجاري السياسة العامة للإقراض ويوضح أنواع القروض التي يمنحها البنك واجالها والضمان الممكن قبوله والقيمة التسليفية للضمان وسلطة المديرين في منح القروض التي تزيد قيمتها عن

**7 الدورات التجارية:**

تشير الدورة التجارية إلى انتقال النشاط الاقتصادي من فترة انتعاش إلى فترة إلى فترة كساد، وبالتالي تغير البنوك سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية ففي فترة الانتعاش (الرخاء) يوسع في منح الائتمان لوجود الحاجة إليها من جهة المقترضين، ولتفاؤل الجميع في ارتقاء أكبر وأرباح أكثر لظنهم أن ما

يجري حولهم هو الوضع الطبيعي، وعدم وجود ادبي شك لديهم بان هناك حدا لهذا التوسع، فتنافس البنوك في هذا المجال على منح الائتمان رغم ان الحذر واجب حيث ان كثيرا من الاعمال غير المدعمة غالبا ما ينتهي بها الحال إلى الإفلاس ومعنى ذلك عدم تمكن المقترضين من سداد ديونهم كاملة.

### 8 مصادر الوفاء بالقروض:

- يهتم المقترض دائما بمعرفة مصادر الاموال التي تمكن المقترض من الوفاء بالدين في ميعاد الاستحقاق وتتلخص مصادر الوفاء بالقروض من قبل المقترض في:
- تحويل الاصول إلى نقد من خلال بيع اوراق مالية او ارض يمتلكها لسداد قيمة القروض او بيع إنتاج قام بإنتاجه او محصيل اوراق قبض وديون له عند الغير.
  - الدخل وزيادة راس المال ويتم من خلال ادخار جزء من الدخل او الارباح او من إصدار اسهم جديدة وبيعها للمساهمين.
  - الاقتراض، وينشا من حاجة بعض المشروعات الناجحة المحققة للارباح إلى الاقتراض.

### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة من العوامل المرتبطة والمتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في اي بنك وهي<sup>1</sup>:

#### اولا العوامل الخاصة بالعميل:

##### 1 الشخصية:

تشكل شخصية المقترض الركيزة الاساسية الاولى في اي قرار ائتماني وهي الركيزة الاكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك وشخصية المقترض هي مجموعة من الصفات والسلوكيات الواجب توافرها في المقترض منها على سبيل المثال: السمعة، الصدق، الامانة والزاهة إذا توفرت في الشخص يجعله مسؤولا عن تسيير التزاماته في تواريخ الاستحقاق وخفض من مخاطر الائتمان.

##### 2 المقدرة:

وتعني دراسة قدرة العميل على مباشرة اعماله وإدارتها بطريقة سلمية، بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الاصول المقدمة له، وبالتالي سداد الديون في مواعيدها.

<sup>1</sup> السيد محمد احمد السبري، محمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الاولى، الإسكندرية، 2010، ص ص 100 101.

### 3 راس المال:

يعتبر راس مال العميل احد اهم اسس القرار الائتماني، وعنصرا اساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في السداد.

### 4 الضمان:

يقصد بالضمان مجموعة الاصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الاصل المرهون، فهذا الاصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد، وقد يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان، كما يمكن ان يكون الضمان مملوكا لشخص اخر وافق ان يكون ضمانا للعميل. وعموما فإن هناك العديد من الاراء تتفق على ان الضمان لا يمثل الاسبقية الاولى في اتخاذ القرار الائتماني، اي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقترض انها كافية.

### 5 الظروف الاقتصادية المحيطة:

تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية، فقد تتوافر الصفات الاربعة السابقة في طالب القرض، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الاجل.

### - العوامل الخاصة بالبنك:

للبنك مجموعة متنوعة من العوامل الخاصة به وتشمل هذه العوامل ما يلي<sup>1</sup>:

### 1 درجة السيولة:

وهي تتمثل في حجم الاموال النقدية المتوفرة في خزائن البنك وفي البنوك المتعاملة وايضا في خزائن البنك المركزي، وكذلك في حوالات الخزينة والتي بإمكانها ان تتحول إلى سيولة بسرعة وبدون خسائر تذكر

<sup>1</sup> صادق الشمري، إدارة العمليات المصرفية (مداخل وتطبيقات)، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص ص

كما انها تحقق للبنك عائد قليل مع العرض ان هناك بعض المتطلبات التي تؤثر على عملية السيولة لدى البنك وهي:

- نسبة الاحتياطي القانوني، وهي تمثل حجم المبالغ التي يقوم البنك بإيداعها لدى البنك المركزي من حجم الودائع المودعة ليه.
- نسبة السيولة القانونية، إن البنوك المركزية ألزمت المصارف التجارية بان تحتفظ بسيولة في ارصدها تتحدد نسبة معينة حتى لا تواجه بحالة من حالات العجز او التوقف عن الدفع.

## 2 الاستراتيجيات المتبعة في البنك:

تؤثر الاستراتيجيات التي ينوي البنك إتباعها في قرار منح القروض او التسهيل فإما ان تكون إستراتيجية إقراض هجومية، او إستراتيجية متحفظة، او ان تكون معتدلة.

## 3 اهداف العام للبنك:

إن البنوك ومن خلال انشطتها تبغي تحقيق ثلاثة اهداف اساسية هي تعظيم القيمة السوقية لاصحاب الثروة (المالكين) وتوسيع الحصة السوقية للبنك، وايضا لتحقيق استقرار يخدم اهداف التنمية الاقتصادية للبلد مما يؤدي إلى إعادة اعمار البنية التحتية لمؤسساتها المختلفة لذلك لابد من إن تقوم البنوك بتعبئة إمكانياتها لتحقيق اهدافها المنشودة.

## 4 الحصة السوقية للبنك:

كلما كان المصرف رائدا في السوق المصرفي ويجوز على جانب كبير من المعاملات التي تعكس نشاطاته كلما كانت قابليته على الإقراض اكبر وإمكانياته عالية على الاختراق والتغلغل في الاسواق، وبإمكان المصارف ان تنمي او توسع حصتها السوقية إذا قامت بتلبية رغبات وحاجات المنطقة التي تعمل فيها وذلك عن طريق التنويع في تقديم القروض ( زراعية - - - - - تأمين... الخ).

## 5 الإمكانيات المتاحة للبنك:

إن البنوك كلما كانت تمتلك نوعيات خاصة وكفاءات بشرية مؤهلة ونزيهة كلما كان البنك اقدر على منح قروض جديدة وجيدة ولديه المقدرة على تحمل مخاطر اكبر وبالاخص إذا كانت لديه احتياطات كبيرة تم تكوينها خلال الفترات السابقة.

- العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني:
- ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي<sup>1</sup>:
- الغرض من التسهيل او القرض.
- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض، اي المدة التي يرغب العميل بالحصول على القرض خلالها ومتى سيقوم بالسداد وهل تناسب فعلا مع إمكانيات العميل.
- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
- طريقة السداد المتبعة، اي هل سيتم سداد القرض دفعة واحدة في نهاية المدة ام سيتم سداده على اقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلية.
- نوع القرض المطلوب وهل يتناسب ويتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك ام يتعارض معها.
- لمغ القرض، حيث كلما كان المبلغ كبير كانت المخاطرة التي تصاحبه اكبر فإمكانية سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك.
- ويمكن ان نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية، حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي إمكانية التوسع في الائتمان او تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث اي تعارض بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل البنكي.
- والجدول ادناه يمثل اهم العوامل المؤثرة في القرار البنكي:

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب بجا، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 85.

جدول رقم 01:العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

عوامل مرتبطة بنوعية التسهيل الائتماني المقدم.	عوامل مرتبطة بالبنك.	القواعد العامة في منح الائتمان The five C'S
الغرض من الائتمان.	اهداف البنك.	شخصية العميل(السمعة
مدة الائتمان.	الإمكانات المادية و البشرية للبنك.	و الاخلاق) caractère
اسلوب سداد القرض.	معدل تركيز البنك في السوق	الطاقة المالية والإدارية للعميل
مصدر السداد.	المصرفية.	Capacité
مدى ملائمة هذا الائتمان للسياسة الائتمانية.	اعتبارات السيولة.	القدرة التمويلية الذاتية للعميل، اي
الموازنة بين العائد وتكلفة الائتمان.	إستراتيجية البنك ( تقليدية	راس المال capital
المخاطر.	- الرشادة الائتمانية).	الضمانات المقدمة من العميل
	السياسة الائتمانية والمصرفية للبنك	collatéral
	(في إطار السياسة الائتمانية العامة).	الظروف الاقتصادية المحيطة
		conditions

المصدر: محمد كمال خليل الحمراوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2000 ص 18.

### المطلب الثالث: تقنيات منح القروض الاستثمارية

تمر عملية منح القروض بمجموعة من المراحل هي:

#### المرحلة الاولى: تكوين الملف المرحلة الإدارية:

في هذه المرحلة يتم جمع المعلومات اللازمة والخاصة بالمقترض والقرض ذاته بغية تكوين ملف القرض ودراسته ومنحه وعليه فخلال هذه المرحلة يتم تكوين ملف طلب القرض الذي يستعمل الوثائق التالية:



اولاً مكونات ملف القرض:

الملف النموذجي للقرض عادة يشمل الوثائق التالية<sup>1</sup>:

- 1 القرض: وهو ذلك الطلب المقدم من العميل سواء بشكل طلب خطي يوضح فيه نوع القرض المطلوب او في شكل نموذج مسحوب من البنك ذاته و هو الامر الغالب في بنوكنا اليوم.
  - 2 عقد القرض: و هو عقد بموجبه يتفق الطرفان على جميع شروط القرض.
  - 3 مستند الكفالة: إذا تعلق الامر بقرض مضمون بكفالة شخصيته ( اي ضمان شخص ).
  - 4 وثائق الرهن: إذا تعلق الامر بقرض مضمون بضمانات عقارية او اصول مالية او بحارية يتطلب الامر تقديم بيانات تثبت ذلك .
  - 5 وثيقة وضعية العميل خلال فترة زمنية معينة: اي تبين التطورات الدائنة و المدنية لرصيد الزبون بالبنك.
- إن هذه الوثائق تشمل ملف القرض لذلك ينبغي حفظها في ملف خاص يفتح باسم العميل طالب القرض لكي يشكل فيها بعد الاساس المعتمد عند المتابعة و دراسة طلب القرض ذاته. علما بان هذه الوثائق غالبا ما تكون موجودة في جميع انواع القروض، مع بعض الاختلافات البسيطة تبعا لطبيعة القرض و نوعه فمثلا ملف قرض استثماري ينبغي ان يشمل الوثائق التالية<sup>2</sup>:
- \* وثيقة طلب قرض استثماري مسلمة من قبل البنك، ينبغي ملؤها بعناية تامة من طرف العميل.
  - \* الدراسة التقنية و الاقتصادية للمشروع.
  - \* الميزانيات و جداول حسابات النتائج ( لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قائمة ) التقديرية لمدة ثلاثة سنوات لاحقة إذا تعلق الامر بتمويل مشروع استثماري.
  - \* السجل التجاري.
  - \* فاتورة تقديرية و مخطط لتمويل الاشغال و البناءات و التهيئات المزمع اجازها.
  - \* سندات الملكية للمباني الصناعية و الاراضي في طور البناء.
  - \* القانون الداخلي للمؤسسة ( إذا تعلق الامر بشركة ).
  - \* بحويل الجمعية العامة القائم باعمالها بالتعاقد على القروض و تقديم ضمانات باسمها.

<sup>1</sup> عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 62.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 62.

” نشرة رسمية تبين إنشاء الشركة و تطورهاها.

- الدراسة القانونية والإدارية للملف:

في هذه المرحلة يقدم الملف إلى خلية الدراسات والتسيير الإداري للقرض حيث تتم الدراسة على مستوى الوكالة واتخاذ القرار المناسب<sup>1</sup>. وتتم معالجة ملفات القروض البنكية حسب النظام البنكي وفقا للقوانين وشروط منح القروض في حدود اجال لا تتجاوز مدة شهرين اي التاكد من صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها وسريان نشاطها<sup>2</sup>. مثل صحة السجل التجاري ونشاط المؤسسة وغيرها بالإضافة إلى مدى قانونية الاشخاص المخول لهم بالإدارة والتعاقد باسم المؤسسة او المتعامل مع البنك والتاكد من صحة البيانات المالية والمحاسب المقدمة للبنك... الخ<sup>3</sup>.

- التحري الائتماني:

تتضمن هذه الخطوة سلسلة من الإجراءات التي ترتبط بالتحقق من المعلومات عن طالبي الائتمان والكيفية التي كانوا يتعاملون فيها مع التزامهم المالية السابقة، ويتضمن التحري العديد من الأنشطة لجمع المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار الائتماني السليم. ويقوم مدير الائتمان عادة، بالتحقق من الدخل والصحة المالية لطالب الائتمان، والتحدي الذي قد يواجه مدير الائتمان هو جمع اكبر كمية من المعلومات باقل ما يمكن من وقت وكلفة، وهذا يتطلب منه الاتصال بالوكالات المتخصصة بإصدار التقارير التجارية. وقد تتضمن مرحلة التحري ايضا، الاستعلام المباشر، وهي تلك العملية للاتصال بكل من ارباب العمل، ماضي الائتمان والاشخاص الاخرين من يمكنهم التحقق من الحقائق وتقديم المعلومات عن جدارة وقدرة طالب الائتمان على الدفع<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بعبوش حسين، لماخله بعنوان تسيير مخاطر القروض المؤتمر الدولي السابع بعنوان إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة 17 14 افريل 2007، ص 17 .

<sup>2</sup> الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، رسالة الوكالة، العدد 08، لجنة التحرير، ص 10.

<sup>3</sup> عبد الحق بوعتروس ، مرجع سبق ذكره، ص 64 .

<sup>4</sup> عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان (منظور سموي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2010، ص 103.

المرحلة الثانية: مرحلة الدراسة المالية والاقتصادية والبيئية والتقنية للمشروع:

اولاً الدراسة المالية للمشروع:

يطلق على هذا الشق من الدراسة والفحص اسم تحليل الائتمان وهنا نشير إلى تشابه عمل اقسام الائتمان في كافة البنوك مع وجود بعض الاختلافات التي تدور حول تأكيد البعض منها على مهام معينة دون اخرى، وتتضمن عمليات التحليل المالي بجميع البيانات اللازمة لإجراء عملية تقييم طلب الائتمان محل الاهتمام من خلال<sup>1</sup>:

- تجهيز وتحليل البيانات المجمعة.
- بجميع وتخزين البيانات لاستخدامها مستقبلاً.
- تقدير توصيات تتصل بطلب الائتمان.

وفي ضوء ذلك يتم اتخاذ القرار النهائي بمنح القرض من عدمه بمعرفة المسؤول عن الائتمان ايا كان مستواه الإداري او بمعرفة لجنة منح الائتمان او كلاهما، هذا ويحتل تحليل القوائم المالية اهمية بالغة في مجال الحكم على مدى توافر القواعد العامة في منح الائتمان لدى العميل.

- الدراسة الاقتصادية للمشروع:

إن الدراسة الاقتصادية لملف القرض ( المشروع ) تشمل او تركز على دراسة العوامل التالية<sup>2</sup>:

**1 العامل البشري:** فالدراسة تركز على اهم عنصر في الائتمان الا وهو الثقة في العميل المقترض وهذه الثقة تعتمد اساسا على مدى نزاهة والتزام العميل بتعهداته وعقوده ابجاه متعامله في مجال نشاطه مع مرور الزمن إن تعدد وتكرار المعاملات بين البنك وعمليه يمكنه من تقدير هذا الجانب المعنوي من عقد القرض.

**2 العامل الاقتصادي:** وهو يتمثل في دراسة احوال الاقتصاد الذي يعمل فيه العميل من حيث طبيعة القطاع او نشاطه سواء على المستوى الوطني او الدولي بهدف التنبؤ. مستقبل الاحوال الاقتصادية فيما يتعلق القطاع المعني بالقرض.

<sup>1</sup> محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص 206 .

<sup>2</sup> عبد الحق بوعتروس ، مرجع سبق ذكره، ص ص 67 68.

**3 العامل النقدي:** دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة، معدل الخصم وإعادة الخصم سياسة تاطير القروض...إلخ، من السياسات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك المانح للائتمان.

**4 العامل الاجتماعي:** وهو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من النزاعات العمالية والاجتماعية عموما التي من شأنها أن تهدد عرقلة النشاط المزعم لتمويله وكذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة التي يمكن أن ببعض نواحي النشاط نتيجة سياسة معينة يمكن أن تعود سلبا على العميل.

**5 دراسة المنتج:** وهو يتعلق بدراسة طبيعة المنتج هل هو كميالي، تنافسي، ضروري أم هو من النوع الذي يمكن إحلاله ومن هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتج من حيث التكلفة، الجودة والكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي.

فدراسة هذه العوامل وحدها لا يكفي بل ينبغي دراسة السوق التي تنتمي إليه هذه السلعة وكذا تنمي إليها جميع العوامل الأخرى.

- **دراسة السوق:** وهي دراسة تهدف أساسا إلى الوقوف على نتائج أعمال العميل مستقبلا انطلاقا من التنبؤ بواقع أعماله وتحديد وزن المؤسسة في السوق ونصيبها القطاع ككل على المستوى الداخلي أو الخارجي ومدى استيعابها لكل من السوقين فضلا عن مدى توفرها على الإمكانيات المادية والبشرية القادرة على التوغل في السوق بقوة ومدى مواكبتها للتكنولوجيا المعاصرة في مجال التسويق بشكل عام بهدف التيقن من قدرة العميل على زيادة ربحيته مستقبلا من خلال الحفاظ أو العمل على زيادة وكسب أسواق جديدة لمنتجاته.

- **الدراسة البيئية والتقنية لطلب القرض:**

#### 1 الدراسة البيئية:

تقتصر دراسة هذا الجانب على الوحدات المقترضة والتي تنتمي لفروع مختلفة، من النشاط الاقتصادي ذات الصلة الوثيقة بالبيئة وسواء أدى نشاط هذه الوحدات إلى التأثير الإيجابي على البيئة أو التأثير السلبي عليها وحتى نتعرف على أثر ممارسة مشروع ما لنشاطه على البيئة يتعين تلمس العلاقة بينهما في اتجاهين<sup>1</sup>:

- **حصول المشروع ( المقترض ) على المدخلات الرئيسية من الطبيعة وعن طريق سوق خدمات عناصر الإنتاج.**

<sup>1</sup> محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 226 227.

- نخلص المشروع من بعض المنتجات الجانبية العملية التصنيع.

## 2 الدراسة الفنية:

يمكن ان تكون هناك دراسة فنية او تقنية للمشروع المراد تمويله خاصة إذا تعلق الامر بقرض متوسط او طويل الاجل اي قرض استثماري فهنا البنك قد يلجأ إلى دراسة الارضية المراد إقامة المشروع عليها بالاستعانة بالمهنة المختصين في التهيئة العمرانية وكذا المختصين في جميع النواحي الفنية للمشروع فضلا عن دراسة الة العمل ذاتها وطبيعة التجهيزات المستخدمة و كيفية استخدامها في التنظيم و التسويق بشكل عام<sup>1</sup>.

المرحلة الثالثة: مرحلة اتخاذ القرار والمتابعة:

### 1 اتخاذ القرار:

في هذه المرحلة يتم تكوين القناعة إما بالموافقة على منح الائتمان او الاعتذار عنه، ويعتمد فرار الائتمان على النتائج التي توصلت إليها إدارة الائتمان من خلال الخطوات المختلفة المتعلقة بنتائج التحليل الائتماني والمالي، إضافة إلى تقييم المخاطر المختلفة المرتبطة بالمعاملة الائتمانية، فتتكون لدى إدارة الائتمان الصورة الكاملة في تحديد نقاط القوة او الضعف او الفرص او التهديدات المتوافرة لدى العميل<sup>2</sup>.

### 2 مرحلة سداد الائتمان ومتابعته:

من اهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان هو تحصيل الائتمان وفقا لجداول السداد المتفق عليها في عقد الائتمان، ولضمان متابعة عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض<sup>3</sup>.

كما ان مرحلة المتابعة هي من اهم مراحل القرار الائتماني، ذلك ان مهمة مسؤول الائتمان لا تنتهي بمجرد تقرير التسهيل الائتماني المطلوب، بل إن مهمته تظل مستمرة في مراقبة ومتابعة هذه التسهيلات للوقوف على كل ما يطرأ عليها لاتخاذ الاحتياطات اللازمة إذا ما اكتشف ان هناك خطرا ما قد يكون من شأنه عدم حصول البنك على اموال مودعيه التي قام بتسليفها لعميل معين من عملائه<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحق بوغروس ، مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>2</sup> محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2013، ص 136.

<sup>3</sup> حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص 207.

<sup>4</sup> صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 76.



## الخلاصة:

تلعب البنوك دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ اهدافها، وتساهم بشكل جوهري في تصعيد وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهي من اكثر الحلقات المالية سعة واهمية للربط بين جانبي الفائض والعجز، وذلك من خلال القروض التي تمنحها والتي تعتبر اداة تمويلية فعالة للعمليات الانتاجية والاستثمارية، والتي تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

اذ تعتبر دراسة مصادر التمويل المختلفة ذات اهمية بالغة في اتخاذ قرار تكوين هيكل راسمال المشروع، وذلك بما له من علاقة مباشرة بالقروض لان الحاجة الى طلب القروض هي نتيجة العجز في التمويل.

وسلطنا الضوء كذلك على اهم الاجراءات التي تضعها البنوك تحت تصرف المؤسسات والافراد لتغطية عجزهم المالي وتمويل مشروعاتهم، وتتيح البنوك امامهم وسائل عديدة من الائتمان والتمويل بما يتلائم مع احتياجاتهم المالية ودرجة سيولة اصولهم وامكانياتهم المستقبلية، لذلك حرص البنك في تعامله مع عملائه على الدقة في الاجراءات التي يتخذها عند دراسة طلب القرض.



الفصل الثالث:

تمويل المصارف الإسلامية

للقطاع الزراعي في

المواقع العملي

تمهيد:

من خلال ما تم التطرق له في الفصول السابقة توصلنا إلى أن المصارف الإسلامية تلعب دورا مهما في تمويل القطاع الزراعي، و في سياق ذلك سنحاول في هذا الفصل إبراز التطبيق العملي لهذا الدور، أي معرفة ما إذا كانت المصارف الإسلامية تقوم بتمويل القطاع الزراعي وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية المستمدة عن بعض المصارف الإسلامية العربية التي اتخذناها كنموذج تطبيقي لدراستنا، حيث قمنا بالتعرف على هذه المصارف وأهدافها، النسب المحققة من التمويل للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، مع الإشارة إلى المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية عامة، وعليه قمنا بتقسيم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: التعريف بالبنوك محل الدراسة.

المبحث الثاني: تمويل المصارف الإسلامية محل الدراسة للقطاع الزراعي.

المبحث الثالث: المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية.

### المبحث الأول: التعريف بالبنوك محل الدراسة

في هذا المبحث قمنا بالتعريف ببعض المصارف الإسلامية الموجودة في الدول العربية، ونخص بالذكر بنك الراجحي السعودي وبنك فيصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي الأردني وبنك سوريا الدولي الإسلامي وبيت التمويل الكويتي.

### المطلب الأول: نبذة عن بنك الراجحي السعودي الإسلامي

سنحاول في هذا المطلب إعطاء نبذة عن بنك الراجحي السعودي وذلك من خلال تعريفه، نشأته، أهم فروع، السياسات الشرعية وأخيرا تطبيق القواعد والتعليمات.

### الفرع الأول: تعريف مصرف الراجحي السعودي

مصرف الراجحي هو إحدى الشركات المصرفية الكبرى المساهمة إذ يبلغ رأسمالها 16.250.000.000 ريال سعودي ويحكم المصرف في تعاملاته المصرفية والاستثمارية أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، قام بتأسيسها الإخوة صالح وعبد الله وسليمان ومحمد بن عبد العزيز الراجحي.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: نشأة وتطور مصرف الراجحي السعودي

يعتبر مصرف الراجحي أحد كبار المصارف الإسلامية في العالم، بدأ نشاطه عام 1957، ويتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 50 عاما في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية و تم افتتاح أول فرع للمصرف للرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979 في حي الشمسي، وقد شهد العام 1978 دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم شركة الراجحي للصرافة والتجارة، وفي العام 1407 هـ الموافق 1987م تحولت إلى شركة مساهمة بموجب المرسوم الملكي رقم 59، وفي تاريخ 1407/11/03 هـ أعلنت شركة الراجحي المصرفية للإستثمار كشركة مساهمة سعودية بموجب القرار الوزاري رقم 1393، وفي تاريخ 1409/04/05 هـ أصبح مصرف الراجحي إحدى الشركات المصرفية والاستثمارية الكبرى، المساهمة برأس مال سعودي 100% بدأت به 750 مليون ريال سعودي، ومن ثم تضاعف رأس المال إلى 1500 مليون ريال سعودي، ومن ثم تمت منحة وتجزئة السهم ليصل إلى 2.250 مليون ريال سعودي، ثم المضاعفة الثانية إلى 4.500 مليون ريال سعودي، و تمت منحة وتجزئة السهم ليصل إلى 6.750 مليون ريال سعودي، ثم المضاعفة

<sup>1</sup> عن الموقع: ar.wikipedia.org.wiki s، تاريخ الاطلاع 2016/04/27.

الثالثة ليصبح رأس المال 13.500 مليون ريال سعودي، وفي عام 2008 تمت زيادة رأس المال ليصبح 15 مليون ريال سعودي وفي عام 2013 زيادة رأس المال ليصبح 16.250 مليون ريال سعودي<sup>1</sup>.

وأفاد الرئيس التنفيذي بأن المصرف حقق إجمالي دخل العمليات خلال الربع الأول لعام 2015م بلغ 3.422 مليون ريال، وارتفع صافي أرباح التمويل والاستثمارات إلى 2.463 مليون ريال مقابل 2.426 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق، بنسبة ارتفاع بلغت 1.5% وبارتفاع قدره 37 مليون ريال، وبالمقارنة مع الربع السابق فقد انخفض صافي إيرادات التمويل والاستثمارات بنسبة 2.2% بانخفاض بلغ 56 مليون ريال. وأفاد الرئيس التنفيذي إلى أن المصرف واصل نموه وذلك من خلال سياسته الاستثمارية والمصرفية الناجحة، حيث بلغ إجمالي حقوق المساهمين 42 مليار ريال في مقابل 40 مليار للفترة المماثلة من العام السابق بنسبة ارتفاع بلغت 5%، كما ارتفع إجمالي الموجودات إلى 320 مليار ريال في مقابل 288 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق، بنسبة زيادة قدرها 11%، في حين بلغت الأصول التمويلية للمصرف 205 مليار ريال بنسبة زيادة بلغت 6%، كما بلغت أرصدة العملاء 266 مليار ريال في مقابل 239 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق، بنسبة زيادة بلغت 11%، هذا وقد حقق المصرف معدل عائد على الموجودات بلغ 1.96 وعائدا على حقوق المساهمين بلغ 14.66% وبلغ ربح السهم الواحد 0.93 ريال<sup>2</sup>.

ويتوقع أن ترتفع أرباح مصرف الراجحي إلى 2017 مليون ريال + 33% بنهاية الربع الأول 2016.

### الفرع الثالث: أهم فروع مصرف الراجحي خارج السوق السعودية

تتمثل فروع مصرف الراجحي فيما يلي:<sup>3</sup>

**أولا. ماليزيا:** بعد النمو الهائل محليا توسع مصرف الراجحي ودخل السوق الماليزية عام 2006 م، وتعد ماليزيا الخطوة الأولى في توجه المصرف نحو الدخول إلى السوق المصري في جنوب شرق آسيا، ولدى مصرف الراجحي حاليا 19 فرع في ماليزيا مع خطط لزيادة عدد هذه الفروع في المستقبل.

**ثانيا. الكويت:** حصل مصرف الراجحي على الموافقة لافتتاح أول فرع له في الكويت في عام 2010 ليكون أول مصرف سعودي في الكويت.

<sup>1</sup> عن الموقع: [www.alrajhibank.com.sa/pages](http://www.alrajhibank.com.sa/pages)، تاريخ الاطلاع 2016/04/28.

<sup>2</sup> عن الموقع: [www.fxnewstoday.ae>stacks>news](http://www.fxnewstoday.ae>stacks>news)، تاريخ الاطلاع 2016/04/28.

<sup>3</sup> عن الموقع: [www.acgaam.com>marketid>companyia](http://www.acgaam.com>marketid>companyia)، تاريخ الاطلاع 2016/04/28.

ثالثا. الأردن: بدأ مصرف الراجحي عمله في الأردن في عام 2011 حيث يمتلك الآن 6 فروع أربعة منها في العاصمة الأردنية عمان ومدينتي أربد والزرقاء.

**الفرع الرابع. السياسات الشرعية:** تلتزم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار منذ إنشائها بتطبيق أحكام الشرع ومراعاة مقاصد التشريع في جميع معاملاتها ولتحقيق ذلك أنشأت هيئة شرعية يعتمد تكوينها من قبل الجمعية العمومية، وهي مستقلة عن جميع إدارات الشركة وتخضع جميع تعاملات الشركة لموافقتها ومراقبتها، هذا الالتزام يعتبر أهم معيار الجودة التي تحرص عليه الشركة في منتجاتها وخدماتها المقدمة لعملائها، يلتزم جميع القيادات والعاملين بالشركة بهذه السياسة وفق ما ورد في نظام الشركة<sup>1</sup>.

### الفرع الخامس. تطبيق القواعد والتعليمات:

تتمثل هذه القواعد والتعليمات فيما يلي:<sup>2</sup>

- ✓ قرارات الهيئة الشرعية ملزمة بجميع أجهزة الشركة وإدارتها.
- ✓ تطبيق قرارات الهيئة الشرعية مسؤولية الإدارات التنفيذية على مختلف مستوياتها.
- ✓ لا يقدم أي منتج أو خدمة إلا بعد إقراره من الهيئة الشرعية.
- ✓ لا يجوز الإقدام على إجراء مخالفة لأي قرار من قرارات الهيئة الشرعية مطلقا.
- ✓ تقوم الهيئة بمراقبة أعمال الشركة من الناحية الشرعية ومتابعة تنفيذ قراراتها، ويأشر ذلك جهاز إدارة الرقابة الشرعية المرتبطة بالهيئة.
- ✓ تعمل الهيئة على تطوير الصيغ والعقود بما يتفق مع قواعد الشريعة ويحقق مقاصدها.
- ✓ العناية باختيار العاملين في الشركة لاسيما القيادات ممن يملكون الرغبة في توجيه الشركة والاستعداد لتنفيذ سياساتها، والاهتمام بتدريب مندوبي الشركة في مجال المصرفية الإسلامية.

### المطلب الثاني: نبذة عن بنك فيصل الإسلامي السوداني

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على بنك فيصل الإسلامي السوداني.

### الفرع الأول: تعريف بنك فيصل الإسلامي السوداني

مصرف إسلامي الوجهة، سوداني السمات، هو عبارة عن شركة مساهمة عامة أنشأت في عام 1977م إلى الآن، يقع مقره بالخرطوم شارع علي عبد اللطيف، هذا البنك يقوم بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية

<sup>1</sup> عن الموقع: <http://ar.wikipedia.org>، تاريخ الاطلاع 2016/04/28.

<sup>2</sup> مرجع نفسه.

والتجارية والاستثمارية والحرفية، والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية، وذلك على هذي الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: نشأة وتطور بنك فيصل الإسلامي السوداني

بدأت فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان وبرزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966 إلى أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ وفي فبراير 1976م، أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كبير من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري، على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 04/04/1977م، الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية، وفي مايو 1977 م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين و السعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس، و اكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصادق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني، وفي 18 أغسطس 1977 م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م، هذا وقد باشر البنك أعماله فعليا اعتبارا من مايو 1978م.

وقد حددت قانون إنشاء البنك على أن يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية، التجارة، وأعمال الاستثمار، كما يجوز له لتحقيق أغراضه، إنشاء شركة تأمين تعاوني أي شركات أخرى<sup>2</sup>، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه.

وأفاد الرئيس التنفيذي بارتفاع رأس مال البنك المدفوع في العام 2014م إلى 435 مليون جنيه مقابل 350 مليون في العام 2013م، وبلغ ما في الدخل قبل الزكاة والضرائب 285.761.623.71 جنيه في العام 2014م مقابل 269.333.4600 جنيه في العام 2013، وسنوضح من خلال الجدول التالي تطورات البنك من 2009 إلى 2015.

<sup>1</sup> عن الموقع: <http://sites.google.com>site>banks>، تاريخ الاطلاع 2016/05/01.

<sup>2</sup> مرجع نفسه.



الجدول رقم (1): يوضح البيانات الأساسية للبنك من 2009-2015.

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
29	31	31	31	32	34	35	عدد الفروع
72	80	91	112	118	136	143	عدد الصرافات الآلية
805	886	907	942	1.063	1.238	1.288	عدد العاملين
%45.5	%55.1	%73	%67	%46.1	%38.7	%39.5	نسبة توزيع الأرباح للمساهمين
%10	%10	%10	%11.5	%12.0	%12.0	%12.0	نسبة التوزيع لأصحاب الودائع
%57	%40.1	%25	%46.2	%25.7	%24.0	%43.0	معدل نمو الموجدات
%60.6	%40	%24	%48.6	%22.3	%28.0	%46.0	معدل نمو الودائع
%57	%48.6	%40	%28	%37	%28.0	%21.0	معدل نمو الدخل
%3	%3.1	%4	%4	%3.2	%3.0	%3.0	معدل العائد على الموجدات
%64.4	%75.1	%73	%66.7	%64	%52.4	%44.0	معدل العائد على رأس المال
%41	%42.8	%39.1	%33	%38	%35.0	%35.0	معدل العائد على حقوق الملكية
%22.6	%22.8	%24.7	%21.9	%23.7	%32.0	%32.0	معدل التكلفة التشغيلية

المصدر: عن الموقع: [www.cbos.gov.sd](http://www.cbos.gov.sd)>node، تاريخ الزيارة 2016/04/30.

### الفرع الثالث: أهداف البنك وأغراضه:

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:<sup>1</sup>

- ✓ القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع، والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية، في أي إقليم أو منطقة بجمهورية السودان أو خارجها.
- ✓ قبول الودائع بمختلف أنواعها.
- ✓ سحب واستخراج وقبول وتطهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء كانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج.
- ✓ غطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقرها البنك.

<sup>1</sup> عن الموقع: [www.fibsuda.com](http://www.fibsuda.com)، تاريخ الاطلاع 2016/05/01.

- ✓ لا تجارة بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.
- ✓ القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد وأشخاص اعتباريين.
- ✓ تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يخص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية.
- ✓ إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها.
- ✓ امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى له، على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.

### المطلب الثالث: نبذة عن البنك الإسلامي الأردني

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم ونشأة وتطور وأهداف البنك الإسلامي الأردني.

#### الفرع الأول: تعريف البنك الإسلامي الأردني:

هو عبارة عن شركة مساهمة عامة محدودة تأسس سنة 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم 13، وقد بدأ نشاطه برأسمال مقداره أربعة ملايين دينار.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: نشأة وتطور البنك الإسلامي الأردني:

يعتبر البنك الإسلامي الأردني أول بنك إسلامي يؤسس في الأردن، وذلك سنة 1978 على يد الدكتور سامي حسن حمود رحمه الله والبنك يمارس أعماله طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم 13 لسنة 1978، وتم إلغاء القانون المذكور بالفصل الخاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000م، وأصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ 2000/08/02م.

باشرة الفرع الأول للبنك عمله في 1979/09/22م برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليون دينار من رأس ماله المصرح، ويبلغ رأس مال البنك 150 مليون دينار أردني.

كما قام البنك بتغيير شعاره وإطلاق هويته المؤسسية الجديدة في إطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية في رفع هذا الشعار، وذلك في الأول من شهر تموز لعام 2010م ويقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعها البالغة 91 فرعاً.

<sup>1</sup> عن الموقع: [www.jordanislamicbank.com](http://www.jordanislamicbank.com)، تاريخ الاطلاع 2016/04/29.

ويذكر أن العام 2015 شهد قفزة نوعية في عمل البنك، حيث شهد نموا في موجداته خلال العام بما يقارب 89 مليون دولار، وتبلغ ما يقارب 651 مليون دولار وفي ودائع العملاء بما يقارب 82 مليون دولار لتصل إلى ما يزيد على 520 مليون دولار، وحقق نمو في التمويلات المباشرة بما يقارب 64 مليون دولار ليصل حجم صافي التمويل إلى ما يزيد على 311 مليون دولار لهذا العام أرباحا بعد الضرائب قرابة إلى 5.2 مليون دولار لهذا العام.

كما عمل البنك على تحقيق أهدافه التي رسمها من خلال خطة العمل الإستراتيجية الطموحة على مدار خمس سنوات 2012-2016<sup>1</sup>، والتي تهدف إلى مضاعفة حجم البنك حيث حقق البنك نمو وصل إلى أكثر من 100% منذ انطلاق الخطة، وارتفعت الأرباح التصفوية للبنك الإسلامي الأردني خلال العام 2015 بعد الضريبة لتصل إلى حوالي 25 مليون دينار، مقابل حوالي 22.7 مليون دينار للنصف الأول من العام 2014 وبنسبة نمو بلغت حوالي 10.2%.

### الفرع الثالث: أهداف البنك الإسلامي في قانون البنوك

تتمثل أهدافه فيما يلي:<sup>2</sup>

- ✓ تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة أخذا أو عطاء في جميع الصور والأحوال.
- ✓ تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي القائم على غير أساس الفائدة.
- ✓ تقديم الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة الشرعية.

<sup>1</sup> عن الموقع: [www.alquds.com>articles](http://www.alquds.com>articles)، تاريخ الاطلاع 2016/05/01.

<sup>2</sup> عن الموقع: [www.yellowpages.com.jo>business](http://www.yellowpages.com.jo>business)، تاريخ الاطلاع 2016/05/01.

### المطلب الرابع: نبذة عن بنك سوريا الدولي الإسلامي

سنتناول في هذا المطلب نبذة عن بنك سوريا الدولي الإسلامي وذلك من خلال تعريفه، نشأته، وأهدافه.

#### الفرع الأول: تعريف بنك سوريا الدولي الإسلامي

تأسس بنك سوريا على شكل شركة مساهمة سورية برأسمال قدره خمسة مليارات ليرة سورية، بموجب قرار الترخيص الصادر عن رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية رقم 67 بتاريخ 07/09/2006، ليكون أول مصرف سوري يمارس أعماله المصرفية وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الذي فتح الباب أمام إنشاء وتأسيس بنوك إسلامية في سورية<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: نشأة بنك سوريا الدولي الإسلامي

لقد جاءت ولادة فكرة تأسيس البنك لدى نخبة من المستثمرين القطريين، يتصدرهم بنك قطر الدولي الإسلامي ومجموعة من الشركات والمؤسسات الإسلامية والأفراد، نتيجة إدراكهم وقناعتهم بجدوى الاستثمار في سوريا باعتبارها بيئة استثمارية محفزة، ومكان إستراتيجي آمن للاستثمار العربي.

وقد تشكلت في حينه لجنة مؤسسين من دولة قطر برئاسة الشيخ الدكتور خالد بن ثاني آل ثاني رئيس مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي، وعضوية الدكتور يوسف أحمد النعمة عضو مجلس إدارة بنك قطر الدولي الإسلامي، والسيد عبد الباسط الشبيبي الرئيس التنفيذي لبنك قطر الدولي الإسلامي، الذين بذلوا جهوداً متميزة ومتواصلة مع المصرف السوري المركزي ومختلف الجهات الرسمية ذات العلاقة بالعمل المصرفي والمالي والاستثماري، وقد باركت هذه الجهات هذا التوجه الإستراتيجي القطري نحو سورية لإخراج فكرة تأسيس البنك إلى حيز الوجود، حيث قامت لجنة المؤسسين بعقد لقاءات وإجراء اتصالات تسويقية، وتنظيم ورش عمل مختلفة لدراسة السوق، ومراجعة دراسة الجدوى الاقتصادية التي أكدت جدوى تأسيس هذه المؤسسة المصرفية الإسلامية على الأرض العربية السورية.

ووفقاً لأحكام قانون إحداث المصارف الخاصة، والمشاركة رقم 28 لعام 2001،<sup>2</sup> تقدم مؤسسو البنك القطريين بطلبات للترخيص وتم الحصول على الترخيص في أيلول عام 2006 ليشكل حدثاً تاريخياً هاماً في تاريخ إنشاء المصارف الإسلامية في سورية وبداية لانطلاقة خيرة لبنك سوريا الدولي الإسلامي.

<sup>1</sup> عن الموقع: <www.chamcapital.sy>compid>Default، تاريخ الاطلاع: 2015/05/06.

<sup>2</sup> عن الموقع: <https://ar.wikipedia.org>wik، تاريخ الاطلاع 2016/05/06.

### الفرع الثالث: أهداف البنك وغاياته:

تتمثل أهدافه فيما يلي:<sup>1</sup>

- ✓ توفير وتقديم الخدمات المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها.
- ✓ المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في سوريا من خلال قيام البنك بالمساهمة في عملية التمويل والاستثمار اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الائتمانية المختلفة بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية وفي معدلات العائد على حقوق الملكية.
- ✓ الحصول على حصة سوقية مناسبة من خلال انتهاج إستراتيجية ابتكار وتطوير خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية جديدة غير مسبوقة.

### المطلب الخامس: نبذة عن بيت التمويل الكويتي

سنتناول في هذا المطلب نبذة عن بيت التمويل الكويتي وذلك خلال تعريفه، نشأته وتطوره وأهدافه.

#### الفرع الأول: تعريف بيت المال الكويتي:

يعتبر بيت التمويل الكويتي "بيتك" مؤسسة مصرفية إسلامية رائدة تتبع وتطبق المنهج الإسلامي في كافة تعاملاتها، تأسس برأسمال قدره 10 ملايين دينار كويتي سنة 1977 بمساهمة حكومة دولة الكويت بمقدار 49% من رأس المال و 51% مساهمة عامة.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: نشأة وتطور بيت التمويل الكويتي:

تأسس بيتك سنة 1977 برأس مال قدره 10 ملايين دينار كويتي، شهد بيتك منذ الثمانينات نشاطات متعددة في التوسع الدولي فأنشأ بنوك مستقلة له في تركيا والبحرين وماليزيا بالإضافة إلى مساهمته في بنوك إسلامية أخرى، كما ساهمت أنشطته الاستثمارية بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول شرق آسيا والشرق الوسط، في أن تكون دعامة مهمة لتحقيق الأرباح المتنامية في بيت التمويل الكويتي ووصلت فروع بيت التمويل الكويتي إلى 450 فرعاً خلال سنة 2015<sup>3</sup>، وحقق بيتك نمو كبير في أرباحه خلال العام 2015 إذ بلغ صافي الأرباح 145.8 مليون دينار كويتي مقابل 126.5 مليون دينار وفي عام 2014 وزيادة صافي إيرادات التمويل

<sup>1</sup> عن الموقع: [www.siib.sy](http://www.siib.sy)، تاريخ الاطلاع 2016/05/06.

<sup>2</sup> عن الموقع: <https://ae.wikipedia.org/wiki>، تاريخ الاطلاع 2016/05/10.

<sup>3</sup> عن الموقع: [www.kfh.com.ArchiveNewsDetails](http://www.kfh.com.ArchiveNewsDetails)، تاريخ الاطلاع 2016/05/10.

التي بلغت حوالي 393 مليون دينار مقابل حوالي 363 مليون دينار عام 2014 بنسبة زيادة تتعدى 8% وبلغ إجمالي الأصول 16.5 مليار دينار في عام 2015.

الفرع الثالث: أهداف بيت التمويل الكويتي:

تتمثل أهدافه فيما يلي:<sup>1</sup>

- ✓ قبول الودائع بمختلف أنواعها.
- ✓ القيام بتمويل الأنشطة المختلفة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات.
- ✓ ممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية وفي معدلات العائد.

المبحث الثاني: تمويل المصارف الإسلامية محل الدراسة للقطاع الزراعي

نتطرق في هذا المبحث إلى واقع تمويل القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، من طرف بعض المصارف الإسلامية ونخص بالذكر البنك الراجحي السعودي وبنك فيصل السوداني الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني والبنك السوري الدولي الإسلامي وبيت التمويل الكويتي، وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية لهذه البنوك خلال السنوات 2012، 2013، 2014، 2015.

المطلب الأول: واقع تمويل بنك الراجحي السعودي للقطاع الزراعي:

سنحاول في هذا المطلب تبيان واقع تمويل بنك الراجحي السعودي للقطاع الزراعي ومقارنته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

نعرض في الجدول التالي نسبة استثمارات بنك الراجحي السعودي في كل قطاع إلى إجمالي الاستثمارات.

<sup>1</sup> عن الموقع: <www.kfh.com>about، تاريخ الاطلاع 2016/05/10.



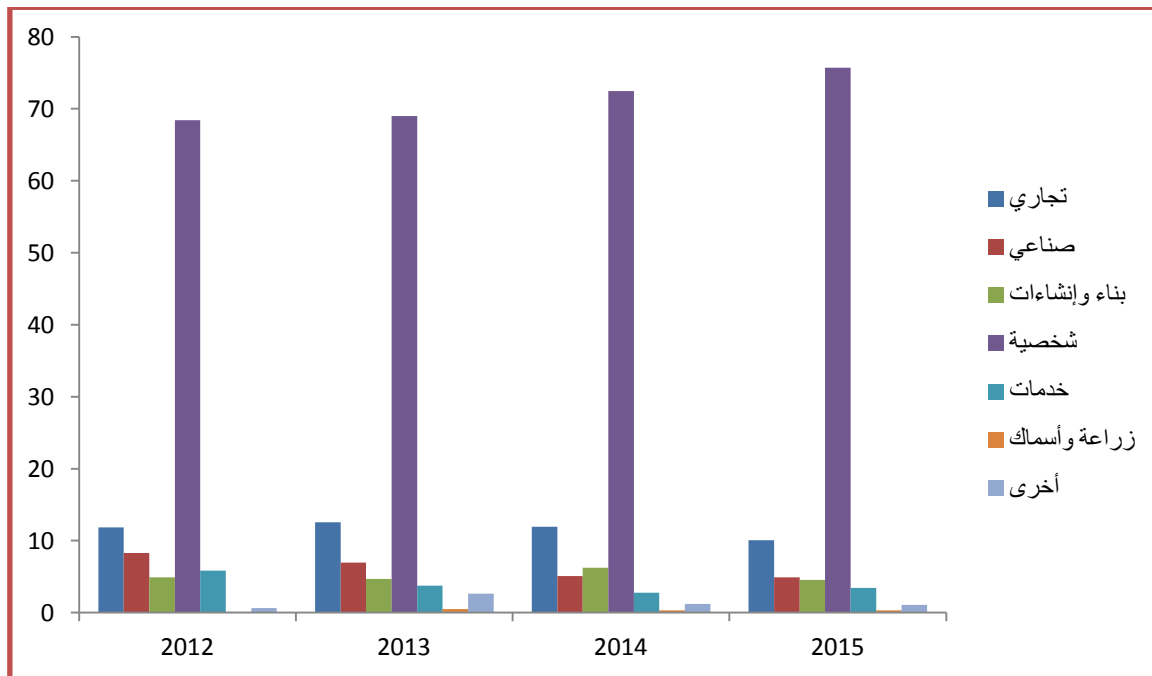
الجدول رقم 02: يوضح حصص ونسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل مصرف الراجحي السعودي:

المتوسط	بآلاف الريالات السعودية								الوحدة البند
	2015		2014		2013		2012		
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
%11.59	%10.04	21526755	%11.94	24998888	%12.55	23754766	%11.83	20496545	تجاري
%6.30	%4.92	10564357	%5.06	10586187	%6.94	13144537	%8.29	14358238	صناعي
%5.09	%4.53	9701319	%6.23	13037604	%4.69	8879511	%4.92	8919750	بناء وإنشاءات
%71.39	%75.71	1622548731	%72.46	151697489	%68.98	130603881	%68.42	118534018	شخصية
%3.94	%3.42	7335929	%2.78	5821766	%3.73	7067381	%5.83	10093913	خدمات
%0.30	%0.30	637036	%0.33	688026	%0.49	926240	%0.09	172733	زراعة وأسمك
%1.38	%1.07	2298022	%1.20	2526329	%2.62	4966480	%0.62	1068692	أخرى
%100	%100	214318291	%100	209356289	%100	1893427961	%100	173243889	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك عن الموقع:

<www.alrajhi bank.com.sa>pagess.fina تاريخ الزيارة 2016/01/04.

الشكل رقم 03: يوضح التمثيل البياني لنسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل البنك الراجحي السعودي.



نلاحظ من الجدول رقم 02 والشكل رقم (03) خلال السنوات 2012، 2013، 2014، 2015 ما يلي:

القطاع الزراعي لا يحظى بالتمويل الكافي في بنك الراجحي السعودي حيث لا يتجاوز 0.30% في المتوسط، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة جدا مقارنة بالنسب المخصصة في تمويل القطاعات الأخرى. إلى أن نسبة تمويل هذا القطاع في تذبذب خلال سنوات الدراسة حيث كانت نسبة التمويل المخصصة للقطاع الزراعي تقدر بـ 0.09% في سنة 2012، و 0.49% في سنة 2013، و 0.33% في سنة 2014 و 0.30% في سنة 2015.

في المقابل احتل الشخصية النسبة الأكبر من إجمالي تمويل بنك الراجحي السعودي، حيث قدرت بـ 71.32% في المتوسط وتمويل هذا القطاع في تصاعد مستمر حيث قدر التمويل في سنة 2012 بـ 68.42% و 68.98% في سنة 2013 و 72.46% في سنة 2014 و 75.71% في سنة 2015.

وفي المقابل احتل القطاع التجاري نسبة 11.59% في المتوسط من إجمالي تمويل بنك الراجحي السعودي وتمويل هذا القطاع في تذبذب حيث قدر التمويل في سنة 2012 بـ 11.83% و 12.55% في سنة 2013 و 11.94% في سنة 2013 و 10.04% في سنة 2015.

وكذلك احتل قطاع الخدمات نسبة ضعيفة من إجمالي تمويل بنك الراجحي السعودي قدرت بـ 3.94% في المتوسط، وتمويل هذا القطاع في تذبذب حيث قدرت نسبة تمويله بـ 5.83% في سنة 2012، 3.73% في سنة 2013، 2.78% في سنة 2014 و 3.42% في سنة 2015.

**المطلب الثاني: واقع تمويل بنك فيصل السوداني الإسلامي للقطاع الزراعي:**

سنحاول في هذا المطلب تبيان واقع تمويل بنك فيصل السوداني الإسلامي للقطاع الزراعي ومقارنته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

نعرض في الجدول التالي نسبة استثمارات مصرف فيصل السوداني في كل قطاع إلى إجمالي الاستثمارات.

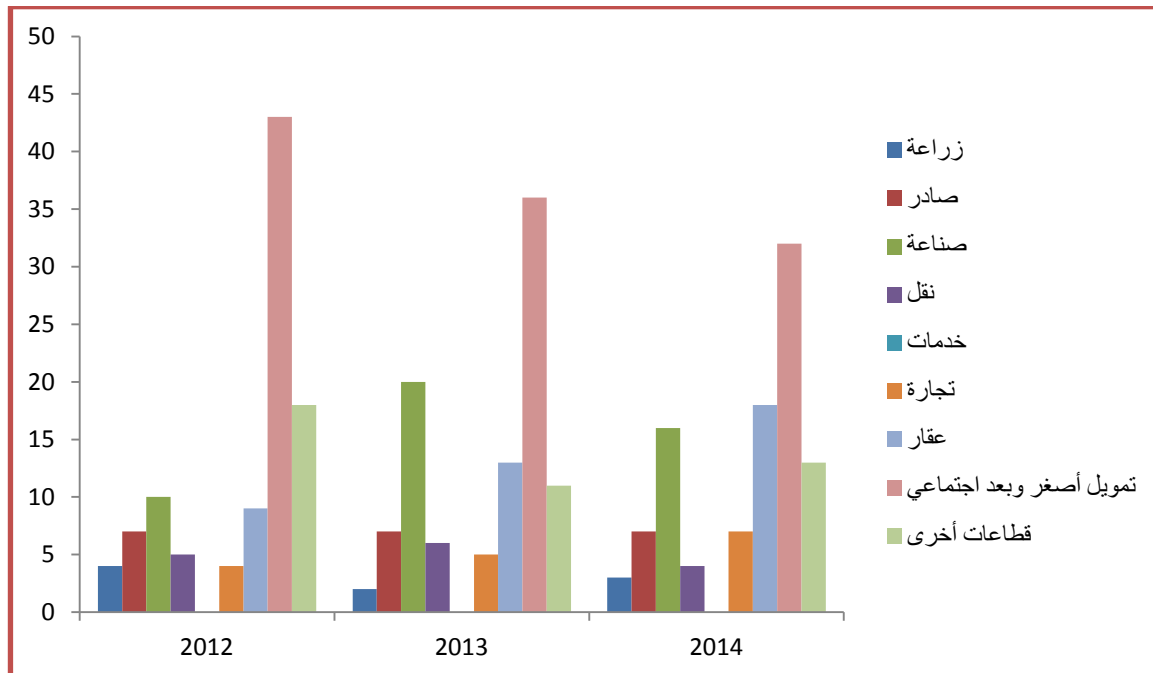
الجدول رقم 03: يوضح حصص ونسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل مصرف فيصل السوداني الإسلامي.

بالجنيه السوداني							الوحدة البند
المتوسط	2014		2013		2012		
%	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
%3	%3	164799457.95	%2	87535261.62	%4	109610760.88	زراعة
%7	%7	384532068.55	%7	306373415.67	%7	191818831.54	صادر
%15.33	%16	878930442.4	%20	874352616.2	%10	274026902.0	صناعة
%5	%4	219732610.6	%6	262605784.86	%5	137013451.1	نقل
-	-	-	-	-	-	-	خدمات
%5.33	%7	384532068.55	%5	218838154.05	%4	109610760.88	تجارة
%13.33	%18	988796747.7	%13	568979200.53	%9	246624211.98	عقار
%37	%32	1757860884.8	%36	1575634709.16	%43	1178315679.46	تمويل أصغر وبعد اجتماعي
%14	%13	714130984.45	%11	481443938.91	%18	493248423.96	قطاعات أخرى
%100	%100	5493315265	%100	4376763081	%100	2740269022	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك عن الموقع:

[www.fibsudan.com](http://www.fibsudan.com)>bg=ammrialre parts، تاريخ الزيارة 2016/05/06.

الشكل رقم (04): يوضح التمثيل البياني لنسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل بنك فيصل السوداني الإسلامي.



نلاحظ من الجدول رقم 03 والشكل رقم (04) خلال السنوات 2012، 2013، 2014 ما يلي:

القطاع الزراعي لا يحظى بالتمويل الكافي من مصرف فيصل السوداني الإسلامي حيث لا تتجاوز نسبة تمويله 3% في المتوسط، وهي تعتبر ضعيفة مقارنة بنسب التمويل المخصص للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

نلاحظ تذبذب في تمويل القطاع الزراعي خلال سنوات الدراسة حيث قدرت نسبة التمويل المخصصة للمشاريع الزراعية بـ 4% سنة 2012، ثم انخفضت إلى 2% سنة 2013 ثم أصبحت تقدر بـ 3% في 2013.

في المقابل احتل قطاع تمويل أصغر وبعد اجتماعي النسبة الأكبر من إجمالي تمويل بنك فيصل السوداني الإسلامي للقطاعات الاقتصادية.

حيث قدرت نسبته بـ 37% في المتوسط، إلى أن خلال سنوات الدراسة سجل قطاع تمويل أصغر وبعد اجتماعي انخفاض في نسبة تمويله، حيث في سنة 2012 كانت نسبة تمويله تقدر بـ 43% ثم انخفضت إلى 36% في 2013 وانخفضت 32% سنة 2014 حيث قدر الانخفاض بـ 4% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

وكذلك من خلال المعطيات نلاحظ أن قطاع الخدمات لم يحظى بالتمويل خلال سنوات الدراسة. بينما نلاحظ من خلال المعطيات أن قطاع صادر حظي بنفس نسبة التمويل خلال سنوات الدراسة وقدرت هذه النسبة بـ 7% في كل سنة.

في المقابل قدرت نسبة تمويل قطاع التجارة بـ 5.93% في المتوسط ونلاحظ أن هذه النسبة في تصاعد مستمر حيث قدرت بـ 4% سنة 2012 و 5% في سنة 2013 و 7% في سنة 2015.

#### المطلب الثالث: واقع تمويل البنك الإسلامي الأردني للقطاع الزراعي:

سنحاول في هذا المطلب تبيان واقع تمويل البنك الإسلامي الأردني للقطاع الزراعي ومقارنته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

نعرض الجدول التالي نسبة استثمارات البنك الإسلامي الأردني في كل قطاع إلى إجمالي الاستثمارات.

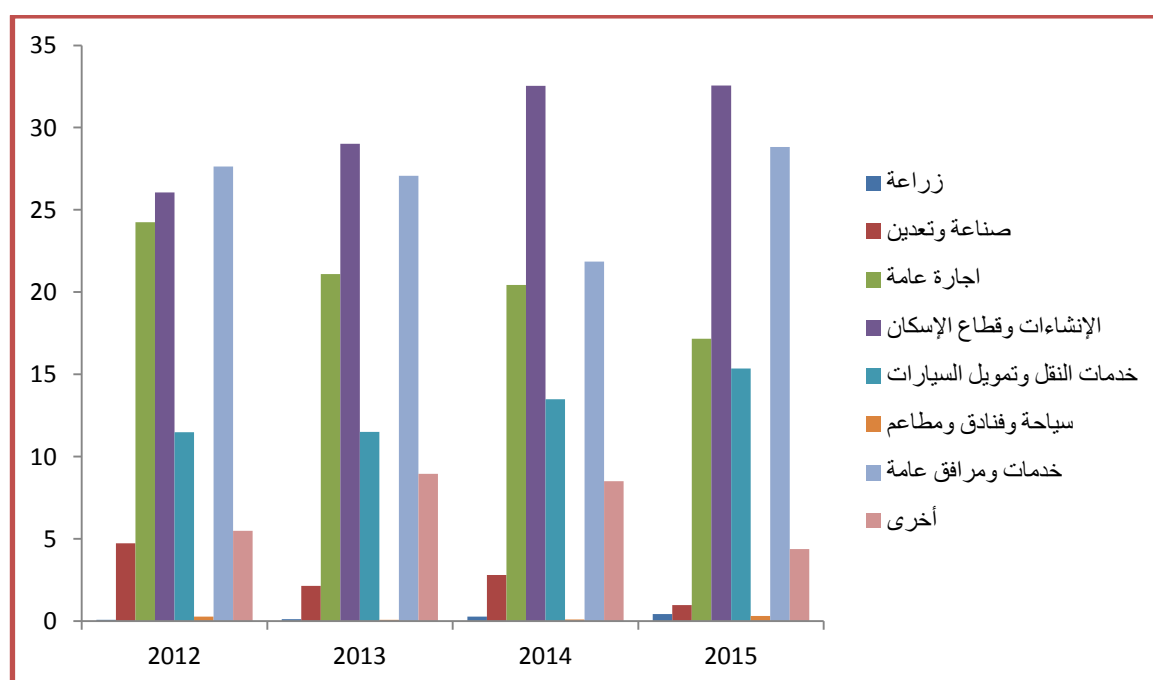
الجدول رقم 04: يوضح حصص ونسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل البنك الأردني الإسلامي.

بالدينار الأردني									الوحدة البند
المتوسط	2015		2014		2013		2012		
%	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
%0.23	%0.44	11900000	%0.28	6400000	%0.12	2700000	%0.08	1700000	الزراعة
%2.66	%0.97	25800000	%2.81	64400000	%2.14	47100000	%4.73	99000000	الصناعة والتعدين
%20.73	%17.16	458000000	%20.43	468200000	%21.09	463400000	%24.24	507300000	التجارة العامة
%30.04	%32.56	869000000	%32.54	745800000	%29.02	637800000	%26.06	545500000	الإنشاءات وقطاع الإسكان
%12.96	%15.36	410100000	%13.48	309800000	%11.50	252800000	%11.48	240200000	خدمات النقل وتمويل السيارات
%0.19	%0.31	8300000	%0.10	2400000	%0.08	1800000	%0.27	5700000	السياحة والفنادق والمطاعم
%26.35	%28.82	769200000	%21.85	500900000	%27.08	595200000	%27.63	578300000	الخدمات والمرافق العامة
%6.84	%4.38	117000000	%8.51	195100000	%8.96	196800000	%5.50	115200000	أغراض أخرى
%100	%100	2669300000	%100	2292000000	%100	2197600000	%100	2092900000	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك عن الموقع: [www.jardaniislamicbank.com](http://www.jardaniislamicbank.com)

تاريخ الزيارة 2016/05/07.

الشكل رقم (05): يوضح التمثيل البياني لنسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل البنك الإسلامي الأردني.



نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 والشكل رقم (05) خلال السنوات 2012، 2013، 2014، 2015.

القطاع الزراعي لا يحظى بالتمويل الكافي من مصرف الأردن الإسلامي حيث لا تتجاوز نسبة تمويله 0.23% في المتوسط، وهي تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بنسب التمويل المخصصة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولكن رغم ضآلتها فإنها في تصاعد مستمر خلال سنوات الدراسة حيث قدرت نسبة التمويل المخصصة للقطاع الزراعي بـ 0.08% في سنة 2012، 0.12% في سنة 2013، و 0.28% في سنة 2014، و 0.44% في سنة 2015 في المقابل احتل قطاع الإنشاءات وقطاع الإسكان النسبة الأكبر من إجمالي تمويل بنك الأردن الإسلامي للقطاعات الاقتصادية، حيث قدرت نسبته بـ 30.04% في المتوسط إلا أن خلال سنوات الدراسة سجل تمويل قطاع الإنشاءات وقطاع الإسكان تصاعد مستمر ففي سنة 2012 قدرت نسبة تمويله بـ 26.06%، 29.02% في سنة 2013، 32.54% في سنة 2014 و 32.56% في سنة 2015.

وفي المقابل احتل قطاع السياحة والفنادق والمطاعم النسبة الأصغر من إجمالي تمويل بنك الأردن الإسلامي للقطاعات الاقتصادية، حيث قدرت نسبته بـ 0.19% في المتوسط إلى أن خلال سنوات الدراسة سجل تمويل قطاع السياحة والفنادق والمطاعم تذبذب في نسب تمويله حيث قدرت نسبة تمويله سنة 2012 بـ 0.27% و 0.08% سنة 2013 و 0.10% في سنة 2014 و 0.31% في سنة 2015.

بينما قطاع الصناعة والتعدين لم يحظى بالتمويل الكافي من البنك الأردني الإسلامي حيث قدرت نسبة التمويل بـ 2.66% في المتوسط حيث قدرت نسبة التمويل في سنة 2012 بـ 4.73% و 2.14% في سنة 2013، 2.81% في سنة 2014، وأخيراً 0.97% في سنة 2015 وهذه في حالة تذبذب من سنة إلى أخرى.

في المقابل حظي قطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة تمويل قدرت بـ 26.5% في المتوسط وهذه النسبة في تذبذب من سنة إلى أخرى حيث قدرت بـ 27.63% في سنة 2012، 27.08% في سنة 2013 و 21.85% في سنة 2014 و 28.82% في سنة 2015.



## الفصل الثالث: تمويل المصارف الإسلامية للقطاع الزراعي في الواقع العملي

### المطلب الرابع: واقع تمويل بنك سوريا الدولي الإسلامي للقطاع الزراعي:

سنحاول في هذا المطلب تبيان واقع تمويل بنك سوريا الدولي الإسلامي للقطاع الزراعي ومقارنته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

نستعرض في الجدول التالي نسبة استثمارات بنك سوريا الدولي الإسلامي في كل قطاع إلى إجمالي الاستثمارات.

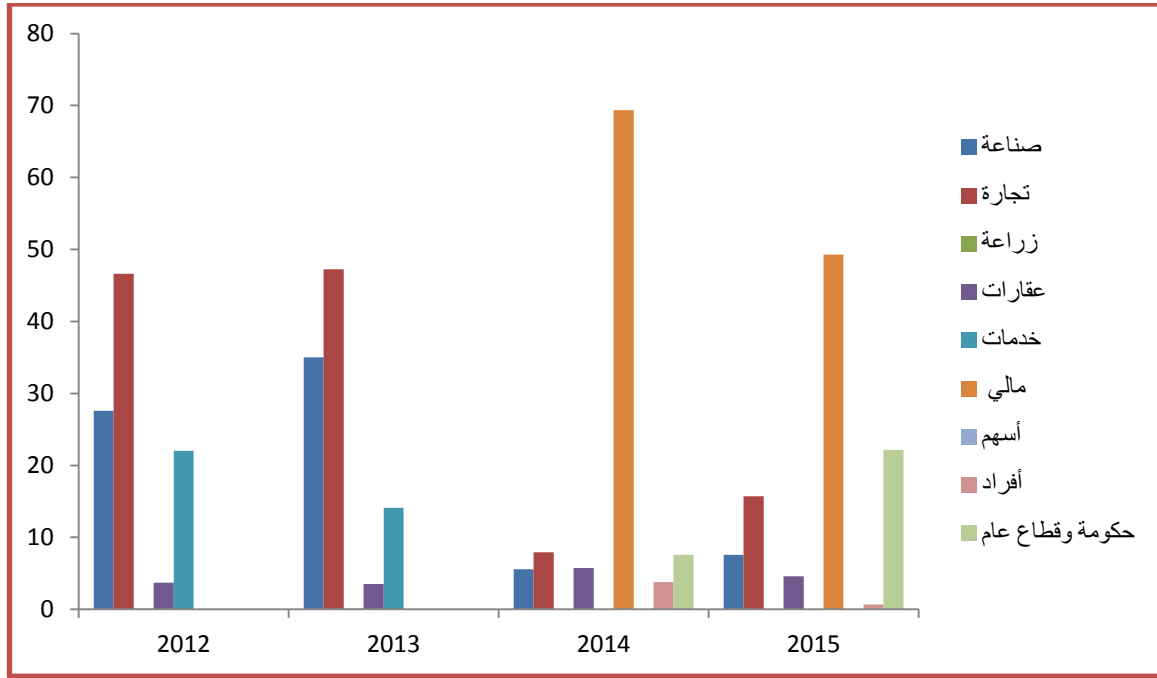
الجدول رقم 05: يوضح حصص ونسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل بنك سوريا الدولي الإسلامي.

بالليرة السورية									الوحدة
المتوسط	2015		2014		2013		2012		البند
%	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
%19.93	%7.55	6155117182	%5.56	4617674317	%35.02	8911468106	%27.58	6797188493	الصناعة
%29.38	%15.73	12819181595	%7.92	6580469233	%47.26	12025689410	%46.61	11484558055	التجارة
%0.05	%0.01	8052893	%0.01	10410595	%0.08	20915388	%0.10	23738920	الزراعة
4.39%	%4.58	3731246722	%5.76	4782924319	%3.54	901080840	%3.70	912283985	العقارات
%9.03	-	-	-	-	%14.10	3587135492	%22.01	5422694457	الخدمات
%29.66	%49.29	40159178330	%69.37	57625776453	-	-	-	-	مالي
%0.0025	%0.01	5021940	%0.004	3192210	-	-	-	-	أسهم
%1.11	%0.66	533769246	%3.97	3143994899	-	-	-	-	أفراد
%7.44	%22.11	18063948640	%7.58	6299834808	-	-	-	-	حكومة
									قطاع عام
%100	%100	81475516548	%100	8306427683	%100	25446289236	%100	24640463910	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك عن الموقع: [www.sub.sy](http://www.sub.sy)، تاريخ الزيارة

2016/05/10

الشكل رقم 06: يوضح التمثيل البياني لنسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل البنك السوري الدولي الإسلامي.



نلاحظ من الجدول رقم 05 والشكل رقم (06) خلال سنوات الدراسة 2012، 2013، 2014،

2015.

القطاع الزراعي لا يحظى بالتمويل الكافي من بنك سوريا الدولي الإسلامي حيث لا تتجاوز نسبة تمويله 0.05% في المتوسط وهي تعتبر نسبة منخفضة جدا مقارنة بنسب التمويل المخصصة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وهذه النسبة في تنازل مستمر خلال سنوات الدراسة حيث قدرت بـ 0.10% في سنة 2012 و 0.08% في سنة 2013 و 0.01% في سنة 2014 و 0.01% في سنة 2015.

في المقابل احتل القطاع المالي النسبة الأكبر من تمويلات بنك سوريا الدولي الإسلامي حيث قدر بـ 26.66%، و تم تمويل هذا القطاع بنسبة 69.37% في سنة 2014، و 49.29% في سنة 2015.

وفي المقابل كذلك كان أصغر تمويل في بنك سوريا الدولي للأسهم حيث قدر بـ 0.0025% في المتوسط، حيث كانت نسبة تمويله تقدر بـ 0.004% في سنة 2014 و 0.01% في سنة 2015.

وكذلك قطاع العقارات قدرت نسبة تمويله من بنك سوريا الدولي بـ 4.39% في المتوسط، حيث قدرت نسبة التمويل بـ 3.70% في سنة 2012 و 3.54% في سنة 2013 و 5.76% في سنة 2014 و 4.58% في سنة 2015.

المطلب الخامس: واقع تمويل بيت التمويل الكويتي للقطاع الزراعي:

سنحاول في هذا المطلب تبيان واقع تمويل بيت التمويل الكويتي للقطاع الزراعي ومقارنته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

نستعرض في الجدول التالي نسبة استثمارات بيت التمويل الكويتي في كل قطاع إلى إجمالي الاستثمارات.

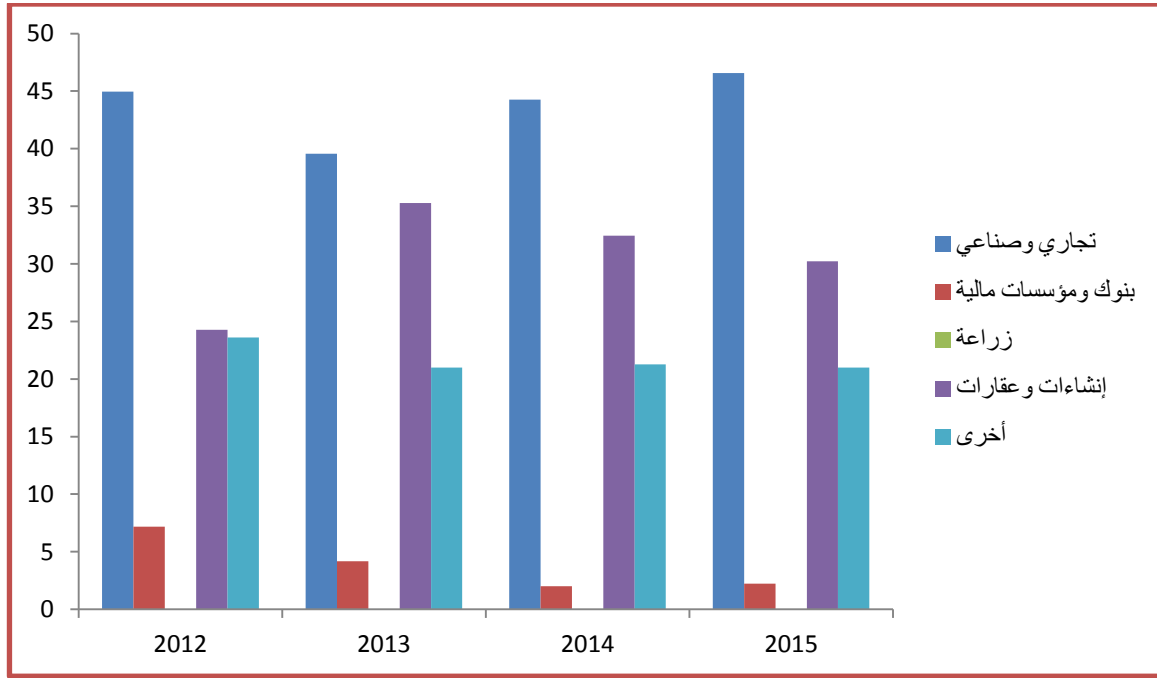
الجدول رقم 06: يوضح حصص ونسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل بيت التمويل الكويتي.

بآلاف الدينار الكويتي									الوحدة البند
المتوسط %	2015		2014		2013		2012		
		النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
43.84%	46.57%	4520521	44.27%	4265597	39.57%	3552427	44.95%	3180240	تجاري وصناعي
3.89%	2.23%	216915	2.0%	192701	4.18%	375600	7.17%	507551	بنوك ومؤسسات مالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	زراعة
30.55%	30.21%	2932547	32.45%	3126644	35.27%	3166912	24.26%	1716356	إنشاءات وعقارات
21.72%	20.99%	2037391	21.27%	2049433	20.98%	1883309	23.62%	1671693	أخرى
100%	100%	9707.374	100%	9634375	100%	8978248	100%	7075840	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك عن الموقع:

www.kfh.com>about>anual veparl، تاريخ الزيارة 2016/05/10.

الشكل رقم 07: يوضح التمثيل البياني لنسب القطاع الزراعي من أرصدة تمويل بيت التمويل الكويتي.



نلاحظ من الجدول رقم 06 والشكل رقم (07) خلال السنوات الدراسية 2012، 2013،

2014، 2015.

القطاع الزراعي لا يحظى بالتمويل في بيت التمويل الكويتي وذلك خلال السنوات 2012، 2013،

2014، 2015.

في المقابل احتل القطاع التجاري والصناعي النسبة الأكبر من إجمالي تمويل بيت التمويل الكويتي حيث

قدرت بـ 43.84% في المتوسط حيث قدرت نسبة التمويل بـ 44.95% في سنة 2012 و 39.57% في

سنة 2013 و 44.27% في سنة 2014 و 46.57% في سنة 2015.

وفي المقابل كذلك أصغر تمويل كان لقطاع بنوك ومؤسسات مالية من إجمالي تمويل بيت التمويل الكويتي

حيث قدرت بـ 3.89% في المتوسط حيث قدرت نسبة التمويل بـ 7.17% في سنة 2012 و 4.18% في

سنة 2013 و 2.0% في سنة 2014 و 2.23% في سنة 2015.

المبحث الثالث: معوقات عمل المصارف الإسلامية

تواجه المصارف الإسلامية أثناء تأديتها لنشاطاتها الاستثمارية التي لا بد وأن تقترن دائما بجملة من المخاطر، والمعوقات التي تقف في طريق إنجازها مهما كانت جدواها المتوقعة نتيجة لعدة أسباب وظروف ومتغيرات وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: معوقات متعلقة بمخاطر صيغ التمويل الإسلامي

وتتمثل هذه المعوقات أساسا في:

الفرع الأول: مخاطر صيغ المشاركات:

أولا. مخاطر التمويل بالمضاربة:

تتمثل أهم مخاطر التمويل بالمضاربة:<sup>1</sup>

✓ نسبة توزيع الأرباح: فيتم تحديد نسبة الأرباح للمضاربة حسب الجهد الذي يبذله وهذا متروك لحسابات متعددة، فأى خطأ في تقدير هذا الجهد يكون على حساب رأس المال وبالتالي يعرض رأس المال إلى المخاطر.

✓ تعرض البضاعة للتلف في ظروف استثنائية غير متوقعة، وبالتالي الخسارة تلحق بالمصرف وحده.

✓ مماثلة المضارب في تصفية العملية.

✓ في حالة وقوع الخسارة يتحملها المصرف وحده، دون المضارب وهنا قد يدفع للابتعاد عن بذل قصارى جهده للتقليل من الخسائر المتوقعة.

✓ عدم وجود قوانين ولوائح تنظم العلاقة بين المصرف وعميله الذي يتم تمويله بهذه الصيغة.

ثانيا. مخاطر التمويل بالمشاركة:

للمشاركة العديد من المخاطر أهمها:<sup>2</sup>

✓ مخاطر مرتبطة بمصادر الأموال: من الجانب الحقيقي يعلم أن معظم الموارد التي تصل إلى المصارف الإسلامية هي موارد قصيرة الأجل، ومن شأنه المخاطرة بهذه الودائع الاستثمارية في توظيفات متوسطة وطويلة الأجل تعرض هذه المصارف لخطر السيولة.

✓ مخاطر متعلقة بدرجة التنويع في الاستثمارات: حيث كلما زادت درجة التنويع كلما قلت درجة المخاطرة.

<sup>1</sup> حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص ص 24، 26.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص 62.

✓ مخاطر متعلقة بنزاهة العميل وأخلاقياته: حيث أنه في مرحلة من مراحل البيع والشراء، وبإشراف الطرفين تكون العملية غير مغطاة بأي ضمان وهذا ما يعرض أهوال المصرف المتعدي والتقصير من طرف الشريك.

✓ مخاطر تتعلق بطبيعة المنتج: سواء كان سلعة كمالية أو سلعة أساسية والسلع البديلة له، والمنافسة وغيرها من العوامل للتقليل من مخاطر السوق.

✓ الوضع المالي للمستثمر والتزاماته المالية: فكلما كانت عالية كلما كانت نسبة المخاطر أقل.

الفرع الثاني: مخاطر صيغ البيوع:

أولاً. مخاطر المرابحة للأمر بالشراء:

تنشأ من أربعة مصادر هي:<sup>1</sup>

✓ المصدر الأول: يكمن في رفض العميل التوقيع على عقد المرابحة حتى بعد أن يصدر عنه الوعد وبعد أن يقوم بدفع العربون.

✓ مخاطر تتعلق بالسلعة المستوردة فقد تكون مخالفة للمواصفات أو ناقصة أو تالفة وقد لا تصل كأن تحرق أو تغرق أو تسرق مثلاً.

✓ المصدر الثالث: في حالة تخلف العميل الأمر بالشراء عن التسديد أو تأخره في التسديد أو التباطؤ.

ثانياً. مخاطر السلم: هناك نوعان:<sup>2</sup>

✓ الأول: يكمن في أن البائع قد لا يسلم المبيع عند الموعد المحدد أو عند تسليم نوعية مختلفة.

✓ الثاني: تنشأ من السوق والتغيرات في الأسعار وخاصة انخفاض سعر السلعة في السوق.

ثالثاً. مخاطر الإستصناع: يمكن تلخيص مخاطر عقود الإستصناع في:<sup>3</sup>

✓ تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الإستصناع.

✓ تأخر الصانع في تسليم البضائع في حال كان البنك مستصنعا.

✓ تأخر العميل المستصنع عن السداد أو عدم السداد مع عدم التمكن من زيادة السعر نتيجة التأخير.

✓ تقلبات في أسعار المواد الأولية اللازمة للإستصناع.

<sup>1</sup> حمزة عبد الكريم محمد حماد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص

<sup>2</sup> محمد نوري عبد الله، تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، الأردن، 1998، ص 95.

<sup>3</sup> محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 436.



الفرع الثالث: مخاطر صيغة الإجارة

تتمثل في:<sup>1</sup>

✓ يتحمل البنك جميع الالتزامات والمخاطر التي تلحق بالموجودات المؤجرة مهما كان سببها إلا تلك الناتجة عن الإهمال أو سوء الاستخدام.

✓ يتعرض المؤجر لمخاطر الأسعار بالنسبة للموجودات التي في حيازته قبل توقيع عقد الإجارة، ما لم يكن تم الحصول على السلعة المعينة بعد توقيع عقد إيجاره ملزم بشأنها.

✓ في حالة حدوث ضرر للأصل المؤجر بشكل دائم وليس هناك تأمين عليه فإن البنك يعرض للخسارة تساوي القيمة الدفترية له.

بالإضافة إلى:

✓ مخاطر التلف وفقدان الأصل.

✓ مخاطر الأعطاب لأنها تكون مسؤولية المؤجر.

✓ مخاطر التسويق.

✓ مخاطر الإدارة.

✓ رفض المستأجر تملك المأجور.

✓ ارتفاع أثمان المعدات في السوق بعد تمام عقد التأجير.

المطلب الثاني: معوقات التمويل الزراعي الإسلامي

إن السبب الرئيسي لعزوف المصارف الإسلامية عن تمويل القطاع الزراعي، يرجع إلى ارتفاع نسبة مخاطر

تمويل هذا القطاع من وجهة نظر المصارف الإسلامية ونجملها في:<sup>2</sup>

الفرع الأول: مخاطر متعلقة بالمزارع:

وتشمل:

✓ استخدام التمويل في ما خصص له أو لبعضه.

✓ المماثلة في سداد قيمة التمويل كالتمويل بالمراجحة.

✓ التأخير في تسليم المحصول إذا تم التمويل بصيغة السلم.

<sup>1</sup> حمزة عبد الكريم محمد حماد، مرجع سبق ذكره، ص 181.

<sup>2</sup> لفي محمد السرحي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- ✓ صعوبة متابعة المزارعين في المواقع الزراعية النائية.
- ✓ محدودية الوعي المصرفي الإسلامي وبصيغ التمويل المصرفي الإسلامي، وضوابطه الشرعية، مما قد يؤثر في شرعية الأرباح حيث مخالفة تلك الضوابط.
- ✓ انصراف المزارعين عن زراعة المحاصيل الزراعية كالحبوب.
- وهذا يعد من أكبر التحديات التي تعيق الاستثمار الزراعي، حيث إن من شأن هذا العائق التقليل من الحاجة إلى طلب التمويل المصرفي في إنتاج الحبوب.

#### الفرع الثاني: مخاطر متعلقة بالمنتج الزراعي والبيئة الزراعية:

- كما ترى المصارف الإسلامية أن هناك مخاطر في المنتجات الزراعية والبيئة الزراعية المحيطة بحملها فيما يلي:
- ✓ تعرض المحاصيل الزراعية للآفات الزراعية أو تلفها كلها أو بعضها.
  - ✓ صعوبة ضبط حجم المحصول المتوقع ومواصفاته لاسيما إن كان التمويل للمزارع بصيغة السلم.
  - ✓ احتمال عدم ملائمة البيئة الزراعية كالظروف المناخية المتقلبة وشح الأمطار.
  - ✓ ظهور عقبات ترحيل المحاصيل بسبب ضعف شبكة النقل وضعف وسائل التخزين بالمواقع الزراعية.

#### الفرع الثالث: مخاطر ومعوقات مصرفية:

- هناك مخاطر ومعوقات تعاني منها المصارف الإسلامية، تحول دون إقدامها على تمويل القطاع الزراعي بصيغ التمويل الإسلامية كالسلم نوجزها فيما يلي:
- ✓ ضعف الخبرة في المصارف الإسلامية في تجميع وتخزين وتسويق المحاصيل الزراعية.
  - ✓ عدم وجود كادر فني للتعامل مع القطاع الزراعي وصعوبة توفر ذلك مقارنة بوجود الكادر على التعامل التجاري.
  - ✓ ميل المصارف الإسلامية إلى أسلوب التمويل الأقل جهدا والأقل مخاطرة والأكثر ربحا، ولذا فهي تركز على الصيغ الإسلامية السهلة كالمراجعة.
  - ✓ رؤية المصارف الإسلامية أن هناك صعوبات في متابعة المزارعين في المواقع الميدانية.
  - ✓ وجود العبء الإداري والمالي لاسترداد التزامات المزارعين لها.
  - ✓ وجود صعوبات في تنفيذ الإجراءات القانونية إذا مولت بالسلم في السوق ثم ضعف الربح أو التعرض للخسارة حين البيع للداخل أو التصدير للخارج.
  - ✓ أخيرا اتسام الأسعار للمحاصيل الزراعية بالتقلب ومن ثم تدني الأرباح.

المطلب الثالث: معوقات أخرى

على الرغم من التطور وتعدد التجارب التي شهدتها المصارف الإسلامية تعاني مما يعرف بعدم الكفاية القانونية، وتعد هذه المشكلة من أهم وأخطر المشكلات والتحديات التي تقف في طريق تطور هذه المصارف وتحقيق أهدافها المنشودة، فالقانون المنظم لعمل المصارف في معظم الدول لم يفرد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أي خصوصية تذكر على الرغم من وجودها منذ القرن الماضي، وتزايد المصارف ومؤسسات التمويل وشركات التأمين التي تقدم نقصها على أنها إسلامية رغم خضوعها للقانون المنظم للمؤسسات الربوية، مما هدد هذه التجربة ويعرضها لهزات فقدان الثقة، بالإضافة إلى غياب قانون ينظم عمل المصارف الإسلامية هناك الكثير من المشاكل والعوائق المتعددة والمتشعبة التي نلخصها فيما يلي:<sup>1</sup>

- ✓ حداثة التجربة وضعف الخبرة سواء لدى أغلب العاملين فيها أو المتعاملين معها مما قد يؤدي في الكثير من الحالات إلى عدم الالتزام بالقيم والأخلاق الإسلامية والقواعد الشرعية.
- ✓ الصعوبات والمشكلات المتصلة بخضوعها لرقابة البنك المركزي في الدولة حالها حال باقي المصارف الأخرى التي تتعامل بالفوائد الربوية، أخذًا عند منح الائتمان وعطاء عند قبول الودائع، ولهذا فمثلا عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك لسبب أن يفرض فائدة ربوية على القروض التي يمنحها، أو على عمليات خصم الأوراق التجارية كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وخضوعها لذات النسب التي يضعها البنك المركزي للمصارف التقليدية على الرغم من الاختلاف في طبيعة كل منهم.
- ✓ تركيز سياسات التمويل في المصارف الإسلامية على المراجعة والمشروعات القصيرة الأجل، كالأستثمار السلعي وعمليات البيع بالتقسيط مما أدى ذلك للانحراف في أساليب الاستثمار والتمويل، حيث أن الجامع الفقهي والمختصين يوصون المصارف الإسلامية بالتوسع بمجالات المضاربة والمشاركة والتقليل من المراجعة وإعطاء الأفضلية للمشروعات الاستثمارية طويلة الأجل.

<sup>1</sup> أنظر إلى:

- المرتضى ولد السالم، معوقات عمل المصارف الإسلامية في موريتانيا، عن الموقع: <file:///c:/users/fc Desktop/-htm>، تاريخ الإطلاع: 2016/05/15.

- أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص 425.

- غرادة عبد الواحد، دور التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 210، 214.

- مرجع نفسه، ص 220.

- ✓ يعطي غياب أو ضعف الرقابة الشرعية التفصيلية لعمل هذه المصارف والملاحظ أن أغلب هذه المصارف لا يعبر لهذا الجانب اهتماما كبيرا، مما جعلها تبدو للدارسين و الباحثين وكأنها لا توجد فوارق بينهما وبين المصارف الربوية.
- ✓ كما أنه من المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية هي عدم وجود سوق مالي إسلامي عالمي والمنافسة المصرفية الربوية الكبيرة وغياب الشفافية.
- ✓ المفاهيم الاجتماعية السائدة والتي تتضمن نظرة المجتمع إلى المصارف الإسلامية على أنهما مؤسسات اجتماعية خيرية لا تهدف للربح.
- ✓ عدم ملائمة الموارد المالية المتاحة: حيث أنه في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية فإن بعض المجالات وخاصة الزراعية منها تتطلب استثمارات طويلة الأجل، وطبيعة هيكل الموارد المالية في المصارف الإسلامية لا تحقق هذا الافتراض.
- ✓ حجم القطاع المصرفي حيث مازال يمثل سوى 5% من حجم القطاع المصرفي بالعالم وهو ما يدل على صغر موجودات المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية.
- ✓ هيئة الرقابة الشرعية التي كانت في العديد من المصارف الإسلامية مصدر للفتاوى التي أثرت على سمعة المصرف الإسلامي والطعن في مصداقيته.
- ✓ عدم ملائمة العملاء المستثمرين لطبيعة النموذج الاستثماري.

## خلاصة:

تبين أن المصارف الإسلامية العربية التي قمنا بدراستها لم تهتم بتمويل القطاع الزراعي مقارنة ببقية القطاعات، حيث خصص البنك الراجحي السعودي نسبة 0.3% لتمويل هذا القطاع، في حين خصص له بنك فيصل الإسلامي السوداني نسبة 3% وقدرت نسبة التمويل في البنك الأردني الإسلامي بـ 0.05%، أما بيت التمويل الكويتي فلم يمول هذا القطاع نهائياً، وذلك من خلال تحليلنا للتقارير السنوية لهذه المصارف. ويرجع ضعف تمويل هذه المصارف للقطاع الزراعي إلى جملة من المعوقات والمخاطر المتعلقة إما بها بحد ذاتها والصيغ المعتمدة من طرفها في التمويل وإما بعلاقتها بالقطاع الزراعي.

تعتبر المشاريع الإستثمارية من بين الأدوات الفاعلة في تعبئة وتوجيه عناصر الإنتاج اللازمة والكافية لمقتضيات الإنتقال من الركود إلى التطور والتنمية الإقتصادية، فللمشاريع الإستثمارية أهمية كبيرة بالنسبة للإقتصاد الوطني بصفة عامة وبالنسبة للوحدات الإقتصادية بصفة خاصة.

لما كانت هذه المشروعات تتمتع بالأهمية البالغة والتأثير المباشر على حجم الإستثمارات فلا بد من التقليل من نسب فشلها وما يتحكم عنه من اهدار للموارد والطاقات وهذا بإخضاعها إلى دراسات جدوى قبل تنفيذها والتي تسمح بالتحديد القبلي لإمكانية النجاح والقدرة على مواجهة المخاطر وعم اليقين من المستقبل.

إن الاهتمام بدراسات الجدوى الإقتصادية يرجع إلى كونها وسيلة تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة مما يسمح بتحقيق الكفاءة الإقتصادية في استخدام القدر المتاح من الموارد.

ولقد حاولنا في هذا البحث إبراز أهمية التقييم المالي في دراسة جدوى المشاريع الإستثمارية والكشف عن دور هذه الدراسات في اتخاذ قرار استثماري رشيد.

ومن خلال دراستنا لمختلف العناصر الواردة في هذا البحث استخلصنا النتائج التالية:

- ان دراسة الجدوى هي اداة علمية و عملية استراتيجية لها دور في عملية تقييم و معرفة مدى صلاحية المشروع الاستثماري، فهي تساعد على تجنب المستثمر لخسارة الموارد و ضياع الوقت فقد تم التوصل الى صحة الفرضية الاولى.
- تعتبر عملية إعداد تقديرات للتدفقات النقدية اهم خطوة عند تقييم المشروعات الاستثمارية، حيث ان جميع اساليب التقييم تعتمد على تلك التقديرات وبالتالي الخطأ في التقدير يؤدي إلى الخطأ في اختيار المشروع ومنه اتخاذ قرار حاسم برفض تمويل المشروع وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تقييم المشاريع الاستثمارية لا يعتمد على معيار واحد وإنما يتطلب التكامل بين مختلف معايير التقييم فهي تتميز بالتعدد والتنوع، منها ما تستخدم في ظل ظروف وحالات معينة ومنها ما يستعمل في ظل ظروف التاكيد التام ومنها في ظل ظروف المخاطرة وعدم التاكيد وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.



## التوصيات والافتراحات:

- على ضوء هذه الدراسة تم وضع مجموعة من التوصيات و الافتراحات حيث تتمثل اهمها في :
- عند دراسة وتقييم المشاريع الإستثمارية لابد من توفير كل المعلومات والبيانات الضرورية لذلك والتي تكون متغيرات نموذج التقييم، فلا يمكن إجراء اي تقييم فعال بدون ذلك.
  - على البنوك ايضا اعتماد الشفافية والنزاهة مع كل المشاريع الاستثمارية وتغليب الهدف العام والمنشود وهو دفع عجلة التنمية الإقتصادية من خلال فتح المجال للشباب المبدع .
  - العمل على تنوع طرق التمويل كاعتماد التمويل الإيجاري بكل اشكاله وهذا لكي يتم فتح المجال للمستثمرين في اختيار طريقة التمويل التي تناسب احتياجاتهم.
  - العمل على بناء منظومة قائمة على مساندة التطورات التكنولوجية لتحسين الخدمات المصرفية خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الإستثمارية.
  - انشاء مكاتب مختصة بإعداد دراسات تختص بدراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع الإستثمارية.
  - ضرورة القيام بدراسات جدوى مالية متكاملة
  - من قبل مختصين في مثل هذه الدراسات قصد ضمان المؤسسة التمويلية ضمان اموالها.
  - يجب توفير المناخ الإستثماري الملائم والرامي إلى تشجيع إقامة مشاريع استثمارية من خلال إزالة الصعوبات التي تواجه المستثمرين واستقرار القوانين والتشريعات.

## المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1 احمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 2 احمد جميل توفيق، اساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربي، لبنان، دون سنة.
- 3 احمد دودين، إدارة المشاريع، جامعة الزرقاء، عمان، الاردن، 2012 .
- 4 احمد فوزي ملوخية، اسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، مركز الإسكندرية للكتاب الإسكندرية، 2009.
- 5 احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 6 احمد رمضان نعمة الله، مخطط المشروعات الاستثمارية ودراسة الجدوى الاقتصادية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.
- 7 إسماعيل احمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002.
- 8 اسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 1999.
- 9 هوشيار معروف، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار صف للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2004.
- 10\_ زياد سليم رمضان، اساسيات في الإدارة المالية، دار صفاء للنشر، الاردن، 1996.
- 11 زغيب مليكة، بوشنكير ميلود، التسيير المالي البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية، سكيكدة، 2011.
- 12 حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2002.
- 13 حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، اختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2013 .
- 14 حسن إبراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.

- 15\_ طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2008.
- 16 طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2002.
- 17 القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، الاردن، 2009.
- 18 مدحت صادق، ادوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2001.
- 19 محمد إبراهيم عبد الرحمان، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة 2008 .
- 20 محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى القاهرة، مصر، 2014.
- 21 محمد داود عثمان، إدارة ومحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الاولى عمان الاردن، 2013.
- 22 محمد يونس كمال، امين الوصال، اقتصاديات نقود واسواق ومالية، كلية التجارة، الإسكندرية 2005.
- 23 محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف الإسكندرية، 2000.
- 24 محمد مصطفى السنهوري، منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 1996.
- 25 محمد سحنون الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر 2003.
- 26 محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الاسواق المالية الدولية دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2008.
- 27 محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2006.
- 28 محمد توفيق سعودي، الوظائف التقليدية للبنك التجاري، دار الامين طبع - توزيع، الطبعة الاولى، 2002.
- 29 محمود حسين الوادي واخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الاردن، 2009.

- 30 محمد صالح الخناوي، إبراهيم إسماعيل الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 31 منصورى الزين، الاستثمار واثره التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2013.
- 32 مصطفى رشيد، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.
- 33 سيد سالم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2011.
- 34 سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، القاهرة 2005 .
- 35 عاطف جابر عبد الرحيم، دراسات الجدوى (التاصيل العلمي والتطبيق العملي)، الدار الجامعية الإسكندرية 2003 .
- 36 عاطف وليم اندراوس، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007.
- 37 عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية واتخاذ قرارات الاستثمار، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.
- 38 عبد العزيز النجار، اساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 39 عبد القادر بابا، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2014.
- 40 عبد الغفار حنفي، الاداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 41 علي عباس، الإدارة المالية، دار إتراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2008.
- 42 شقيري نوري موسى، اسامة عزمي سلام، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2009 .
- 43 خالد الراوي التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح اخصائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، الاردن 2000.
- 44 خليل محمد خليل عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، الطبعة الاولى، القاهرة، 2008 .

## المذكرات:

- 1 الزبسة عائشة، دراسة الجدوى المالية ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع سكيكدة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 2015.
- 2 بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية دراسة الاسمنت ببني صاف رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2010.
- 3 زهية حوري، ا المشروعات في بلدان النامية باستخدام الاتار رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة (غير منشورة)، قسم العلوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
- 4 مسعي سمير، تسعير القروض المصرفية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2008.
- 5 سعيداني محمد امير، "تطوير الخدمات المصرفية كمدخل لتحقيق رضا العملاء و تحسين فداها التنافسية "دراسة حالة BADR رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم التجارية جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة 2012.
- 6 شرياق رفيق، دور البنوك التجارية في تفعيل راس المال المخاطر حالة الجزائر رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) 8 ماي 1954 2005.
- 7 غردة عبد الواحد، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004.

## الجراند واجلات:

- 1 اوسر منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسات الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات إفريقيا، المركز الجامعي خميس مليانة، العدد السابع، السادسي الثاني، 2009 .
- 2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، رسالة الوكالة، العدد 08، لجنة التحرير.
- 3 حسين محمد سرحان، نحو استخدام مؤشرات إسلامية في المشروعات الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، السادسي الثاني، جامعة الشلف، 2009.

4 تمجدين نور الدين، دراسة الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العلمية، مجلة الباحث، العدد السابع، ورقلة، 2010.

مواقع الانترنت:

1 قرض التحدي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية تاريخ الاطلاع 2016/03/10 . badr- /www . http:// bank .dz/?id=services

2 الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ( L'ONTA )، ص ص 6 7 تاريخ الاطلاع 2016/03/ 10 http://www .onta dz/IMG /docx /-5 .docx /-5 .docx

## فائمة الملاحق :

- 1 كيفية فتح الشيك
- 2 كيفية فتح حساب جاري
- 3 نموذج طلب شيك للتجار
- 4 طلب فتح حساب ادخار
- 5 طلب فتح حساب ادخار للصغار
- 6 نموذج طلب قرض.
- 7 اتفاقية القرض
- 8 تصريح البناء
- 9 رهن قانوني
- 10 محظر معاينة
- 11 التحقق من سلامة الوثائق
- 12 نموذج امر بصرف الشيك
- 13 نموذج عن قرض التحدي
- 14 تحليل مالي
- 15 الميزانية



• Les bilans prévisionnels :

Les fonds permanents nets sont supérieurs aux immobilisations nettes au cours de 07 années du projet, avec aucune difficulté de trésorerie, ainsi l'exploitation peut honorer ses engagements vis-à-vis de ses fournisseurs, et ne devrait rencontrer aucun problème de trésorerie.

Tableau N° 15 : Bilan Actifs

CTRS	1 <sup>re</sup> année	2 <sup>e</sup> année	3 <sup>e</sup> année	4e année	5e année	6e année	7e année
<b>Actif circulant</b>							
stocks							
approvisionnement	142448	284896	569792	1139584	2279168	4558336	9116672
stocks de produits finaux	0	0	0	0	0	0	0
stocks de produits végétaux		0	0	0	0	0	0
réances							
banque							
caisse							
<b>Total actif circulant</b>	<b>142 448</b>	<b>284 896</b>	<b>569 792</b>	<b>1 139 584</b>	<b>2 279 168</b>	<b>4 558 336</b>	<b>9 116 672</b>
<b>Actif immobilisé</b>							
foncier	12 000 000	12 000 000	12 000 000	12 000 000	12 000 000	12 000 000	12 000 000
construction	2 688 780	2 688 780	2 688 780	2 688 780	2 688 780	2 688 780	2 688 780
aménagements	350 000	350 000	350 000	350 000	350 000	350 000	350 000
installation							
Matériel	4 062 999	4 062 999	4 062 999	4 062 999	4 062 999	4 062 999	4 062 999
Plantation	250 000	250 000	250 000	250 000	250 000	250 000	250 000
animaux reproducteurs	1 000 000	2 000 000	2 000 000	2 000 000	2 000 000	2 000 000	2 000 000
arts sociales <b>4</b>	506 500	682 680	696 334	710 260	724 465	738 955	753 734
<b>Total actif immobilisé</b>	<b>20 858 279</b>	<b>22 034 459</b>	<b>22 048 113</b>	<b>22 062 040</b>	<b>22 076 245</b>	<b>22 090 734</b>	<b>22 105 513</b>
<b>Total actif</b>	<b>21 000 727</b>	<b>22 319 355</b>	<b>22 617 905</b>	<b>23 201 624</b>	<b>24 355 413</b>	<b>26 649 070</b>	<b>31 222 185</b>

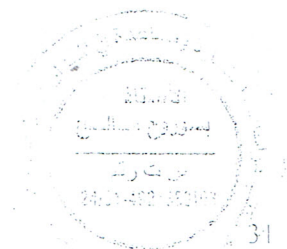


Tableau N° 16 : Bilan Passifs

PASSIFS	1 <sup>re</sup> année	2 <sup>e</sup> année	3 <sup>e</sup> année	4 <sup>e</sup> année	5 <sup>e</sup> année	6 <sup>e</sup> année	7 <sup>e</sup> année
Capitaux propres							
Capital individuel, social	10 289 915	11 845 657	12 904 248	14 238 816	16 130 364	19 153 872	24 483 219
Réserves							
Bénéfice résultant du bilan	1 253 299	2 060 272	2 344 319	2 637 556	2 943 885	3 258 122	3 588 156
Subventions d'investissements							
Endettement	11 543 214	13 905 929	15 248 566	16 876 372	19 074 249	22 411 994	28 071 375
Dettes à Long et moyen terme	7 308 611	6 264 524	5 220 437	4 176 349	3 132 262	2 088 175	1 001 908
Dettes bancaires à Court terme							
Dettes fournisseurs	2 148 902	2 148 902	2 148 902	2 148 902	2 148 902	2 148 902	2 148 902
Total du capital étranger à long terme	9 457 513	8 413 426	7 369 339	6 325 251	5 281 164	4 237 077	3 150 810
Total passif	21 000 727	22 319 355	22 617 905	23 201 624	24 355 413	26 649 070	31 222 185

## 5. Impacts socio-économiques et commercial du projet :

### 5.1. Impact social et économique:

Ce projet par ses activités nécessite la création de trois emplois permanent, chose non négligeable sur le plan social dans une région où le chômage n'est pas négligeable. D'autres parts, ce projet peut induire également des emplois indirects.

L'exploitation de la ferme va créer les effets suivants :

- Les effets directes résultant du compte d'exploitation prévisionnel du projet : 1 253 298.63 DA pour la 1<sup>iere</sup> année et une augmentation proportionnel au fur et à mesure des années suivantes.

- Les effets indirects dérivant du compte d'exploitation des entreprises en amont du projet : 4 725 121.60 DA pour la 1<sup>iere</sup> année et une augmentation proportionnel au fur et à mesure des années suivantes.

De même le projet va dégager dans l'économie une valeur ajoutée globale de : 2 617 610.00 DA repartit respectivement entre les agents économiques suivant :

- pour les salariés un montant de : 480 000,00 DA et une augmentation proportionnel au fur et à mesure des années suivantes.
- pour l'Etat sous forme de paiement d'impôts et taxes un montant équivalent à 66 731.600 DA. En plus, l'administration de sécurité sociale d'un montant de : 286 000,00 DA ; pour la 1<sup>iere</sup> année et une augmentation proportionnel au fur et à mesure des années suivantes.
- pour les banques et les assurances, un montant de 1 261 198,00 DA.
- Pour les entreprises, elles se partagent 14 232 902.27 DA.





**ANALYSE FINANCIERE**

ملحق رقم 15

		TAUX %
CAPITAUX INVESTIS:	8 120 679,44	100
EMPRUNT BANCAIRE :	7 308 611,50	0,90
APPORT PERSONNEL :	812 067,94	0,10
LA DUREE DU PROJET ET DU CREDIT :		
LE TAUX D'INTERET DE L'EMPRUNT :	0 % POUR LES 5 PREMIERES ANNEES	
	1 % POUR LA SIXIEME ET SEPTIEME ANNEE	
	3 % POUR LA HUITIEME ET NEUVIEME ANNEE	
	5,25 % A PARTIR DE LA DIXIEME ANNEE	

IMMOBILISATIONS AMORTISSABLES	Prix d'acquisition	Durée d'amortissement	Amortissement/An
Construction Pouailler	2 688 780,00	25	107 551,20
Equipement de production	1 056 379,44	7	150 911,35
Materiels roulant	3 006 620,00	5	601 324,00
	6 751 779,44		859 786,55

7-1) TABLEAU DE REMBOURSEMENT DE L'EMPRUNT

128



ملحق رقم 16 =

7-4) TABLEAU DES COMPTES DES RESULTATS PREVISIONNELS

Désignation	1	2	3	4	5	6	7
Vente de produits végétaux	2 358 000,00	2 358 000,00	2 358 000,00	2 358 000,00	2 358 000,00	2 358 000,00	2 358 000,00
production animale	4 011 200,00	8 424 166,40	8 761 133,06	9 111 578,38	9 476 041,51	9 855 083,17	10 249 286,50
Autres recettes	800 000,00	800 000,00	800 000,00	800 000,00	800 000,00	800 000,00	800 000,00
<b>Chiffre d'affaires (1)</b>	<b>7 169 200,00</b>	<b>11 582 166,40</b>	<b>11 919 133,06</b>	<b>12 269 578,38</b>	<b>12 634 041,51</b>	<b>13 013 083,17</b>	<b>13 407 286,50</b>
Variation d'animaux en stocks	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Variation de végétaux en stocks	0,00	0,00	-0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Production de l'exercice (2)</b>	<b>7 169 200,00</b>	<b>11 582 166,40</b>	<b>11 919 133,06</b>	<b>12 269 578,38</b>	<b>12 634 041,51</b>	<b>13 013 083,17</b>	<b>13 407 286,50</b>
Charges opérationnelles sur productions végétales	507 350,00	507 350,00	507 350,00	507 350,00	507 350,00	507 350,00	507 350,00
Charges opérationnelles sur productions animales	3 156 640,00	6 313 280,00	6 313 280,00	6 313 280,00	6 313 280,00	6 313 280,00	6 313 280,00
<b>Total des consommations intermédiaires(3)</b>	<b>3 663 990,00</b>	<b>6 820 630,00</b>	<b>6 820 630,00</b>	<b>6 820 630,00</b>	<b>6 820 630,00</b>	<b>6 820 630,00</b>	<b>6 820 630,00</b>
<b>Marge brute (4)= 1-3</b>	<b>3 505 210,00</b>	<b>4 761 536,40</b>	<b>5 098 503,06</b>	<b>5 448 948,38</b>	<b>5 813 411,51</b>	<b>6 192 453,17</b>	<b>6 586 656,50</b>
Carburant	302 600,00	308 652,00	314 825,04	321 121,54	327 543,97	334 094,85	340 776,75
Entretien du matériel	60 000,00	61 200,00	62 424,00	63 672,48	64 945,93	66 244,85	67 569,75
Entretien du bâtiment	80 000,00	81 600,00	83 232,00	84 896,64	86 594,57	88 325,46	90 092,99
Assurances	245 000,00	249 900,00	254 898,00	259 895,96	265 195,88	270 499,80	275 909,79
Frais de transport	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Gaz et électricité	50 000,00	100 000,00	102 000,00	104 040,00	106 120,80	108 243,22	110 408,08
Autres	150 000,00	165 000,00	181 500,00	199 650,00	219 615,00	241 576,50	265 734,15
<b>Total des charges externes(5)</b>	<b>887 600,00</b>	<b>966 352,00</b>	<b>998 679,04</b>	<b>1 033 376,62</b>	<b>1 070 016,15</b>	<b>1 108 985,68</b>	<b>1 150 491,51</b>
<b>Valeur ajoutée (6)= 4-5</b>	<b>2 617 610,00</b>	<b>3 795 184,40</b>	<b>4 099 624,02</b>	<b>4 415 571,76</b>	<b>4 743 395,36</b>	<b>5 083 467,49</b>	<b>5 436 164,99</b>
Impôts et taxes	10 000,00	15 000,00	15 000,00	15 000,00	15 000,00	15 000,00	15 000,00
Salaires bruts	350 000,00	480 000,00	489 600,00	499 392,00	509 379,84	519 567,44	529 958,79
Charges sociales sur salaires	122 500,00	168 000,00	171 360,00	174 787,20	178 282,94	181 848,60	185 485,57
Charges sociales exploitant	34 000,00	34 680,00	35 373,60	36 081,07	36 802,69	37 538,75	38 289,52
<b>Excédent brut d'exploitation (6)</b>	<b>2 101 110,00</b>	<b>3 097 504,40</b>	<b>3 388 290,42</b>	<b>3 690 311,49</b>	<b>4 003 929,99</b>	<b>4 329 512,70</b>	<b>4 667 431,11</b>
Dotations aux amortissements (7)	798 089,17	798 089,17	798 089,17	798 089,17	798 089,17	798 089,17	798 089,17
<b>Résultat d'exploitation (8) = 6-7</b>	<b>1 303 020,83</b>	<b>2 299 415,23</b>	<b>2 590 201,25</b>	<b>2 892 222,32</b>	<b>3 205 840,72</b>	<b>3 531 423,53</b>	<b>3 869 341,94</b>
Produits financiers (9)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Charges financières (10)	0,00	0,00	0,00	1774,95	1774,95	5 539,96	5 539,96
<b>Résultat courant (11) = 8+(9-10)</b>	<b>1 303 020,83</b>	<b>2 299 415,23</b>	<b>2 590 201,25</b>	<b>2 890 447,37</b>	<b>3 204 065,77</b>	<b>3 525 883,57</b>	<b>3 863 801,98</b>
Impôts sur les bénéfices	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Résultat net de l'exercice (12)</b>	<b>1 303 020,83</b>	<b>2 299 415,23</b>	<b>2 590 201,25</b>	<b>2 890 447,37</b>	<b>3 204 065,77</b>	<b>3 525 883,57</b>	<b>3 863 801,98</b>
Capacité d'autofinancement (C.A.F.):(13)=12-7	2 101 110,00	3 097 504,40	3 388 290,42	3 688 536,54	4 002 154,94	4 323 972,74	4 661 891,15

A



7-3) VALEUR ACTUEL NETTE ET LE TAUX DE RENTABILITE

N°	ANNEE	0	1	2	3	4	5	6	7	TOTAL
1	INVESTISSEMENT (ressources)	8 120 679,44								
2	charges payé (charges externes)		887 600,00	966 352,00	998 879,04	1 033 376,62	1 070 016,15	1 108 985,68	1 150 491,51	
3	dotation aux ammortissements		798 089,17	798 089,17	798 089,17	798 089,17	798 089,17	798 089,17	798 089,17	5 586 624,19
4	total des charges (2+3)		1 685 689,17	1 764 441,17	1 796 968,21	1 831 465,79	1 868 105,32	1 907 074,85	1 948 580,68	5 586 624,19
6	IBS		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
7	resultat net		1 303 020,83	2 299 415,23	2 590 201,25	2 890 447,37	3 204 065,77	3 525 883,57	3 863 801,98	19 676 836,00
8	Capacite D'autofinancement (CAF)ou Flux non Actualisés ou flux de trésoreries net (3+7)		2 101 110,00	3 097 504,40	3 388 290,42	3 688 536,54	4 002 154,94	4 323 972,74	4 661 891,15	25 263 460,19
9	taux D'actualisation	0,10	0,91	0,83	0,75	0,68	0,62	0,56	0,51	
10	CAF Actualisé ou Flux Actualisé		1 910 100,00	2 570 928,65	2 541 217,82	2 508 204,85	2 481 336,06	2 421 424,73	2 377 564,49	16 810 776,60
11	Flux Actualisé Cumulés		1 910 100,00	4 481 028,65	7 022 246,47	9 530 451,31	12 011 787,38	14 433 212,11	16 810 776,60	



- ملحق رقم

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة	السنة السابعة	
10289915	11845657	12904248	14238816	16130364	19153872	24483219	الأموال الخاصة
1253299	2060272	2344319	2637556	2943885	3258122	3588156	نتيجة الميزانية
7308611	6264524	5220437	4176349	3132262	2088175	1001908	ديون طويلة ومتوسطة الأجل
18851825	20170453	20469004	21052721	22206511	24500169	29073283	الأموال الدائمة
142448	284896	569792	1139584	2279168	4558336	9116672	المخزون
142448	284896	569792	1139584	2279168	4558336	9116672	الأصول المتداولة
20858279	22034459	22048113	22062040	22076245	22090734	22105513	الأصول الثابتة
107551,2	107551,2	107551,2	107551,2	107551,2	107551,2	107551,2	إهلاك مباني
150911,35	150911,35	150911,35	150911,35	150911,35	150911,35	150911,35	إهلاك تجهيزات الإنتاج
601324	601324	601324	601324	601324	0	0	إهلاك معدات
859786,55	859786,55	859786,55	859786,55	859786,55	258462,55	258462,55	مجموع الإهلاكات
19998492,45	21174672,45	21188326,45	21202253,45	21216458,45	21832271,45	21847050,45	الأصول الثابتة الصافية
-1146667,45	-1004219,45	-719322,45	-149532,45	990052,55	2667897,55	7226232,55	رأسمال العامل FR
142448	284896	569792	1139584	2279168	4558336	9116672	احتياجات رأسمال العامل BFR
-1289115,45	-1289115,45	-1289114,45	-1289116,45	-1289115,45	-1890438,45	-1890439,45	الخزينة T = FR - BFR

ملحق رقم 09  
بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

صنك حاري

بطاقة امضاء

### FIGHE DE SIGNATURE

SIERGE : ..... مركز : .....

Date d'ouverture	تاريخ التسجيل	N° de compte	رقم الحساب
<del>TITULAIRE</del>			
NOM : .....	الاسم :	Signature	الامضاء
PRENOMS : .....	الاسم :		
PROFESSION : .....			الهيئة : .....
ADRESSE FISCALE : .....			عنوان الجبالي : .....
ADRESSE COURRIER : .....			عنوان البريد : .....
N° PIECE D'IDENTITE : .....			رقم بطاقة التعريف : .....
DATE ET LIEU DE NAISSANCE : .....			تاريخ ومكان الولادة : .....
NATIONALITE : .....	الجنسية : .....		الهاتف : .....
MANDATAIRE	التفويض	Signature	الامضاء
M : .....	السيد :		
DATE : .....	تاريخ :		
M : .....	السيد :		
DATE : .....	تاريخ :		
M : .....	السيد :		
DATE : .....	تاريخ :		



# بنك الولاية والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

## طلب دفاتر الصكوك DEMANDE DE CARNETS DE CHEQUES

الرجاء اعداد دفتر من الشيكات

- A REMETTRE A .....
- A EXPEDIER A .....
- A TENIR A MA DISPOSITION

الاسم واللقب

NOM ET PRENOM

OU RAISON SOCIALE

وضع الحساب

رقم الحساب  
N° DE COMPTE

امضاء  
SIGNATURE

تاريخ  
DATE

- تسليم الى : .....
- يرسل الى : .....
- يضع تحت تصرفي : .....

--	--	--	--	--	--

## • ACCUSE DE RECEPTION

à retourner daté et signé

COMPTE TENU DES INSTRUCTIONS FORMULEES PAR VOS SOINS.

VEUILLEZ NOTER QU'UN CARNET DE CHEQUES

EST REMIS A .....

EST EXPEDIE A .....

EST TENU A VOTRE DISPOSITION

وضع تحت تصرفكم

لا يتحمل البنك أية مسؤولية في حالة فقدان ما عدا اعتراض مسبق .

Sauf opposition préalable, la B.A.D.R. décline toute responsabilité en cas de perte.

- 100
- 50
- 25

طلب لا واولاً  
طلب سحب دفتر من الشيكات

- تسليم من : .....
- يرسل الى : .....

--	--

C. Courant

Dossier ..... ملف

Compte n°

حساب رقم

Je soussigné (nom et prénoms) ..... أني الموقع أسفله (اللقب والاسم)

Date et lieu de naissance ..... تاريخ ومكان الولادة

Nationalité ..... الجنسية

Profession ..... المهنة

Numéro, lieu, date d'inscription au Registre du Commerce (un extrait vous en sera fourni par mes soins), ..... رقم ومكان وتاريخ القيد بالسجل التجاري (سيتم تقديم نسخة من ذلك من طرفي)

Adresse fiscale ..... العنوان الجبائي

Autre adresse (courrier) ..... عناوين أخرى (البريد)

N° de téléphone ..... رقم الهاتف

Pièce-d'identité présentée (nature, numéro, date, lieu, autorité l'ayant délivrée) ..... بطاقة التعريف المقدمة (نوعها، رقمها، تاريخها، مكان تسليمها، السلطة التي سلمتها)

pour les besoins de mon exploitation (1) ..... من أجل احتياجات مؤسستي (I)

prie la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de bien vouloir lui ouvrir un compte courant sur ses livres. أرجو من بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يفتح لي حسابا جاريا في سجلاته

Pour la facilité de mes relations commerciales, toutes les opérations que je traiterai avec la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** seront faites sous la dénomination ..... (I) ولتسهيل علاقتي التجارية فان كل العمليات التي سأجرها مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون باسم

Je tiens à spécifier qu'en ce qui concerne ce compte, mon intention est de créer entre moi et la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT** ..... وأنا أؤكد، فيما يتعلق بهذا الحساب، أن نيتي هي أحداث حساب جار بيني وبين بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تترتب عليه

116

RURAL un compte-courant produisant tous les effets juridiques du compte-courant. Il est notamment expressément entendu qu'au cas de dénonciation ou de clôture du compte, pour quelque cause que ce soit, vous aurez le droit de virer au débit de ce compte tous les effets échus ou non échus en votre possession, et portant ma signature à quelque titre que ce soit.

Ce compte étant purement commercial, je m'engage à n'y faire porter que les opérations se rattachant à mon exploitation (1)

Je m'engage également à comprendre dans mes déclarations fiscales des recettes provenant de l'exercice de ma profession, le montant des intérêts dont le compte-courant ouvert à mon nom pourra être productif en ma faveur.

En conséquence, et conformément à l'article 105 du Code Algérien des valeurs mobilières, les intérêts ne doivent pas supporter l'impôt prévu par les articles 56 et suivants du même Code.

Je dégage la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de toute responsabilité à cet égard, et m'engage à prendre à ma charge, le cas échéant, tous droits double droit ou amendes quelconques que le fisc se croirait en droit de réclamer de ce fait.

A.....

Le.....

كل المفاعيل الشرعية الخاصة بالحساب الجاري. ومن المتفق عليه أن في حالة الغاء أو غلق الحساب لأي سبب كان، يكون لكم الحق في التحويل الى هذا الحساب مبالغ كل أوراق المعاملة التجارية التي تكون في حوزتكم سواء منها ما حان وقتها أو ما لم يحن، وتكون موقعة من طرفي مها كان وعها. وحيث أن لهذا الحساب طابع تجاري بحث فاننا نلتزم بان لا نجري فيه سوى العمليات التي لها علاقة بمؤسستا (1)

كما التزم بادراج المخصولات الواردة من ممارسة مهنتي ضمن التصريحات الجبائية. ومبلغ الفوائد الناتجة لنا عن الحساب الجاري المفتوح باسمنا.

وعليه، فانه طبقا للمادة 105 من القانون الجزائري للقيم الغير العقارية، فان الفوائد لا تطبق عليها الضريبة المنصوص عليها في المادة 56 وما بعدها من نفس القانون.

ونتعهد بان لا نحمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية أي مسؤولية في هذا الصدد. ونلتزم بتحمل كل الحقوق أو غيرها من الزوائد التي قد تطالبنها بها ادارة المغارم.

في.....  
يوم.....

(1) Indiquer : commerciale, ou industrielle, ou agricole, ou minière.

Formule n° 301 non timbrée.

Imp. BADR - Alger

(1) ذكر : تجارية أو صناعية أو فلاحة أو منجمية وثيقة رقم 301 غير مخطومة



# بنك الأمانة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

PRIERE ETABLIR UN CARNET DE CHEQUES

25  50  100

A REMETTRE A .....

A EXPEDIER A .....

A TENIR A MA DISPOSITION

اللقب والإسم  
NOM ET PRENOM

OU RAISON SOCIALE

وضع اجتماعي

رقم الحساب

N° DE COMPTE

امضاء

SIGNATURE

تضع تحت تصرفي :  
تاريخ

DATE

• **ACCUSE DE RECEPTION** à retourner daté et signé

COMPTE TENU DES INSTRUCTIONS FORMULEES PAR VOS SOINS.

VEUILLEZ NOTER QU'UN CARNET DE CHEQUES

25  50  100

EST REMIS A .....

EST EXPEDIE A .....

EST TENU A VOTRE DISPOSITION

وضع تحت تصرفكم

لايتحمل البنك أية مسؤولية في حالة فقدان ما عدا اعتراض مسبق .

Sauf opposition préalable, la B.A.D.R. décline toute responsabilité en cas de perte.

طلب دفاتر الصكوك

DEMANDE DE CARNETS DE CHEQUES

الرجاء اعداد دفتر من الشيكات

تسليم الى :

ترسل الى :

تضع تحت تصرفي :

تاريخ

بيان استلام

طبقا لاوامركم

بطلب سحب دفتر من الشيكات

سلم من :

رسل الى :

امضاء  
SIGNATURE

تاريخ  
DATE

# بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Pour C. Claque

## بطاقة امضاء FICHE DE SIGNATURE

SIEGE : \_\_\_\_\_ مركز :

Date d'ouverture	تاريخ التسجيل	N° de compte	رقم الحساب
TITULAIRE	المستفيد	Signature	الامضاء
NOM : _____	اللقب : _____		
PRENOMS : _____	الاسم : _____		
PROFESSION : _____	المهنة : _____		
ADRESSE FISCALE : _____	عنوان الجبائي : _____		
ADRESSE COURRIER : _____	عنوان البريد : _____		
N° PIECE D'IDENTITE : _____	رقم بطاقة التعريف : _____		
DATE ET LIEU DE NAISSANCE : _____	تاريخ ومكان الولادة : _____		
NATIONALITE : _____	الهاتف : _____	TEL. : _____	الجنسية : _____
MANDATAIRE	المفوض	Signature	الامضاء
M : _____	السيد : _____		
DATE : _____	تاريخ : _____		
M : _____	السيد : _____		
DATE : _____	تاريخ : _____		
M : _____	السيد : _____		
DATE : _____	تاريخ : _____		
M : _____	السيد : _____		
DATE : _____	تاريخ : _____		

Imp. B.A.D.R - Alger

Réf. : CA 10 / CA 10 Bis / ARCH. 15 Ans

(Noter Instructions et Conteneux au Verso)



Dossier .....

Compte n°

Je soussigné (nom et prénom - la femme mariée indique le nom et le prénom du mari suivis de ses nom et prénoms de jeune fille)

agissant (en mon nom personnel) ou (en qualité de président, trésorier, etc... de l'Association... ou autre personne morale désirant ouvrir le compte)

Date et lieu de naissance (1)

Nationalité (1)

Profession (1)

Adresse fiscale

Autre adresse (courrier)

N° de téléphone

Pièce d'identité présentée (nature, numéro, date, lieu, autorité l'ayant délivrée)

Documents (2) remis, à remettre : statuts, journaux de publications, pouvoirs, etc...)

ملف

حساب رقم

أني الموقع اسفله ( اللقب والاسم، المرأة المتزوجة تذكر لقب واسم زوجها متبعين بلقبها واسمها قبل الزواج )

المتصرف ( باسمي الشخصي ) أو ( بصفتي رئيسا أو أمين مال ،، الخ . للجمعية ،، أو أي شخص معنوي آخر يرغب في فتح حساب )

تاريخ ومكان الولادة (1)

الجنسية (1)

المهنة (1)

العنوان الجبائي

عناوين أخرى ( البريد )

رقم الهاتف

بطاقة التعريف المقدمة ( نوعها، رقمها، تاريخها، مكان تسليمها، السلطة التي سلمتها )

الوثائق (2) ( التي سلمت والتي ستسلم : القانون الاساسي منشورات الاعلانات الشرعية، الفويضات ،، الخ . )

prie la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de bien vouloir ouvrir un compte de chèques sur ses livres (à mon nom personnel) ou (au nom de ..... personne morale représentée)

Je déclare que je jouis de tous mes droits (1) et que (les femmes préciseront : je suis célibataire, ou mariée, ou divorcée, ou veuve)

Je m'engage à aviser la **BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL** de tout changement pouvant survenir dans les renseignements précités.

A .....

Le .....

ارجو من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ان يفتح حسابا جاريا في سجلاته ( باسمي الشخصي ) أو ( باسم الشخصية المعنوية الممثلة )

وأعلن أنني أتمتع بكامل حقوقي (2) وتبين المرأة حالتها : عازبة، متزوجة، مطلقة أو أرملة )

وأتعهد باطلاع بنك الفلاحة والتنمية الريفية على كل تغيير قد يطرأ على المعلومات المذكورة أعلاه.

في

يوم

(1) الاشخاص فقط

(2) الشخصية المعنوية ،

وثيقة رقم 303 غير مختومة ،

(1) Personnes physiques seulement.

(2) Personnes morales.

Formule n° 303 non timbrée.

**DEMANDE DE CARTE CIB**

طابق رقم : 03

LE GUELMA « 024 »  
LE OUED-ZENATI « 819 »  
TE / /2010

C.M. Pour C. Cheque  
C. Comere

CONTRAT N° :  
AFONDS DE RETRAITE :  
AFOND DE PAIEMENT :

Le soussigné (e) M, Mme, Melle..... sollicite la  
Banque de l'agriculture et du développement rural pour l'octroi d'une carte  
interbancaire de paiement (CIB).  
-après :

Adresse : .....  
Profession : .....  
Date et lieu de naissance : .....  
Montant revenu mensuel : .....  
N° de Compte : .....

Date et signature du titulaire de compte	Signature du bénéficiaire	Signature du directeur D'agence

Fonctionnement du Compte : nombre d'incidents

Néant       Incident       Plusieurs

Ancienneté du Compte :

Moins de 03 mois       Plus de 03 mois

Avis de l'agent chargé de l'opération

Avis du directeur d'agence



- 04: ملحق رقم 4

A MONSIEUR LE DIRECTEUR DE LA  
BADR AGENCE DE OUED ZENATI

OBJET : DEMANDE D'OUVERTURE  
DE COMPTE EPARGNE BANQUE  
AVEC INTERETS/ SANS INTERETS

C. LEB.

Monsieur le DIRECTEUR,

J'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir me faire ouvrir un compte  
Epargne BADR ( avec ou ( sans intérêts, Dans les livres de votre agence.  
Je vous communique les renseignements suivants me concernant :

NOM : ..... PRENOM : .....

FILS DE : ..... ET DE : .....

NE (é) LE : ..... A/ .....

N°) C.I.N / P C ..... DU ..... A/ .....

ADRESSE/.....

Je m'engage à supporter les conséquences résulter, de la perte, vol  
Ou destruction de mon livret épargne ainsi que tout usage frauduleux qui  
Pourrait en être, à moins que je n'ai en temps opportun, avisé par écrit la  
Direction de l'agence qui me l'a délivré.

Veuillez agréer, monsieur le Directeur, l'assurance de ma haute considération.

FAIT A OUED ZENATI LE : .....

118



Annexe : 01



BADR

**BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL**

DEMANDE DE CARTE BADR « TAWFIR »

GRE :

A.L.E :

*C. Monétique L.E.B.*

Date : ...../...../.....

Je, soussigné(e), Mr, Mme, Mlle ..... sollicite la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural pour l'octroi d'une carte BADR « TAWFIR » (\*) sous mon compte épargne LEB :

A mon nom

Au nom du porteur

Ci-après

Mr, M<sup>me</sup>, M<sup>lle</sup> .....

Nom : .....

Prénom : .....

Adresse : .....

Profession : .....

N° de compte épargne : .....

N° de compte de chèque à débiter lors d'un virement : .....

Date et signature du titulaire de compte	Signature du bénéficiaire	Signature du directeur d'agence

(\*) : Le porteur de la carte TAWFIR ne peut plus effectuer d'opérations de retrait déplacé par livret.

*Document confidentiel. Reproduction non autorisée Interdite*

Elaborée et vérifiée par : Direction Générale Adjointe chargée de l'Informatique, la Comptabilité et la Trésorerie	Contrôle de diffusion : Direction de l'Organisation, et des Méthodes	Réf. Décision Réglementaire d'approbation : DR. N°20 du 16/11 / 2011
---	---	---

*Handwritten initials and marks*



LE J.

ANNEXE N° 2 A LA DECISION REGLEMENTAIRE N° 47 DU 14.11.95

DEMANDE D'OUVERTURE D'UN COMPTE EPARGNE JUNIOR

Soussigné

.....  
 N° .....  
 (e) ..... à .....  
 Adresse personnelle complète .....  
 Titulaire de la C.N.I ou ..... N° .....  
 Révisé (e) le ..... par .....  
 Fait en qualité de (1) .....

Objet de l'ouverture d'un compte sur livret "Épargne Junior"  
 au profit de l'enfant mineur  
 Nom et Prénom .....  
 Adresse et lieu de naissance .....  
 Destinataire à (Adresse complète) .....

J'exprime expressément convenu que les conditions d'ouverture et de fonctionnement du dit compte sont celles prévues par les principes généraux ci-contre.

En cas de retrait total ou partiel du capital épargné, je m'engage à ouvrir un livret d'épargne au nom du titulaire du compte "épargne junior pour permettre d'y loger l'éventuel avide compte "épargne junior".

Je m'engage à supporter les conséquences résulter de la perte, vol ou destruction du livret si que tout usage frauduleux qui pourrait en être fait, à moins que je n'ai en temps opportun par écrit la Direction de l'agence qui l'a délivrée.

Je m'engage à aviser la Banque de l'agriculture et du Développement Rural de tout changement survenir dans les renseignements indiqués ci-dessus.

et prénom du soussigné  
 mentionnée de la "MENTION " LU ET APPROUVE "

Fait à ..... LE .....

Je déclare l'indication appropriée : Père, Mère, ect.....

Je reconnais avoir reçu(e) ce jour le livret "Épargne Junior N°.....

A OUED ZENATI LE.....

119

الاختصارات:

المعنى بالفرنسية	المعنى بالعربية	المختصر
Agence locale d'exploitation	الوكالة الوطنية للإستغلال	ALE
Groupe régionale d'exploitation	مجموعة الإستغلال الجهوي	GRE
Direction spécialisée de financement	الإدارة الخاصة بالتمويل	DFS
Bureau National des Etudes de Développement Rural	المكتب الوطني للدراسات والتنمية الريفية	BNEDER
AGENCE NATIONALE SOUTIEN A L'EMPLOI DES JEUNES	الوكالة الوطنية لدعم الشباب	ENSEJ
caisse-nationale-d-assurance-chômage -	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	CNAC
Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	ANGEM
Petite et moyenne entreprise	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	PME
Banque nationale d'Alger	البنك الوطني الجزائري	BNA
Caisse Nationale de Mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	CNMA
Système comptable financier	التدفق النقدي	CF
La valeur actuelle nette	القيمة الحالية الصافية	VAN
LE TAUX DE RENDEMENT COMPTABLE	معدل العائد المحاسبي	TRC
LE DELAI DE RECUPERATION	فترة الاسترداد	DR
Indice de profitabilité	مؤشر الربحية	IP
La Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR

## الملخص

يهدف هذا البحث إلى معرفة أهمية ودور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال التطرق من جهة إلى أهم المعايير والاليات المعتمدة عند دراسة ملف يتعلق بقرض استثماري في إطار دراسة حالة تطبيقية لطلب قرض استثماري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) بوكالة واد زناتي، ومن جهة أخرى التعرف على مختلف المؤشرات والمعايير المستخدمة في القيام بدراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى إبراز أهمية التحليل الاقتصادي والمالي في الحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية لطالب القرض ما يسمح لنا بمعرفة قرار البنك بشأن منح القرض من عدمه.

من بين أهم النتائج التي أفضت إليها الدراسة ان الدراسة الجدوى أهمية كبيرة ومركزية وهي جد ضرورية التمويل البنكي في مجال تقييم المشاريع وفي اتخاذ القرار بشأن رفض او قبول المشاريع الاستثمارية القروض البنكية .

الكلمات المفتاحية : التمويل ، البنك ، قروض الاستثمار ، دراسات الجدوى ، تقييم المشاريع.

## Résumé

Cette recherche vise à connaître le rôle et **l'importance** des banques dans le financement des projets d'investissement en se penchant d'une part sur les principales procédures et les critères adoptés pour l'étude des dossiers fournis pour avoir des crédits d'investissement à travers une étude de cas pratique d'un crédit d'investissement effectuée par la banque de BADR agence Oued zenati, et d'autre part connaître **les différents indicateurs** et les critères utilisés dans les études de faisabilités ainsi que de souligner l'importance de l'analyse économique et financière pour mieux juger **la viabilité** ou la situation économique et financière du demandeur de crédit et qui nous permettent de savoir si l'attribution d'un crédit est possible.

Parmi les résultats principaux de cette étude, mentionnons que **l'étude de faisabilité** est d'une grande importance et indispensable pour le financement bancaire dans l'évaluation des projets d'investissement et la prise de décision pour accepter ou de refuser l'octroi de crédit d'investissement .

**Mots clés :** Le financement, Banque, Crédits d'investissement, Études de faisabilités, L'évaluation des projets.